

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

دور الدعم العربي والإسلامي للقضية الفلسطينية في الاستغناء عن الدعم الأجنبي

إعداد

عبدالقادر علي عبدالقادر بني عودة

إشراف

د. عثمان محمود عثمان

قدمت هذه الدراسة استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية
لكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية

2015

دور الدعم العربي والإسلامي للقضية الفلسطينية في الاستغناء عن الدعم الأجنبي

إعداد

عبدالقادر علي بني عودة

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 24 / 2 / 2015، وأُجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

..... د. عثمان محمود عثمان / مشرفاً ورئيساً

..... د. أحمد محمود أبو دية / ممتحناً خارجياً

..... د. صقر محمود حمد الجبالي / ممتحناً داخلياً

الإهداء

الى القائد القدوة الرسول الأسوة محمد صلى الله عليه وسلم

إليك فلسطين الحبيبة

إلى كل مسلم جاهد في الله حق جهاده

إلى الشهداء والجرحى

إلى الأسرى في زنازين الغاشمين

إلى أستاذي الفاضل الدكتور عثمان عثمان حفظه الله

إلى والديّ الأعزاء

إلى زوجتي وأبنائي

إلى أخوتي وأخواتي

لكل من كان له الفضل والأثر الطيب في إنجاز هذا العمل المتواضع

الشكر والتقدير

أولاً الحمد والشكر لله رب العالمين الذي وفقني وأعانني في إتمام دراستي والصلاة والسلام على نبي الأمة وبعد،

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى حضرة الدكتور عثمان محمود عثمان على ما بذله معي من جهد

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى إدارة الجامعة (جامعة النجاح الوطنية) وأعضاء الهيئة التدريسية الذين كانوا لي عوناً وسنداً

وإلى كل من ساهم وساعد في إتمام هذا العمل المتواضع ...

الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل عنوان:

دور الدعم العربي والإسلامي للقضية الفلسطينية في الاستغناء عن الدعم الأجنبي

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:

اسم الطالب: عبدالقادر علي بني عودة

Signature:

التوقيع:

Date:

التاريخ:

فهرس المحتويات

الرقم	المحتويات	الصفحة
	الإهداء	ت
	الشكر والتقدير	ث
	الإقرار	ج
	فهرس المحتويات	ح
	فهرس الجداول	ذ
	فهرس الأشكال	ر
	الملخص	ز
1	الفصل الأول: مقدمة الدراسة	1
1.1	مقدمة الدراسة	1
2.1	مشكلة الدراسة	2
3.1	أسئلة الدراسة	3
4.1	أهمية الدراسة	3
5.1	أهداف الدراسة	3
6.1	فرضية الدراسة	4
7.1	منهج الدراسة	4
8.1	حدود الدراسة	5
9.1	أسباب اختيار فترة الدراسة	5
10.1	صعوبات الدراسة	6
11.1	فصول الدراسة	7
12.1	الدراسات السابقة	8
2	الفصل الثاني: نشأة السلطة الفلسطينية واستحقاق الدعم الدولي لها	11
1.2	نشأة السلطة الفلسطينية	11
1.1.2	السلطة الفلسطينية	14
2.1.2	العلاقة بين م.ت.ف والسلطة الفلسطينية	17
2.2	الوضع الاقتصادي في ظل السلطة الفلسطينية	27
1.2.2	مشاكل الاقتصاد الفلسطيني	28

28	الممارسات التعسفية للاحتلال الإسرائيلي كعائق امام التنمية	1.1.2.2
30	اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على المساعدات الخارجية	2.1.2.2
31	بروتوكول باريس الاقتصادي وأموال الضرائب	3.1.2.2
33	سوء الإدارة المالية والفساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية	4.1.2.2
34	المساعدات المقدمة من الدول المانحة للسلطة الفلسطينية	3.2
36	المساعدات المقدمة من المنظمات الدولية	4.2
37	الأعمال الإغاثية وقوافل الدعم الخارجي	1.4.2
38	مساعدات مؤسسات المجتمع المدني	2.4.2
39	الفصل الثالث: المساعدات الدولية والموازنة العامة للسلطة الفلسطينية	3
39	تمهيد	1.3
39	مفهوم المساعدات الدولية	2.3
40	أهداف المساعدات الدولية	3.3
42	مصادر المساعدات الدولية المقدمة للسلطة الفلسطينية	4.3
44	القطاعات الفلسطينية التي استفادت من المساعدات الدولية	5.3
46	المشاكل و التحديات التي تواجه الاستفادة من المساعدات الخارجية بشكل مناسب	6.3
46	المشاكل المتعلقة بالإجراءات الإسرائيلية	1.6.3
46	المشاكل المتعلقة بالسلطة الفلسطينية	2.6.3
47	عقبات وتحديات أخرى	3.6.3
48	الفصل الرابع: الدور العربي والإسلامي في دعم القضية الفلسطينية	4
48	الدعم العربي الاقتصادي والمالي للقضية الفلسطينية تاريخيا	1.4
48	الدعم العربي الاقتصادي والمالي للقضية الفلسطينية قبل أوسلو	1.1.4
50	الدعم العربي الاقتصادي والمالي للقضية الفلسطينية بعد أوسلو	2.1.4
55	الدعم الإسلامي للقضية الفلسطينية	2.4
55	الدعم الإسلامي الرسمي للقضية الفلسطينية	1.2.4
58	الدعم الإيراني للقضية الفلسطينية	1.1.2.4
63	الدعم التركي للقضية الفلسطينية	2.1.2.4
64	الدعم التركي الحالي من القضية الفلسطينية	3.1.2.4

67	الدعم الإسلامي غير الرسمي للقضية الفلسطينية من خلال الهيئات والمنظمات	2.2.4
71	الأزمات المالية للسلطة الفلسطينية	3.4
75	الدعم العربي والإسلامي للقضية الفلسطينية (2005-2013)	4.4
75	الدعم والمساعدات العربية في الفترة ما بين (2005 - 2006)	1.4.4
79	الدعم والمساعدات العربية في الفترة (2007-2010)	2.4.4
85	شبكة الأمان المالية العربية	1.2.4.4
86	خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية (2008-2010)	2.2.4.4
87	الدعم والمساعدات العربية في الفترة ما بين (2011-2013)	3.4.4
95	الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات	5
95	النتائج	1.5
102	التوصيات	2.5
103	قائمة المصادر والمراجع	
B	Abstract	

فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
جدول (1)	حجم الالتزام والمصروف حسب الدول والمؤسسات المانحة لغاية العام 2009	42
جدول (2)	القطاعات المستفيدة من المساعدات الدولية للسلطة الفلسطينية بالمليون دولار	44
جدول (3)	المساعدات العربية المقرر دفعها للمنظمة في مؤتمر القمة العربية التاسع 1978	49
جدول (4)	حجم المساعدات المختلفة التي تلقتها السلطة في الأعوام ما بين 2005-2006 (المبلغ بالمليون دولار)	77
جدول (5)	حجم ومصادر المساعدات المختلفة التي تلقتها السلطة في الأعوام ما بين 2007-2009 (المبلغ بالمليون دولار)	80
جدول (6)	توزيع التعهدات لخطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية حسب مجموعة الدول المانحة	87
جدول (7)	حجم ومصادر المساعدات المختلفة التي تلقتها السلطة في الأعوام ما بين 2011-2013 (المبلغ بالمليون دولار)	88
جدول (8)	المساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية في العام 2011	88
جدول (9)	المساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية في العام 2012	90
جدول (10)	المساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية في العام 2013	91
جدول (11)	مساهمة كل دولة في المساعدات العربية للسلطة الفلسطينية في الفترة ما بين (2007-2013)	93
جدول (12)	يبين حجم المساعدات المختلفة التي تلقتها السلطة في الأعوام ما بين 2005-2007 (المبلغ بالمليون دولار)	94

فهرس الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
شكل (1)	مقارنة التزامات الدول العربية مقابل الجهات الدولية المانحة في العام 2005	78
شكل (2)	مقارنة التزامات الدول العربية مقابل الجهات الدولية المانحة في العام 2006	79
شكل (3)	مقارنة التزامات الدول العربية مقابل الجهات الدولية المانحة في العام 2007	81
شكل (4)	مقارنة التزامات الدول العربية للسلطة الفلسطينية مقابل الجهات الدولية المانحة في العام 2008	82
شكل (5)	مقارنة التزامات الدول العربية مقابل الجهات الدولية المانحة في العام 2009	83
شكل (6)	مقارنة التزامات الدول العربية مقابل الجهات الدولية المانحة في العام 2010	84
شكل (7)	مقارنة التزامات الدول العربية مقابل الجهات الدولية المانحة في العام 2011	89
شكل (8)	مقارنة التزامات الدول العربية مقابل الجهات الدولية المانحة في العام 2012	91
شكل (9)	التزامات الجهات العربية مقابل الجهات المانحة الدولية في العام 2013.	92

دور الدعم العربي والإسلامي للقضية الفلسطينية في الاستغناء عن الدعم الأجنبي

إعداد

عبدالفادر علي بني عودة

إشراف

د. عثمان عثمان

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الدعم العربي والإسلامي للسلطة الفلسطينية في الفترة منذ عام 2005 حتى 2013، وذلك من خلال التعرف على أنواع المساعدات من حيث شروطها وهدف كل طرف من تقديمه للمساعدات للجانب الفلسطيني، والمشاكل والتحديات التي تواجه الاستفادة من المساعدات بشكل مناسب.

كما هدفت إلى التعرف على مدى إمكانية أن يكون الدعم العربي والإسلامي في تقديم الدعم للقضية الفلسطينية بديلاً عن الدعم الأجنبي والغربي.

إستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتفسير طبيعة دور الدعم العربي والإسلامي في الاستغناء عن الدعم الأجنبي، وقد تم الرجوع للمصادر النظرية المتمثلة بالكتب والدراسات السابقة، والمجلات، بالإضافة إلى مواقع الانترنت، كما استخدم الباحث الأرقام الواردة من وزارة المالية الفلسطينية، وبالتالي فإن أي دعم خارج إطار السلطة الفلسطينية لا يدخل ضمن هذه الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، وذلك على النحو الآتي:

- إن محدودية الموارد لدى السلطة الفلسطينية، جعل من المساعدات العربية والإسلامية مورداً مالياً هاماً، للقيام بأنشطتها المختلفة، خاصة في ظل الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، حيث بلغت نسبة المساعدات العربية المقدمة حوالي (24.92%) من مجموع المساعدات التي تلقتها السلطة خلال فترة الدراسة (2005-2013)

- احتاجت السلطة الفلسطينية في فترة الدراسة من (2005-2013) الى (26.619) مليار دولار لسداد احتياجاتها من النفقات، بينما كانت إيراداتها المحلية (15.381) مليار

دولار، الأمر الذي جعلها تحتاج للمساعدات الخارجية لتلبية احتياجاتها حيث بلغ مجموع الدعم الخارجي للسلطة خلال فترة الدراسة (11738.43) مليون دولار، أما الدعم العربي خلال هذه الفترة فبلغ (2925.469) مليون دولار وهذا يوضح أن الدعم العربي قد ساهم بشكل جزئي في تعزيز صمود الفلسطينيين وتمسكهم بأرضهم، ومساعدتهم في محاولة بناء الدولة الفلسطينية من خلال تمكينهم سياسياً واقتصادياً، انطلاقاً من خلفيات ومبادئ أخلاقية ودينية وتاريخية وسياسية، ولكنه لم يؤدي أبداً إلى الاستغناء عن الدعم الأجنبي بشكل كلي.

- إن الدعم العربي تأثر بمجموعة من العوامل منها العملية السلمية والرغبة في دعمها استجابة للعلاقات العربية الأمريكية وضغوطات واشنطن، كما كان الدعم العربي موجهاً للقيادة الفلسطينية لتظل ضمن محور الاعتدال العربي ومحاصرة محور الممانعة الفلسطيني وبالذات الحركات الإسلامية التي يصل إليها بعض الدعم الذي لم يدخل ضمن موازنة السلطة مثل الدعم القطري لحركة حماس الذي كان على هيئة منح، وكان هذا واضحاً أثناء العدوان على غزة عام 2008 حين أقامت الدوحة مؤتمراً لدعم غزة، ومشاريع إعادة الإعمار، وحضره الرئيس السوري والرئيس الإيراني وأعضاء المكتب السياسي لحركة حماس.

- إن هذه المساعدات لم تحدث التنمية الحقيقية المطلوبة في المجتمع الفلسطيني فقد انصبت معظم أوجه الصرف لهذه المساعدات على الرواتب، حيث شكلت الرواتب والأجور أكثر من 60% من النفقات الجارية، وليس على إنشاء المشاريع التنموية التي تساعد الاقتصاد الفلسطيني في الاستقلال والنمو والنهوض بعيداً عن الاقتصاد الإسرائيلي

- وفي الختام يوصي الباحث بما يلي:

- دعوة الدول العربية والإسلامية لتقديم دعم مالي للقضية الفلسطينية، حتى تتخلص السلطة الفلسطينية من المساعدات الدولية المشروطة، ويتم ذلك بأن تقدم السلطة تقارير دورية ذات شفافية حول مناحي انفاق هذه المساعدات وتقليل الهدر في النفقات.

- على السلطة أن تسعى لعقد التحالفات الاقتصادية مع الدول العربية والإسلامية، ودعوتها للاستثمار في الأراضي الفلسطينية، وحثها أيضاً على لعب دور أكبر في الضغط على الجانب الإسرائيلي لفك الحصار المالي والاقتصادي عن السلطة، والضغط عليه في حالة حجزه للإيرادات الضريبية والجمركية الفلسطينية، والضغط على إسرائيل للسماح للفلسطينيين باستخدام كافة مواردهم الطبيعية، الأمر الذي سيؤدي إلى تخليص الاقتصاد الفلسطيني من السيطرة الاقتصادية الإسرائيلية.

الفصل الأول

1.1 مقدمة الدراسة:

منذ بروز القضية الفلسطينية على الساحة العربية، والعرب والمسلمون يعلنون استعدادهم لتقديم الدعم لها، وعقد من أجل ذلك العديد من المؤتمرات الوطنية والشعبية، الرسمية وغير الرسمية، ومع كل هذا الدعم إلا أن المواقف العربية والإسلامية الرسمية تجاه القضية الفلسطينية لا تزال مبعثرة وغير واضحة ومتقطعة، ولم تصل إلى مستوى العمل المنهجي والمؤسسي الدائم، ولا زالت في معظمها مقتصرة على الشعوب والأفراد.

إن فلسطين تعتبر جزءاً من الوطن العربي الكبير وعروبتها مسؤوليته، وهي أيضاً تقع في قلب الأمة الإسلامية وأيضاً يقع على كل مسلم مسؤوليه تجاهها، وقد أخذ العالم العربي والإسلامي على عاتقه مثل هذه المسؤولية في أكثر من موقع.

ظهرت بوادر الاهتمام الشعبي في العالم العربي والإسلامي بالقضية الفلسطينية منذ بدايات تطور هذه القضية العربية، وخاصة خلال الثورات الفلسطينية مثل: ثورة البراق عام 1929، كما انعقد المؤتمر الإسلامي في عام 1931 وقد شكل ذلك بداية أسلمة القضية الفلسطينية، إضافة إلى ثورة عام 1936، والثورة العارمة التي اندلعت بعد صدور قرارات اللجنة الملكية " لجنة بيل الملكية " عام 1937، حيث نقلت البرقيات المتبادلة بين دول العالم العربي والإسلامي واللجنة العربية العليا بهدف التنسيق بين الأطراف العربية والإسلامية، لدعم الثورات والانفاضات الفلسطينية في تلك المرحلة، حيث حصلت مظاهرات استتكرارية سارت في دول العالم العربي والإسلامي، تستتكر قرار اللجنة الملكية وتدعو إلى عدم تطبيق توصياتها¹.

بالتالي لم تكن القضية الفلسطينية بمنأى عن وجدان الشعوب العربية والإسلامية منذ بدايات الصراع العربي الاسرائيلي، ولطالما تحركت الحكومات والدول لدعم الشعب الفلسطيني في مختلف مراحل ثورته المستمرة ضد الظلم والاحتلال، وكان للعرب والمسلمين دوراً مهماً في إغاثة الشعب الفلسطيني على مدار تاريخ القضية الفلسطينية.

¹ عبد الوهاب المسيري: هجرة اليهود السوفيت، كتاب الأهالي، العدد 480، ديسمبر 1990م.

إن الدور التاريخي الذي لعبه العالم العربي والإسلامي، لا يمكن إنكاره أو إغفاله ، ولعل ما يقدمه العالم العربي والإسلامي من تبرعات ومساندة رسمية وشعبية هو استمرار لهذا الدور. وتأتي هذه الدراسة للتعرف على دور الدعم العربي والإسلامي للقضية الفلسطينية في الاستغناء عن الدعم الأجنبي.

2.1 مشكلة الدراسة:

تعتبر المساعدات الخارجية لمؤسسات السلطة الفلسطينية عاملاً مهماً في نجاحها، وذلك لأن معظم هذه المؤسسات تعتمد بالدرجة الأولى على المساعدات الخارجية كمصدر أساسي للتمويل، من أجل تنفيذ برامجها، وقد ترتبط هذه المساعدات بقيود وإشتراطات متنوعة تفرضها الجهات المانحة، وهي تؤثر على برامج هذه المؤسسات، وقليلة هي المؤسسات التي تستطيع تجاوز هذه الاشتراطات، لأن الثمن سيكون فقدان المصدر الأساسي للتمويل.

وتاريخياً فقد هدفت المساعدات الخارجية للمؤسسات الفلسطينية إلى تحقيق أهداف سياسية واقتصادية لاحتواء التوتر في المنطقة، ولتحقيق أغراض سياسية، بعيدة كل البعد عن تحقيق الجانب التنموي للمجتمع الفلسطيني، حيث عانت معظم مؤسسات السلطة الفلسطينية من الشروط والإملاءات السياسية التي تفرضها عليهم بعض الجهات المقدمة للدعم الخارجي وهذا ما يعيق شتى مجالات التنمية في الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي يثير التساؤلات حول إمكانية استغناء السلطة الفلسطينية عن هذه المساعدات، واستبدالها ببديل عربي إسلامي يعزز الموقف الفلسطيني سياسياً، ويحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الفلسطيني.

لذا تكمن مشكلة هذه الدراسة من خلال توضيح دور الدعم العربي والإسلامي للقضية الفلسطينية في الاستغناء عن الدعم الأجنبي، ويمكن أن تتضح المشكلة من خلال الاجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

ما دور الدعم العربي والإسلامي للقضية الفلسطينية في الاستغناء عن الدعم الأجنبي؟

3.1 أسئلة الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى الإجابة على الأسئلة التالية:

1. ما هو حجم المساعدات العربية والاسلامية مقارنة بالمساعدات الدولية؟
2. ما هي الآثار الايجابية و السلبية للدعم العربي والاسلامي للسلطة الفلسطينية؟
3. هل ساهم الدعم العربي والاسلامي في تغطية الموازنة الفلسطينية والاستغناء عن الدعم الأجنبي؟
4. ما هي شروط المساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية عربياً ودولياً ؟

4.1 أهمية الدراسة:

يوجد لهذه الدراسة أهمية نظرية وأهمية عملية، أما الأهمية النظرية فتتمثل في اثراء المكتبة العربية بدراسة حديثة عن الدعم العربي والإسلامي للقضية الفلسطينية ودوره في الاستغناء عن الدعم الخارجي، حيث يسعى الباحث إلى توفير مادة بحثية يؤمل أن تشكل نقطة انطلاق لدراسات جديدة في هذا الموضوع الذي يحتاج إلى تسليط أكبر للضوء عليه، لمعرفة مدى امكانية استبدال الدعم الأجنبي بالدعم العربي والإسلامي وتداعيات ذلك على القضية الفلسطينية والصراع العربي- الإسرائيلي.

أما الأهمية العملية فتتمثل في محاولة هذه الدراسة في توفير بعض الأرقام الحقيقية حول طبيعة هذا الدعم ومناحي صرفه والمعوقات التي تواجه عملية استغلاله للوصول إلى التوصيات الملائمة لكيفية الاستفادة الأفضل من الدعم العربي والاسلامي للقضية الفلسطينية، وذلك من أجل الوصول إلى وضع منهجيات وآليات للتعامل مع الدور العربي والإسلامي، مما ينعكس إيجاباً على القضية الفلسطينية.

5.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة في الأساس إلى توضيح أثر الدعم العربي والاسلامي للسلطة الفلسطينية وإمكانية الاستغناء عن الدعم الأجنبي وذلك من خلال ما يلي:

1. التعرف على مدى إمكانية أن يكون الدعم العربي والإسلامي في تقديم الدعم للقضية الفلسطينية والقرار السياسي الفلسطيني بديلاً عن الدعم الأجنبي والغربي.
2. التعرف على أنواع المساعدات الدولية بشكل عام والعربية والإسلامية بشكل خاص من حيث شروطها وهدف كل طرف من تقديمه للمساعدات للجانب الفلسطيني، والمشاكل والتحديات التي تواجه الاستفادة من المساعدات الخارجية بشكل مناسب.
3. توضيح الدعم العربي والإسلامي من حيث الطريقة من ناحية والمعوقات التي واجهت هذا الدعم من ناحية أخرى في الفترة منذ عام 2005 حتى 2013.
4. الحديث عن نشوء السلطة الفلسطينية، واستحقاق الدعم الدولي لها، والوضع الاقتصادي لها.
5. الخروج بنتائج وتوصيات حول هذا الموضوع.

6.1 فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة ما يلي:

- يساهم الدور العربي والإسلامي في تقديم الدعم للقضية الفلسطينية والقرار السياسي الفلسطيني في الاستغناء عن الدعم الأجنبي.
- الدور السياسي والاقتصادي العربي والإسلامي تجاه القضية الفلسطينية هو جزء من الإستراتيجية العربية والإسلامية المتبعة تجاه العالم بشكل عام، وتجاه الشرق الأوسط بشكل خاص، وبالتالي فهو ينطلق من مصالح كل دولة في الاقليم وسعيها لدعم حلفائها وتعزيز علاقاتها الخارجية.
- يساهم الدور العربي والإسلامي في تعزيز صمود الفلسطينيين في أرضهم، ومساعدتهم على بناء الدولة الفلسطينية من خلال تمكينهم سياسياً واقتصادياً، وفقاً للحاجات والأولويات الفلسطينية الوطنية، انطلاقاً من خلفيات ومبادئ أخلاقية ودينية وتاريخية وسياسية.

7.1 منهج الدراسة:

تقتضي طبيعة موضوع الدراسة استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتفسير طبيعة الدور العربي والإسلامي في دعم القضية الفلسطينية، لذا يحتاج الباحث إلى جمع المعلومات والبيانات

المتوفرة من المصادر المتنوعة والمتعددة حول موضوع الدراسة من أجل البحث في الدور العربي والإسلامي لدعم القضية الفلسطينية، سواء على المستوى المادي أو المعنوي.

8.1 حدود الدراسة:

تقتصر حدود الدراسة على الدعم المالي والاقتصادي العربي والإسلامي منذ العام 2005 حتى العام 2013م لما لهذه الفترة الزمنية من أهمية نظراً للمواقف العربية والإسلامية الجديدة والنوعية في التعامل مع القضية الفلسطينية.

9.1 أسباب اختيار فترة الدراسة:

أما أسباب اختيار الفترة من 2005-2013 فهي فترة شهدت العديد من التحولات السياسية في مسار القضية الفلسطينية حيث شهدت هذه الفترة غياب الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات وحصول الانقسام الداخلي الفلسطيني وتعثر عملية السلام وعدم وفاء الكثير من الدول بالمساعدات التي وعدت بتقديمها منذ اتفاقية أوسلو الأولى.

كما شهدت هذه الفترة تنامي مستويات الاستيطان في الضفة الغربية وشهدت حرباً على قطاع غزة الذي يقع تحت سيطرة حركة حماس، وقد تم إختيار هذه الفترة للدراسة لمعرفة مستويات الدعم العربي والإسلامي، ويساعد في كشف خريطة المساعدات العربية والإسلامية والدولية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالإضافة إلى دورها في تعزيز الانقسام أو الوصول إلى المصالحة الفلسطينية.

لذا اختار الباحث الفترة من العام 2005 حتى العام 2013، لمعرفة التغير الذي طرأ على المساعدات العربية والأجنبية قبل حكومة حماس وبعدها، كما أن هذه الفترة تلي وفاة الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات في 11 نوفمبر 2004 مما أدى إلى تغير سياسات بعض الدول في التعاطي مع ملف المساعدات المقدمة للفلسطينيين.

إن هذه الفترة مهمة جداً في تاريخ القضية الفلسطينية المعاصر حيث هبت رياح التغيير على أكثر من دولة عربية و تأثرت القضية الفلسطينية حتماً وتأثر مستوى المساعدات المقدمة عربياً وإسلامياً بسبب هذا الظرف الطارئ.

10.1 صعوبات الدراسة:

- تتناول هذه الدراسة الحديث عن المساعدات العربية والاسلامية للقضية الفلسطينية، لذا واجه الباحث في هذه الدراسة مجموعة من الصعوبات كان من أهمها:
- قلة المراجع التي تتناول أرقاما حقيقية عن واقع المساعدات العربية والإسلامية، خاصة في ظل قلة الدراسات العربية التي تناولت هذا الموضوع، و كذلك فإن هذه الأرقام قد لا تظهر في الكتب الرسمية.
 - وجود فروق بين ما يتم التعهد به والإعلان عنه في وسائل الإعلام وبين ما يتم الالتزام به وصرفه على أرض الواقع، بالتالي يصبح هناك اختلافا عند تسجيل ارقام المساعدات.
 - إن وجود أكثر من جهة متلقية للمساعدات جعل من الصعوبة بمكان حصرها ومعرفة دقة الأرقام المفصح عنها.
 - إن المساعدات لا تتبع منهجية محددة، وهي غير مرتبطة بنظام واضح، وإنما تبقى رهينة الوضع السياسي على الأرض، فهناك مساعدات طارئة تصرف في وقت الحرب، وهناك مساعدات مجدولة يتم تأخيرها، لذا يصعب حصر هذه المساعدات بدقة وتتبعها لدراستها بشكل علمي ودقيق.
 - وفي حالة الدول الإسلامية فإن هناك دولا اسلامية مثل ايران تفضل دعم المقاومة في السر، مع التلميح إلى أنها تدعمها ماليا وعسكريا ولوجستيا، ولكن حقيقة هذا الدعم وحجمه يبقى سرا لا يتم الاعلان عنه صراحة.
 - هناك بعض الدول العربية والاسلامية الفقيرة ولا يوجد لها قدرة على دعم السلطة الفلسطينية، بالتالي تنحصر المساعدات في مجموعة من الدول التي غالبا يكون لها مواقف سياسية، تفرض على السلطة بصورة أو بأخرى التماشي معها حتى تلتزم بما تتعهد به من مساعدات.

- إن هناك بعض المساعدات الشعبية التي تصل ولا يتم تقديرها بدقة، كما أن هناك بعض المؤسسات التي تقدم المساعدات بشكل فردي ولا يتم الاعلان عن الأرقام الحقيقية لهذه المساعدات.
- كما واجه الباحث صعوبة في الحصول على الأرقام الحقيقية للمساعدات من قبل المؤسسات الرسمية، نظرا لاعتبار بعض هذه الأرقام في بند السرية.
- اقتصر المساعدات الواردة لخزينة السلطة الفلسطينية-حسب وثائق وزارة المالية الفلسطينية- فقط على الدعم المباشر من الدول الغربية المانحة، وبعض الدول العربية، وعدم وجود ما يشير إلى وجود مساعدات رسمية من أي من الدول الإسلامية.

11.1 فصول الدراسة:

الفصل الأول: يحتوي هذا الفصل على مقدمة الدراسة، وأهدافها، وأهميتها الدراسة، ومشكلاتها وأسئلتها ، وفرضياتها، بالإضافة الى منهج ، وحدودها، والدراسات السابقة.

الفصل الثاني: يتناول الفصل الثاني خلفية عامة عن نشوء السلطة واستحقاق الدعم الدولي لها، اضافة للحديث عن الوضع الاقتصادي في ظل السلطة الفلسطينية، ومشاكل الاقتصاد الفلسطيني، إضافة إلى المساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية.

الفصل الثالث: يتناول المساعدات الدولية بالتفصيل، من حيث مفهومها وأنواعها، ومصادرها وشروطها وهدف كل طرف من تقديمه للمساعدات للجانب الفلسطيني، اضافة إلى القطاعات الفلسطينية التي استفادت من المساعدات الدولية، والمشاكل والتحديات التي تواجه الاستفادة من المساعدات الخارجية بشكل مناسب.

الفصل الرابع: يركز على الدور العربي والاسلامي في الفترة منذ عام 2005 حتى 2013 ويتطرق إلى الدعم العربي الاقتصادي والمالي للقضية الفلسطينية، والدعم الاسلامي للقضية الفلسطينية، والتعرف على الأزمات المالية للسلطة الفلسطينية في ظل المساعدات الخارجية، وأخيرا تحليل الدعم العربي الاسلامي للقضية الفلسطينية حسب ما ورد في موازنة السلطة في الفترة ما بين (2005-2013)، ومعرفة مدى إمكانية أن يكون الدور العربي

والإسلامي في تقديم الدعم للقضية الفلسطينية والقرار السياسي الفلسطيني بديلاً عن الدعم الأجنبي والغربي.

الفصل الخامس: أهم النتائج والتوصيات التي خلصت إليها هذه الدراسة.

12.1 الدراسات السابقة:

دراسة نوال خياط (2009)¹:

حيث أظهرت الدراسة سياسة المملكة العربية السعودية الخارجية ودورها على الساحة الدولية لتعزيز مكانة المملكة العربية السعودية، عبر سرد لمسيرة التضامن العربي الإسلامي والعمل على وحدة الصف العربي، وحل مشكلاته، وبناء تعاون وثيق بينها، وقيام "مجلس التعاون لدول الخليج العربي" ودوره في مجابهة إسرائيل والدعم المقدم إلى "القضية الفلسطينية"

دراسة محمد أبو مصطفى (2009)²:

تبحث هذه الدراسة في تحليل دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية 1999-2008 عن الفترة من حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على ماهية الموازنة العامة وأهميتها وأهدافها وخصائصها وأنواعها ومراحل إعدادها ومن ثم الوقوف على أبعاد ومتطلبات الحصول على التمويل الخارجي من الدين العام "القروض"، والمنح كما هدفت إلى الوقوف على موضوع القروض العامة من حيث تعريفه ومزاياه والأسباب المؤدية للاقتراض وأهمية القروض ومعرفة الآثار الإيجابية والسلبية للدين الخارجي والمشاكل الناجمة عن عملية الاقتراض، وبيان الإفراط فيه إلى بيان دوافع وأثار المساعدات الدولية من حيث توضيح مفهوم وأنواع المساعدات الدولية وإشكالاتها ومصادرها وأهدافها وخصائصها، ومن ثم التعرف على العوامل المؤثرة على حجم المساعدات الخارجية.

¹ نوال محمد عبدالغني خياط: الملك خالد بن عبدالعزيز آل سعود دراسة تاريخية وحضارية (1331-1402هـ / 1911 - 1982م)، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى، الرياض، 2009.

² محمد مصطفى أبو مصطفى: دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية، دراسة تحليلية مقارنة عن الفترة 1999-2008، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.

دراسة إبراهيم إبراش (2011)¹:

تناقش الدراسة طبيعة التغيير العربي الثوري الراهن والذي له تأثيره الأکید في فلسطين، معتمداً على القوى الجديدة التي ستتسلم مقاليد الحكم بعد الثورة، وتشير إلى أن هذه القوى لا تحمل توجهات قومية وحدوية واضحة، كما كان الحال في الستينيات مثلاً، ليبقى السؤال عن التداعيات العربية للثورة مفتوحاً.

ويلاحظ الكاتب أن العلاقة بين فلسطين والثورات العربية هي تأثير وتأثر، ويركز على مناقشة ثورة شباب فلسطين، ويدلل على أن الشباب الفلسطيني، مبدعي الثورات والانتفاضات التي كانوا عمادها، مع عدم إمكانية أن يخنعوا للانقسام والاحتلال والقمع والفساد.

دراسة أحمد قباجة (2012)²:

تهدف هذه الدراسة الى البحث في افاق الاستدامة المالية والبحث عن الحلول العملية الممكنة لتعزيز الاعتماد على الذات، فقد تناولت الدراسة إيرادات ونفقات السلطة الفلسطينية، بالإضافة الى مسألة الدين العام الفلسطيني منذ العام 1995 الى العام 2011، فتطرقت الدراسة لبعض المشاكل التي تعاني منها السياسة المالية الفلسطينية وقامت بتحليلها.

دراسة مصطفى اللباد (2013)³:

تقوم فكرة هذه الدراسة على تلازم مسارين في طريقة التعامل الإيراني مع القضية الفلسطينية، المسار الأول: هو التعاطف الإسلامي مع قضية فلسطين باعتبارها "قضية إسلامية"، وهو أمر حرص عليه المنتمون إلى تيار الإسلام السياسي الإيراني منذ أربعينيات القرن الماضي، أما المسار الثاني: فهو الحسابات الجغرافية السياسية لإيران وطموحها التاريخي تولّ

¹ إبراهيم إبراش: الثورات العربية وفلسطين: "استعادة البعد القومي أم تعزيز البعد الإسلامي؟". مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 22، عدد 87 (صيف 2011)، صفحة 7

² أحمد قباجة: الاستدامة المالية للسلطة الفلسطينية: التجربة التاريخية والافاق المستقبلية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله، 2012.

³ مصطفى اللباد: إيران والقضية الفلسطينية: "مشاعر التضامن وحسابات المصالح". مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 24، عدد 94 (ربيع الاول 2013)، صفحة 75

دور "المرجعية الإقليمية"، عبر توجيه القضية الفلسطينية في مسار معين وفق مقتضى هذه المصالح الوطنية الإيرانية وتوازنات القوى الإقليمية.

ولهذا، فإن هذه الدراسة تهدف إلى تقديم رؤية مستفيضة لعلاقة إيران بالقضية الفلسطينية، فتلاحظ محطات التعاطف الإسلامي الشعبي الإيراني الواضح مع القضية الفلسطينية، ولا تغفل في الوقت ذاته الحسابات الجيوسياسية لإيران في إدارة سياستها الإقليمية، وموقع القضية الفلسطينية من هذه الحسابات.

حيث تبدأ المقالة أولاً بعرض محطات التعاطف الإيراني مع قضية فلسطين، في الفترة الواقعة بين قرار تقسيم فلسطين في سنة 1947 حتى قيام جمهورية إيران الإسلامية في سنة 1979 ، ثم تركز ثانياً على الحسابات الجيو سياسية لجمهورية إيران الإسلامية في الشرق الأوسط.

وباستعراض الدراسات السابقة لاحظ الباحث أن معظمها لم يتناول الحديث بصورة مسهبة عن المساعدات العربية والأجنبية، ولا عن كيفية استغلال هذه المساعدات من أجل أحداث تنمية حقيقية في المجتمع الفلسطيني، كما أن الدراسات السابقة تناولت فقط البعد السياسي لهذه المساعدات، دون الإشارة بوضوح إلى الأبعاد الأخرى المتمثلة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتنمية في المجتمع الفلسطيني.

الفصل الثاني

2. نشأة السلطة الفلسطينية واستحقاق الدعم الدولي لها

1.2 نشأة السلطة الفلسطينية:

مفهوم ومعنى السلطة:

ينطوي معجم "لسان العرب" على تلميح مقتضب لكلمة "السلطة"، حيث ورد فيه أن السلاطة هي القهر، والاسم من السلاطة السُلطة بضم السين، وهذا يشير إلى أن المعجم يركز على معنى القوة والتسلط في مفهوم السلطة¹.

وجاء في القاموس "الهادي" - وهو حديث نسبياً - أن السلطة هي القدرة والمُلك، ويشير الفعل منها إلى التسلط².

ويقدم المعجم "الفلسفي" تعريفاً آخرًا للسلطة حيث يشير إليها بقوله: "السلطة هي القدرة والقوة على الشيء، والسلطان الذي يكون للإنسان على غيره، ويطلق مفهوم السلطة النفسية على الشخص الذي يستطيع فرض إرادته على الآخرين لقوة شخصيته، وثبات جنانه، وحسن إشارته وسحر بيانه، أما "السلطة الشرعية" فهو مفهوم يُطلق على السلطة المعترف بها والمنصوص عليها في القانون كسلطة الحاكم والوالي والوالد والقائد³.

أما الموسوعة العربية العالمية فتقدم مفهومًا آخرًا للسلطة ينص على أن "السلطة في العلوم الاجتماعية تعني: قدرة أشخاص أو مجموعات على فرض إرادتهم على الآخرين، إذ يستطيع الأشخاص ذوو النفوذ إنزال عقوبات أو التهديد بها على أولئك الذين لا يطيعون أوامرهم أو طلباتهم، وتكاد السلطة تكون موجودة في كل العلاقات الإنسانية"⁴.

¹ أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم: (الفيروز ابادي)، لسان العرب، ج24، لسان العرب، بيروت، دار صادر، 1994، ص2065.

² حسن سعيد الكرمي: قاموس الهادي، ج2، بيروت، دار لبنان للطباعة والنشر، 1992، ص373.

³ جميل صليبا: المعجم الفلسفي، بيروت، الشركة العالمية للكتاب، 1994، ص670.

⁴ الموسوعة العربية العالمية، ج3، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، 1996، ص55.

وفي الانجليزية يأتي مصطلح السلطة بمعنى (Autorite) المشتقة من الكلمة اللاتينية (Auctor) وهي تعني الذي ينصح ويملك ويساعد¹.

ويقدم قاموس لا روس الفرنسي (Larousse) تعريفا لمفهوم السلطة يشتمل على أبعاد متنوعة، فالسلطة هي الحق والقدرة على التحكم واتخاذ الأوامر واخضاع الآخرين. ويرى ليلاند (Andre Leland) أن السلطة هي عبارة عن "قدرة شريعة أو قانونية، وهي حق يعترف به الجميع"، فيعرفها بأنها "التفوق أو النفوذ الشخصي والذي بموجبه يتم التسليم والخضوع والاحترام لحكم الآخر وإرادته ومشاعره"².

السلطة السياسية:

أما السلطة السياسية فهي من من أهم العناصر في تكوين الدولة حتى أن البعض يعرف الدولة بالسلطة و يقول بأنها تنظيم لسلطة القهر أو الإكبار.

و يمكن تعريف السلطة السياسية بأنها قدرة التصرف الحر التي تباشر بحكم سموها حكم الناس عن طريق خلق النظام و القانون بصفة مستمرة، و تتولى السلطة السياسية أداء وظائف الدولة الداخلية و الخارجية و تكون مسؤولة أمام الجماعات الأخرى عن كافة الشؤون التي تتعلق بالإقليم و الشعب.

و لعل الطابع الرئيسي الذي يميز الدولة الحديثة عن الوحدات السياسية التي كانت موجودة في السابق هو تجميع السلطات في يد حكومة واحدة تملك من الوسائل المادية و القانونية ما يمكنها من السيطرة التامة على الإقليم دون منازعة من أية سلطة أخرى.³

¹أنظر:علي أسعد وطفة: بين السلطة والتسلط، دراسة تحليلية، مجلة الفكر السياسي، سوريا، 2003، ص126.

² المرجع نفسه، ص127.

³ Heywood, Andrew. (2000). Key Concepts In Politics, Basingstoke, England: Palgrave, P 53

خصائص السلطة السياسية:

أ- السلطة السياسية ظاهرة اجتماعية لارتباطها بالجماعة البشرية إذ لا يستقيم النظام الجماعي و لا يستقر دون وجود هذه السلطة و تقوم ظاهرة السلطة على أساس الإحساس بالحاجة إليها و هذا الإحساس بضرورة الحياة الجماعية و المحافظة عليها.

ب- السلطة السياسية ظاهرة نفسية تقوم على الرضا، فالسلطة السياسية إذ تجد سندها الاجتماعي في كونها تسعى لتحقيق الهدف الجماعي و صيانتها و تطويره و تعمل على تحقيق آمال الأفراد و أهدافهم و لهذا فإن السلطة العامة و إن أخذت في الحياة الواقعية شكل القوة المادية فإنها قبل كل شيء تعتمد في وجودها و في شرعية تصرفاتها على مدى ارتباطها بالضمير الجماعي و صدق تعبيرها عنه و من ثم فهي تستقر في الأساس على رضا المحكومين بها و قبولهم له¹.

ولذلك قيل إن السلطة لا تنشئ الخضوع و لكن الهدف الاجتماعي الذي تمثله السلطة هو الذي يدعم هذا الخضوع و يؤكد، و تأسيسا على ذلك استقر الفكر السياسي الحديث على أن كل زمن تعيشه السلطة في أمن و بدون معارضة قوية من أحد يمثل قرينة نسبية لأن الناس قد تقبل السلطة السياسية إما بالتعود عليها أو بالخوف من مقاومتها خشية التعرض لبطشها و انتقامها. يتضح من التعاريف السابقة أن السلطة بحاجة إلى امتلاك النفوذ والقدرة حتى تستطيع التأثير والفعل واتخاذ القرار، لكي نطلق عليها عبارة "السلطة"، ومن أن انتقاصها لهذه القيم أو عدم قدرتها على ممارستها ينفي عنها مفهوم "السلطة". وفي حالة السلطة الفلسطينية يلاحظ أنها سلبت الكثير من أدوات ممارسة السلطة، وأهمها النفوذ، فإذا كانت السلطة هي القدرة على الإخضاع، فإن التداخل مع مفهوم النفوذ أمر لا مفر منه، فالسلطة هي القوة الشرعية والنفوذ المشروع، لكن السلطة الفلسطينية لم تكن ذاك النفوذ الذي يجعلها تمارس السلطة الفعلية على أرض الواقع.

¹ Heywood, Andrew. (2000). Key Concepts In Politics, Basingstoke, England: Palgrave, P 53

1.1.2: السلطة الفلسطينية:

تبنّت منظمة التحرير الفلسطينية "برنامج النقاط العشرة" التي أقرها المجلس الوطني الفلسطيني في شهر حزيران/ يونيو عام (1974) والذي عرف باسم البرنامج المرحلي، حيث أشارت هذه النقاط العشرة إلى "القبول بإقامة السلطة الفلسطينية على أي جزء من أرض فلسطين يتم تحريره أو الانسحاب منه"¹.

وعلى أثر الضربة التي وجهت للمقاومة الفلسطينية في الأردن في (أيلول 1970) من ناحية، وعلى إثر نتائج حرب أكتوبر (1973) (خاصة النتائج السياسية) من ناحية ثانية، بدأت فكرة المرحلية لدى الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بالتراكم والنضوج، حيث طرحت للنقاش الداخلي في قيادة الجبهة صيف عام (1973) ما أسمى آنذاك بـ "برنامج النقاط العشر"، ثم تبنى المجلس الوطني الفلسطيني هذا البرنامج تحت اسم "البرنامج المرحلي" لمنظمة التحرير عام (1974)، ويتضمن الإقرار بمرحلة النضال الوطني الفلسطيني وصولاً إلى الهدف الاستراتيجي الذي رسمه ميثاق م. ت. ف.².

ولقد تطور مفهوم فكرة السلطة الوطنية مع مرور الزمن حيث تبنّت م.ت.ف. في المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشر في الجزائر في تشرين ثاني/ نوفمبر (1988) رسمياً خيار الدولتين في فلسطين التاريخية، والعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام شامل يضمن عودة اللاجئين واستقلال الفلسطينيين على الأراضي المحتلة

¹ البرنامج المرحلي: في عام 1974، أقر المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشر البرنامج المرحلي الذي تمت صياغته من قبل قيادات الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، والتي تدعو إلى إنشاء سلطة وطنية مقاتلة على أي قطعة محررة من أرض فلسطين، والعمل الفاعل لإنشاء دولة علمانية ديمقراطية ثنائية القومية في فلسطين/إسرائيل يتمتع فيها كل المواطنون بالمساواة والحقوق بغض النظر عن العرق، الجنس أو الدين. اعتبر البرنامج المرحلي أول محاولة من قبل م.ت.ف. لحل سلمي، علماً بأن الهدف النهائي كان إكمال تحرير كامل التراب الفلسطيني، وكخطوة على طريق الوحدة العربية الكاملة. أنظر راشد حميد، مقررات المجلس الوطني الفلسطيني 1964-1974، مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت، 1975، ص248

² غازي الصوراني: "حول تطور م. ت. ف. من عام 1968-1974"، مجلة الحوار المتمدن، العدد 2662، بتاريخ 2009/5/30. ص4.

عام (1967) وبتحديد القدس الشرقية عاصمة فلسطين¹، حيث تم الاستناد في ذلك إلى قرار الجمعية العامة رقم (181) عام (1947م)، الذي قسم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، الذي يوفر شروطاً للشرعية الدولية تضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في السيادة والاستقلال الوطني².

وفي تاريخ 1993/9/9 قام رئيس اللجنة التنفيذية بمنظمة التحرير آنذاك ياسر عرفات قام بالاعتراف بإسرائيل فيما سمي برسائل الاعتراف المتبادل، وفي رسالة رسمية وجهها ياسر عرفات إلى وزير خارجية النرويج هولست (Holst)، في المقابل اعترفت إسرائيل بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، نتج عن ذلك تأسيس السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي تُعتبر من نتائج اتفاق أوسلو بين المنظمة وإسرائيل، وكان يعول عليها أن تكون نواة الدولة الفلسطينية المقبلة على جزء من أرض فلسطين التاريخية وهي الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس الشرقية³.

ولقد تم التوقيع بتاريخ 1993/9/13 على اتفاقية أوسلو التي كان أبرز بنودها إنشاء سلطة فلسطينية (مجلس السلطة) كشكل من أشكال الحكم الذاتي المحدود للفلسطينيين وذلك خلال فترة انتقالية تمتد لمدة خمس سنوات من تاريخ البدء في تنفيذ هذه الاتفاقية، وعلى أثر ذلك قرر المجلس المركزي في جلسته المنعقدة بتاريخ 10/10/1993 إنشاء السلطة الفلسطينية في دورته المنعقدة بتاريخ 10-12/10/1993 في تونس حيث جاء في قراره النص الآتي⁴:

¹ William L. Cleveland, (2004), *A History of the Modern Middle East*, West view Press, p13.

² مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، قرارات تاريخية، وثيقة إعلان الاستقلال الفلسطيني، المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة 19، الجزائر، 15 نوفمبر 1988.

³ م.ت.ف، دائرة شؤون المفاوضات، السلطة الفلسطينية، <http://www.nad-plo.org/arabic.php>، تم الرجوع إليها بتاريخ 2013/12/27

⁴ عمر البرش: رؤية قانونية بشأن محاولة نقل صلاحيات المجلس التشريعي الفلسطيني للمجلس المركزي، منشورات وزارة العمل الفلسطينية، رام الله، فلسطين، بتاريخ 3-12-2010، ص1.

أولاً: تكلف اللجنة التنفيذية بمنظمة التحرير الفلسطينية بتشكيل مجلس السلطة الوطنية الفلسطينية في المرحلة الانتقالية، من عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية وعدد من الداخل والخارج. ثانياً: يكون السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رئيساً لمجلس السلطة الوطنية الفلسطينية.

ويرى يزيد الصايغ الباحث والمفكر الفلسطيني أن الخسائر البشرية والمادية والمعنوية التي تكبدها الإسرائيليين أثناء الانتفاضة الفلسطينية الأولى (انتفاضة الحجارة) في الفترة الواقعة بين عامي (1987-1993)، وعقدة الخطر الديموغرافي والخوف على هويتها اليهودية أهم أسباب قبولها بالتوقيع على اتفاقية أوسلو، وخصوصاً أن كل المؤشرات كانت واضحة بأنها تشير نحو التفوق الفلسطيني العددي في فلسطين التاريخية على اليهود¹.

وقد تم توسيع النطاق الجغرافي للأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية وفقاً لـ "اتفاقية طابا" أو "اتفاقية واشنطن" الموقعة بتاريخ (1995/9/28)، وبعد اتفاقية إعادة الانتشار في الخليل في (1997/1/17)، واتفاقية شرم الشيخ في (1999/9/4)، امتد نفوذ السلطة الفلسطينية لمدن الضفة الغربية وبعض القرى الفلسطينية التي صُنفت بمناطق (أ) حيث خضعت هذه المناطق للسيطرة الفلسطينية الكاملة أمنياً وإدارياً، بينما خضعت المناطق المعروفة (ب) إدارياً للسلطة وأمنياً لإسرائيل، في الوقت الذي احتفظت إسرائيل بالسيطرة الإدارية والأمنية على مناطق (ج) والتي تبلغ مساحتها أكثر من (61%) من مساحة الضفة الغربية²، وكانت هذه التقسيمات على النحو الآتي³:

¹ يزيد الصايغ: الكفاح المسلح والبحث عن الدولة ، ط1، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2002، بيروت، ص 437

² محمد عبد العاطي، " السلطة الوطنية الفلسطينية"، ملفات الجزيرة، الأحد ، 2004/10/3،

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/fac2ac0d-fa3e-4c87-ae8b-1f7a52443bd9>

تم الوصول إليه بتاريخ 2013/10/15

³ مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، دراسة بعنوان البناء في المناطق المصنفة (C) حسب اتفاق أوسلو، رام الله، 2009، ص2.

مناطق (أ)

وتتضمن كافة المراكز السكانية الرئيسية وتخضع لسيطرة فلسطينية أمنية وإدارية كاملة وتبلغ مساحتها نحو (18%) من مساحة الضفة الغربية البالغة نحو (5,802) كلم مربع.

مناطق (ب)

تشكل القرى والبلدات الملاصقة للمدن وتخضع لسيطرة مدنية فلسطينية وأمنية إسرائيلية (21%) من مساحة الضفة وهذا لا يعطي السلطة الحق بممارسة مهامها بالشكل الطبيعي في تلك المناطق، مما أدى إلى خلل في تكامل بناء السلطة وتقسيم المناطق إلى فئات وعزلها في كانتونات تغلق وتفتح حسب الحالة الأمنية أو المزاج الإسرائيلي، وتعتبر هذه المناطق خاضعة للشرطة الفلسطينية المدنية.

مناطق (ج)

وهي المناطق المتلاصقة وغير المتقطعة في الضفة الغربية، وتقع تحت سيطرة الإسرائيلية الكاملة أمنياً وإدارياً وتشكل نحو (61%) من مساحة الضفة الغربية، وقد احتفظت إسرائيل أيضاً بسيطرتها على الحدود والأمن الخارجي والقدس والمستوطنات بشكل كامل، وتؤكد تقارير البنك الدولي أن وجود مناطق (ج) الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية يفرض قيداً مزمناً على النمو الاقتصادي الفلسطيني، لأن المنطقة (ج) هي المساحة الغنية بالموارد في الضفة الغربية والخزان المائي الرئيسي فيها¹.

2.1.2 العلاقة بين م.ت.ف والسلطة الفلسطينية:

تختلف السلطة الفلسطينية عن منظمة التحرير الفلسطينية؛ فالمنظمة هي كيان سياسي يعتبر الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج وفقاً لمؤتمر القمة العربي

¹ انظر: تقرير البنك الدولي، تقرير المراقبة الدولية بعنوان: "أزمة المالية العامة، الآفاق الاقتصادية: الحاجة الملحة إلى الترابط الاقتصادي بين المناطق الفلسطينية"، سبتمبر، 2012، ص2.

الذي عقد بالرباط عام (1974م) ووفقاً لقرارات الأمم المتحدة منذ عام (1974م)¹، أما السلطة الفلسطينية فهي كيان إداري وسياسي أنشأته م.ت.ف وفقاً للاتفاق مع حكومة إسرائيل، وذلك بهدف تنفيذ اتفاق الحكم الذاتي المحدود في بعض مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة²، و السلطة الفلسطينية المعروفة بسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني تمثل الفلسطينيين في أراضي عام (1967) فقط، هذا يعني ان لا صلاحيات لها على أبناء الشعب الفلسطيني خارج الضفة الغربية وقطاع غزة.

وفي (20) كانون الثاني/يناير (1996) وفي ظل مقاطعة فصائل المعارضة الفلسطينية* لاتفاق أوسلو جرت أول انتخابات رئاسية وتشريعية فلسطينية انتخب فيها السيد ياسر عرفات رئيساً للسلطة الفلسطينية، وانتخب (88) عضواً للمجلس التشريعي الفلسطيني، وبعد وفاة ياسر عرفات رئيس السلطة الفلسطينية بتاريخ (11/11/2004)، قام روجي فتوح رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، بتأدية اليمين الدستورية في (11) نوفمبر/تشرين الثاني، لتولي مهام رئيس السلطة بشكل مؤقت إلى حين إجراء انتخابات جديدة لانتخاب رئيس جديد خلال مدة لا تزيد عن (60) يوماً، وفقاً للمادة (37) من القانون الأساسي الفلسطيني، وفي تلك الفترة وتحديداً بتاريخ (15) نوفمبر/تشرين الثاني من عام (2004)، أصدر رئيس السلطة الفلسطينية المؤقت، روجي فتوح، مرسوماً رئاسياً حدد فيه يوم الأحد التاسع من يناير/كانون الثاني من عام (2005) موعداً

¹ انظر: قرار مجلس الأمن رقم 3375 الذي اعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية كحركة تحرر وطني، وطلب من مجلس الأمن ان يتخذ التدابير لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، كما دعا إلى إشراك منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها ممثل ذلك الشعب، على قدم المساواة مع سائر الاطراف الاخرى، في جميع الجهود والمفاوضات المتعلقة بالشرق الاوسط

² محمد عبد العاطي، "السلطة الوطنية الفلسطينية، ملفات الجزيرة، الأحد ، 2004/10/3،

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/fac2ac0d-fa3e-4c87-ae8b-1f7a52443bd9>

مرجع سبق ذكره.

* الفصائل هي : (الجهة الشعبية لتحرير فلسطين ،الجهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، جبهة النضال الشعبي الفلسطيني(جناح خالد عبد المجيد)، منظمة الصاعقة (طلائع حرب التحرير الشعبية)، الحزب الشيوعي الفلسطيني الثوري،الجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، حركة فتح الانتفاضة، جبهة التحرير الفلسطينية (جناح أبو نضال الأشقر)، إضافة إلى حركتي حماس والجهاد الإسلامي)

لإجراء انتخابات عامة لانتخاب رئيس جديد للسلطة الفلسطينية خلفاً للرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات¹.

وقد شكل هذا الإعلان خطوة أخرى إيجابية في إطار الخطوات التي اتخذتها القيادة السياسية الفلسطينية لضمان انتقال هادئ وسلمي للسلطة، في أعقاب وفاة الرئيس عرفات². ولقد أسفرت الانتخابات الرئاسية عن انتخاب محمود عباس الذي لا زال يرأس السلطة الفلسطينية، وهو في نفس الوقت يشغل منصب رئيس اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية، ورئيس دولة فلسطين.

والباحث في طبيعة تشكيل السلطة الفلسطينية يجد أن حركة فتح تفردت منذ دخولها الى م.ت.ف في تحديد المسار السياسي الفلسطيني، خاصة مع امتناع عدد من الفصائل والحركات السياسية الفلسطينية المعارضة* للاتفاقيات مع الجانب الإسرائيلي، من المشاركة في الانتخابات الفلسطينية الناجمة عن استحقاق تلك الاتفاقيات³، الأمر الذي أدى إلى أن تفوز فتح بـ (50) مرشحاً من مرشحي القوائم الرسمية لحركة فتح، إضافة إلى نجاح (21) عضواً من فتح ترشحوا خارج قوائم الحركة، وبذلك حصلت فتح على (71) مقعداً من أصل (88) من مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني لسنة (1996)⁴.

تستمد أنظمة الحكم السياسية شرعيتها من مجموعة من المصادر، وهي المصدر التقليدي، أي مجموعة التقاليد الدينية والأعراف القبلية والعشائرية التي تعتمد القيادة السياسية

¹ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، الانتخابات الرئاسية الفلسطينية، تقرير نتائج الرقابة على عمليات الاقتراع والفرز، 2005، ص4.

² المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، الانتخابات الفلسطينية، تقرير تقييمي لمرحلة ما قبل الانتخابات، طبعة عام 2004، ص14.

* وهذه الفصائل هي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، جبهة النضال الشعبي الفلسطيني (جناح خالد عبد المجيد)، منظمة الصاعقة (طلائع حرب التحرير الشعبية)، الحزب الشيوعي الفلسطيني الثوري، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، حركة فتح الانتفاضة، جبهة التحرير الفلسطينية (جناح أبو نضال الأشقر)، إضافة إلى حركتي حماس والجهاد الإسلامي. هذه المعلومة نقلها الى حاشية الصفحة السابقة

³ علي بدوان، العنب والرصاص، دمشق: دار أطلس للنشر والتوزيع، 2006، ص12.

⁴ جميل هلال: النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1998، ص187

على تحقيق رضى المحكومين من خلال احترامها لها، وإيماناً بتجذر دور الدين والتقاليد في الوعي المجتمعي.

أما المصدر الثاني هو المصدر الشخصي، أي الشخصية التاريخية أو الكاريزمية، والثالث هو المصدر العقلاني- القانوني، أي مجموعة المؤسسات والقواعد الإجرائية التي تتصل بتنظيم الخلافة السياسية وتضبط سير العملية السياسية¹.

وتعد الانتخابات التشريعية والرئاسية مصدرا مهما من مصادر الشرعية العقلانية- القانونية للنظم السياسية، وبعد أن تراجعت الشرعية الثورية بسبب جنوح السلطة إلى السلم مع الجانب الإسرائيلي واعتمد النظام السياسي الفلسطيني في شرعيته بوجه عام على "القيادة الكارزمية"² للرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، الأمر الذي أعاق تشكيل نظام سياسي يقوم على المؤسسات.

كما أن المتتبع للداخل الفلسطيني في فترة نشأة السلطة يجد أن السلطة قبلت بالتزامات أمنية، أثّرت بالسلب على العلاقات الفلسطينية - الفلسطينية، وهذا يعكس خضوع المفاوض الفلسطيني للإملاءات الخارجية، التي أثّرت على قراره وفي ضوء هذه الإملاءات شهدت تلك المرحلة (من 1994-2006) حالة من الإدارة غير الرشيدة لأموال المانحين وانتشار الفساد والترهل الإداري في معظم مؤسسات السلطة الفلسطينية².

ولكن في خضم هذه الفترة حصلت بعض محاولات الإصلاح نذكر منها ما يلي:

مع تزايد المطالب والتوجهات الداخلية والتي تزامنت مع ضغوط خارجية على السلطة الوطنية الفلسطينية، قام الرئيس ياسر عرفات بتشكيل حكومة جديدة ضمت وزراء من ذوي الاتجاهات الإصلاحية على رأسهم د.سلام فياض الذي تولى وزارة المالية، وبجانب ذلك طبقت

¹ علي الدين هلال ونيفين مسعد : النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 72-73.

* كلمة كاريزماً أصلها يوناني تعني الهدية أو التفضيل الإلهي، فهي تشير إلى الجاذبية الكبيرة والحضور الطاعي الذي يتمتع به بعض الأشخاص، و هي القدرة على التأثير على الآخرين إيجابياً بالارتباط بهم جسدياً وعاطفياً وثقافياً، وهي سلطة فوق العادة، سحر شخصي، شخصية تنير الولاء

² وائل سعد، مرجع سبق ذكره، ص2.

العديد من الخطوات الإصلاحية، وفي مقدمتها موافقة واعتماد الرئيس على قوانين رئيسية مثل القانون الأساسي وقانون السلطة القضائية في شهر مايو 2002. ورغم أن الوزارة قدمت استقالتها في وقت لاحق من نفس العام وتلتها خمس وزارات أخرى في أكثر من عام بقليل فإن عملية الإصلاح المالي استمرت على نفس الوتيرة، ويرجع الفضل في ذلك إلى استمرار الوزير سلام فياض كوزير للمالية في كافة الوزارات التي شكلت في تلك الفترة، إضافة إلى وجود رغبة حقيقية لدى القيادة الفلسطينية في استمرار هذه العملية، وبتوجيه من الرئيس الراحل ياسر عرفات¹.

وإن الإصلاحات المالية والإدارية جاءت في سياق خطة الإصلاح التي قامت بها الحكومة الفلسطينية منذ منتصف عام 2002، ومن خلال تتبع الجهود التي بذلت في سبيل تحقيق الإصلاحات المالية داخل مؤسسة السلطة الفلسطينية فإننا يمكن أن نلمح مجموعة من الخطوات التي مثلت تغييراً كبيراً في الوضع الذي كان سائداً قبل بدء الإصلاحات، ومن أهم المحاور التي اتخذت فيها هذه الخطوات:

الإصلاح في مجال الموازنة: لم تلتزم الحكومات الفلسطينية في الغالب حتى عام 2002 بتقديم الموازنة للمجلس التشريعي في موعدها المحدد، أي قبل شهرين على الأقل من بدء السنة المالية، كما لم تلتزم خلال هذه الفترة بكل المواصفات التي يجب أن تتوفر في الموازنة وينص عليها القانون، مما أدى لتوتر العلاقة بين السلطة التنفيذية والتشريعية أثناء مناقشة قوانين الموازنة في المجلس التشريعي بعد أن وجه النواب لهذه الموازنات انتقادات جوهريّة وهو ما تسبب في تأخر اعتماد بعض الموازنات لفترات طويلة. لكن مع تولي الوزير سلام فياض وزارة المالية فقد استطاع تقديم مشروع موازنة لعام 2003 تتفق مع القواعد التي نص عليها قانون الموازنة رقم 7 لعام 1998 على الرغم من التأخر في موعد تقديمها، حيث عرض على

¹ جهاد حرب: الإصلاح المالي في السلطة الوطنية الفلسطينية، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية،

رام الله، 2004، ص1

المجلس التشريعي الفلسطيني بتاريخ 2002/12/31، ونالت هذه الموازنة ثقة المجلس التشريعي الذي صفق أعضائه لأول مرة لموازنة مقدمه من السلطة التنفيذية¹.

وقد وضع قانون الموازنة مجموعة من القيود على الأداء المالي للوزارات المختلفة من أهمها عدم جواز اللجوء إلى الاقتراض من سلطة النقد الفلسطينية أو من صندوق التأمين والمعاشات لتمويل تنفيذ الموازنة، وكذلك عدم السماح لأي مركز مسؤولية وردت موازنته في هذا القانون الاقتراض والسحب على المكشوف من أي بنك محلي أو مؤسسة مالية تحت طائلة المسؤولية إلا بعد الحصول على قرار من مجلس الوزراء بناءً على تنسيب وزير المالية. بجانب ما أكدت عليه المادة 7 من ضرورة توريد جميع الإيرادات والمساعدات والمنح ومصادر التمويل الأخرى التي يتم الحصول عليها إلى حساب الخزانة العامة في وزارة المالية في ذات اليوم الذي تحصل فيه².

الإصلاح في مجال الأنشطة التجارية للسلطة الفلسطينية: يمكن أن نلخص الأنشطة التجارية التي مارستها السلطة الفلسطينية في مظهرين أساسيين هما:

أ- استثمارات السلطة في شركات القطاع الخاص: حيث يؤخذ على هذه الاستثمارات أن أرباحها لا تصب في خزانة وزارة المالية، مما فتح الباب واسعاً أمام إثارة الشكوك والانتقادات لهذه الاستثمارات وآلية إدارتها، واتخاذ القرارات المتعلقة بها والامتيازات الإضافية التي قد تحصل عليها المشاريع التي تشارك فيها السلطة دون حق . وقررت السلطة الوطنية تأسيس صندوق الاستثمار الفلسطيني سنة 2000، ليحل محل الشركة الفلسطينية للخدمات التجارية في إدارة ممتلكات واستثمارات السلطة الوطنية وبشفافية تامة، إلا أن جهود تأسيس الصندوق ظلت متعثرة حتى تولى الوزير سلام فياض حقيبة المالية، حيث أعطى أولوية في خطة الإصلاح المالي لإنشاء صندوق الاستثمار الفلسطيني الذي يمثل إطاراً قانونياً وتنظيمياً يمكن من خلاله أن

¹ محمد أبو شرح : الإصلاحات المالية في السلطة الوطنية الفلسطينية، مركز الإعلام والمعلومات، فبراير،

2004، ص5

² وائل السعيد، تقرير حول الفساد في دوائر منظمة التحرير والسلطة الوطنية الفلسطينية، المركز الفلسطيني

للاعلام، حظيران يونيو، 2006، ص5.

تتم المساءلة وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات عن الأموال المملوكة بشكل كامل أو جزئي للسلطة الوطنية الفلسطينية على اعتبار أنها أموال عامة¹.

ب- الاحتكارات العامة: مارست السلطة الوطنية الفلسطينية سياسة احتكار التجارة في بعض السلع الأساسية، عبر هيئات وشركات حكومية ومن أهمها احتكار استيراد الأسمدة من إسرائيل إلى المناطق الفلسطينية، وهيئة البترول التي تشرف على استيراد مشتقات النفط حيث منحت السلطة عبرها احتكار توريد النفط من إسرائيل لشركة إسرائيلية. وقد وضع وزير المالية الفلسطيني سلام فياض في أولويات خطة الإصلاح التي قادها القضاء على هذه الاحتكارات التي تسببت في خسائر كبيرة للخزانة الفلسطينية، ومن أول الاحتكارات التي تم تصفيتا الهيئة العامة للبترول.²

الإصلاح في مجال توحيد الخزينة: حيث شكل توحيد إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية في حساب واحد بالخزينة تحت سيطرة ورقابة وزير المالية، وتصب فيه كل فروع المدخولات الفلسطينية من ضرائب ومنح ومساعدات وأرباح لاستثمارات السلطة المختلفة نقطة تحول كبيرة في سبيل إصلاح الوضع المالي، فقد حرمت الخزينة الفلسطينية من مبالغ طائلة طوال الفترة السابقة بسبب تعدد مراكز تجميع الإيرادات، وعدم توريد بعض الهيئات والجهات التابعة للسلطة لما تجنيه من رسوم إلى الخزينة مما أدى إلى مشاكل في السيولة المتوفرة وإلى حدوث أرباك في الأنفاق العام وزيادة في الاقتراض من البنوك لتغطية العجز وتراكم المتأخرات³

الإصلاح في قضية الرواتب: شكلت قضية الرواتب التي تمس بشريحة كبيرة من المواطنين الفلسطينيين إشكالية في كبيرة أمام وزارة المالية الفلسطينية وبخاصة مع بداية الانتفاضة الفلسطينية، وقد قامت وزارة المالية بعدد من الخطوات منذ تولى الوزير سلام فياض

¹ المركز الفلسطيني للإعلام، لإصلاحات المالية في السلطة الوطنية الفلسطينية، تم النشر بتاريخ 24 آذار/

أبريل، 2003، تم الوصول اليه بتاريخ 30-3-2015، <http://www.palestine-info.net/arabic/palestoday/reports/report2003/khasarah.htm>

² محمد أبو شرخ: مرجع سبق ذكره، ص7

3 المرجع نفسه: ص8

مسؤولية الوزارة للقضاء على مشاكل الرواتب مثل إلغاء الاستقطاعات التي كانت تخصم من رواتب الموظفين كل شهر. و وضع جدول زمني لتطبيق الشق المالي من قانون الخدمة المدنية الصادر في عام 1998، و البدء في الدفع المباشر لرواتب العسكريين والأجهزة الأمنية مباشرة عبر البنوك. و الوقف التام للتعيينات الجديدة في السلطة الوطنية لحين الانتهاء من إعداد واعتماد الهياكل التنظيمية وفقاً لأحكام المادة (4) من قانون الخدمة المدنية¹.

وبالرغم من محاولات الإصلاح هذه إلا أن مستوى ثقة المواطنين الفلسطينيين بأداء السلطة الفلسطينية لم يكن كبيراً، الأمر الذي كان أحد أسباب انتخاب حركة حماس في الانتخابات التشريعية في يناير/ كانون الثاني عام (2006). ومع حالة صراع الصلاحيات والتعطيل والحصار التي أخذت تشهدها الساحة الفلسطينية، إثر فوز حماس وتشكيلها للحكومة العاشرة، و مع استمرار الفلتان الأمني، ومع تشديد الحصار الإسرائيلي والضغوطات الدولية، ومع الحملة الإسرائيلية على حماس وقوى المقاومة إثر عملية أسر جلعاد شاليط. ظهرت بعض محاولات التوفيق بين الطرفين، حيث دعا ملك السعودية عبد الله بن عبد العزيز في 2007/1/29 لحوار بين فتح وحماس في مكة المكرمة. ولقيت الدعوة ترحيباً من الطرفين، حيث انعقدت اجتماعات مكثفة في الفترة 2007/2/8-6، انتهت إلى "اتفاق مكة" بين فتح وحماس، وهو اتفاق أكد على حرمة الدم الفلسطيني، وعلى تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية، وعلى المضي قدماً في إجراءات تطوير وإصلاح م.ت.ف؛ كما أكد على مبدأ الشراكة السياسية، وقاعدة التعددية السياسية².

ولقد أشاع تشكيل حكومة الوحدة الوطنية جواً من الارتياح والتفاؤل والأمل بفكّ الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني، والانتهاء من مرحلة الانفلات الأمني، والتوجه نحو منطق وجوهر اتفاق مكة، والذي يقوم على قاعدة الشراكة السياسية بين حركتي فتح وحماس (والفصائل والكتل الأخرى)، وكان من الواضح أن ذلك يشمل ثلاثة مجالات: الحكومة

1 جهاد حرب: مرجع سبق ذكره، ص2.

2 محسن محمد صالح: منظمة التحرير الفلسطينية 2006-2011، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،

بيروت، ص4

وزاراتها والهيئات المرتبطة بها، والأجهزة الأمنية، ومنظمة التحرير الفلسطينية. ولكن تبين سريعاً أن هناك فهماً آخر مناقضاً لمعنى المشاركة، يسود في أوساط الرئاسة الفلسطينية والإطار المتنفذ في حركة فتح، يعتبر أن المشاركة تقتصر فقط على الحكومة ووزاراتها، وأن المشاركة لا تشمل أجهزة الأمن ولا منظمة التحرير الفلسطينية، وأن هذين البندين هما من اختصاص الرئاسة الفلسطينية، وشكل هذا التناقض في الفهم، لمعنى ومضمون المشاركة السياسية، مدخلاً لإضعاف الحكومة الجديدة. ولذلك لم يحدث أي اجتماع للبحث في تفعيل يد منظمة التحرير ومؤسساتها¹.

ولم يعش اتفاق مكة سوى ثلاثة أشهر، فبالرغم من تشكيل هنية لحكومة وحدة وطنية، حازت ثقة المجلس التشريعي، إلا أن هذه الفترة حفلت بالفتان الأمني، والضغط الدولي ومحاولات الإفشال الإسرائيلية الأمريكية لعملية الانتقال السلمي للسلطة وقد أدى ذلك إلى صراع مكشوف بين فتح وحماس، نتج عنه سيطرة حماس على قطاع غزة في 2007/6/14، وتشكيل لحكومتين في رام الله وغزة².

ويمكن تسليط الضوء على أهم العراقيل التي أدت إلى إفشال الانتقال السلمي للسلطة بعد الانتخابات الفلسطينية في العام 2006، وذلك على النحو الآتي:

- إصدار قرار رئاسي في (2006/1/28) يلحق الأجهزة الأمنية والمؤسسات الإعلامية وإدارة المعابر كافة إلى مكتب رئاسة السلطة الفلسطينية. بعد أن كانت هذه المهام صلاحيات وزير الداخلية، إمعانا منها في محاصرة الحكومة الفلسطينية وتحويلها إلى هيكل بلا سلطة و لا صلاحيات³.
- أقر المجلس التشريعي الفلسطيني الأول المنتهية ولايته في جلسة عقدها بتاريخ (2006/2/13)، وقبل أن يتسلم المجلس التشريعي الجديد صلاحياته، مجموعة من

¹ المرجع نفسه.

² محسن محمد صالح: مرجع سبق ذكره، ص5.

³ هاني المصري: الإصلاح الأمني بين جدلية المهنية والشراكة، رام الله: المركز الفلسطيني للإعلام والأبحاث والدراسات، 2010، ص7.

المراسيم تمنح "مفوضة الرئاسة" حق تشكيل "المحكمة الدستورية" دون مصادقة المجلس التشريعي، وحق تعيين "رئيس ديوان الموظفين" و"رئيس هيئة التقاعد" و"رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية"، والحق في تعديل يسمح بتعيين "أمين عام المجلس التشريعي" من خارج المجلس، وقد أسندت جميع هذه المناصب لشخصيات من حركة فتح لتقطع الطريق على حركة حماس التي فازت في الانتخابات¹.

- استبقت السلطة الفلسطينية تشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة برئاسة حركة حماس، وقامت بحملة تعيينات وترقيات في مؤسسات ووزارات السلطة الفلسطينية والأجهزة الأمنية، وسحبت "قضية التمثيل الدبلوماسي" ومتابعة السفارات الفلسطينية في الخارج من يد وزير خارجية السلطة الفلسطينية، وأسندتها من جديد للدائرة السياسية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية لتبقى مجددا بيد حركة فتح².

- وبتاريخ (2006/3/24) قرر الرئيس محمود عباس تعيين السيد رشيد أبو شباك مديراً عاماً للأمن الوطني، دون التشاور مع الحكومة أو وزير الداخلية. مع العلم أن القانون الأساسي ينص على أن الرئيس يصادق على من ينسبه وزير الداخلية لهذا المنصب، ولا يعطى صلاحية التعيين للرئيس دون موافقة وزير الداخلية و الحكومة³، الأمر الذي يعني مزيداً من السيطرة على الأجهزة الأمنية التي هي في عمومها مشكلة من عناصر منتمية أو مؤيدة لحركة "فتح" وذلك حسب سياسة التوظيف التي كانت قائمة سابقاً.

- وفي (2006/4/21) أصدر الرئيس محمود عباس مرسوماً بإلغاء قرار وزير الداخلية الصادر في (2006/4/20) والموافق عليه من الحكومة والقاضي باستحداث وحدة أو تشكيل من المقاومين المنتمين لجميع التنظيمات الفلسطينية لمساعدة جهاز الشرطة في ضبط الأمن المنفلت في الضفة والقطاع⁴.

- في الثامن من شهر ابريل في العام (2006) اعترض حاجز للأمن الوقائي موكب إسماعيل هنية من المرور في الطريق المؤدي إلى مقر الجهاز في مدينة غزة في

¹ المرجع السابق، ص8.

² وائل سعد، مرجع سبق ذكره، ص4.

³ هاني المصري، مرجع سبق ذكره، ص7.

⁴ أحمد الحيلة: صراع الصلاحيات بين الرئاسة والحكومة الفلسطينية، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2006، ص4

الطريق الواقع في حي تل الهوى جنوب غزة ، حيث أوقفوا الموكب ومنعوه من المرور الأمر الذي دفع هنية ومرافقيه إلى سلوك طريق التفافي، حيث قامت حركة حماس بعد ذلك بتشكيل القوة التنفيذية بحجة فرض الأمن وحماية الشخصيات والمؤسسات الرسمية¹.

وأفضت هذه الإجراءات والمراسم إلى جانب الفوضى الإدارية والأمنية والسياسية، وتعرش المشروع السياسي الذي تبنته منظمة التحرير الفلسطينية، فيما يخص المفاوضات إلى زيادة حالة الاحتقان في الشارع الفلسطيني، مما أدى إلى أن تفرض حركة حماس سيطرتها على قطاع غزة في يونيو/حزيران (2007)².

وتعددت بعد ذلك محاولات عربية وفلسطينية للمصالحة الفلسطينية إلا أنها لم تفلح حتى الآن بدءاً من توقيع اتفاق القاهرة في مارس/آذار (2005)، ووثيقة الوفاق الوطني في مايو/أيار (2006) واتفاق مكة في فبراير/نيسان (2007)، وحتى إعلان الدوحة (2012) في تحقيق المصالحة.

2.2 الوضع الاقتصادي في ظل السلطة الفلسطينية:

لقد أدارت السلطة الفلسطينية الشأن الوطني الفلسطيني، وسعت لبناء مؤسسات وهياكل رسمية من أجل تنسيق شؤون الناس لإقامة الدولة الفلسطينية الموعودة، وأجرت انتخابات رئاسية وتشريعية في إطار الممارسة الديمقراطية، وتشكل جراء هذه الانتخابات برلمان وتعاقبت حكومات تحت أسماء مختلفة³.

إلا أن هناك العديد من المشاكل التي أدت إلى تردي الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، وذلك على النحو الآتي:

¹ شبكة فلسطين للحوار، تم النشر بتاريخ 2006/4/8،

² هاني المصري، مرجع سبق ذكره، ص8.

³ مؤمن بسيسو، "السلطة الفلسطينية بين الحل أو الانهيار"، قسم المعرفة، الجزيرة، الأحد 20/11/2011، <http://www.aljazeera.net/opinions/pages/4c461834-8ebe-497d-8465-e92c0b419e40>، تم الوصول إليه بتاريخ 2014/10/16

1.2.2 مشاكل الاقتصاد الفلسطيني:

1.1.2.2 الممارسات التعسفية للاحتلال الإسرائيلي كعائق أمام التنمية

إلى جانب ذلك فقد أدت الممارسات التعسفية للاحتلال ضد جميع قطاعات الاقتصاد الفلسطيني إلى إلحاق خسائر كبيرة بالاقتصاد الفلسطيني قدرت على سبيل المثال بحوالي (6.9) مليار دولار في العام (2010)¹.

وبالرجوع إلى تاريخ الممارسات الإسرائيلية تجاه الاقتصاد الفلسطيني نجد أن السياسة الاقتصادية الإسرائيلية منذ احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة استخدمت كل جهد ممكن لتكييف البنى الإنتاجية الفلسطينية بما يلائم متطلبات الاقتصاد الإسرائيلي، حيث أصبح الاقتصاد الفلسطيني تابعاً وخاضعاً كلياً للاقتصاد الإسرائيلي الأكثر تطوراً، وذلك من خلال السيطرة على الموارد الاقتصادية الفلسطينية ومصادرة الأراضي الزراعية وفتح أسواق الضفة وغزة لمنتجاتها دون قيود، ومحاربة المنتجات الفلسطينية عن طريق المصادرة أو منع التصدير من جهة، ومن جهة ثانية منعت إسرائيل المناطق الفلسطينية من الاستيراد إلا من خلال اقتصادها الإسرائيلي، بالإضافة إلى أنها فتحت أسواقها للعمالة الفلسطينية الرخيصة من المناطق المحتلة حتى وصل عددهم إلى أكثر من (150) ألف عامل، في العام (1999) حيث كان فارق الأجور يشكل الحافز القوي لتوجه العمال للعمل في إسرائيل مما أدى بالكثير من المصانع والمزارع الفلسطينية إلى الإغلاق، حيث كان أكثر من ثلث الناتج القومي يأتي من إسرائيل، وحوالي (95%) من الواردات الفلسطينية تأتي من إسرائيل وحوالي (80%) من الصادرات الفلسطينية تذهب إلى إسرائيل².

¹ وزارة الاقتصاد الفلسطيني، "الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي خلال سنة 2010"، رام الله، http://www.mne.gov.ps/resultsearch.aspx?id=1711&lng=2&tab=portal_announcements، تم الوصول إليه بتاريخ 2013/10/10.

² سامي مقداد: أوضاع على الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني الإسرائيلي، الدائرة الاقتصادية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رام الله، مايو 1999، ص2.

ومع قدوم السلطة الفلسطينية في العام (1994) وبالرغم من التحسن البسيط في نسب نمو الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض العجز في الميزان التجاري وضغط الموازنة الحكومية وسياسات اقتصادية يمكن اعتبارها سياسات انكماشية، بالإضافة للاتفاقيات الاقتصادية الفلسطينية الموقعة مع العالم الخارجي، فإن هذا لم يقلل من حدة التبعية الاقتصادية الفلسطينية للاقتصاد الإسرائيلي¹، بالإضافة إلى أن اتفاق باريس الاقتصادي منح الاقتصاد الإسرائيلي التأثير الكبير على نمو الاقتصاد الفلسطيني، يضاف إليها أولويات السياسات الأمنية الإسرائيلية القائمة على العقوبات الجماعية والحصار والإغلاق والتي بلغت منذ عام (1994) وحتى عام (1999) حوالي (520) يوم إغلاق، مما أدى بين حين وآخر إلى خنق متواصل للاقتصاد الفلسطيني².

عندما اندلعت انتفاضة الأقصى بتاريخ (2000/09/28) كان الاقتصاد الفلسطيني في حالة انكشاف وتبعية، فالاختلال الهيكلي في بنى الإنتاج كان واضحاً، والعجز في الميزان التجاري كان كبيراً، كما أن البنى الأساسية الإنشائية والاجتماعية كانت مهملة إلى حد كبير، وكان الاستثمار في القطاعات الإنتاجية محدودة للغاية، والقطاع المالي والنقدي غير مستقر، وترافق ذلك مع أزمة في السيولة النقدية، علاوة على مستوى الأسعار كان عالياً؛ مما أدى إلى تدهور في المستوى المعيشي. كما أن الاعتماد الكبير في حركة اليد العاملة والتدفقات التجارية والمالية والنقدية ومدخلات الإنتاج على إسرائيل، وتدني حجم الصادرات وزيادة حجم الواردات معها جعل الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً تابعاً، ومعرضاً للهزات في بنيته وهيكلته، وجعله عرضة للمساومة الإسرائيلية³.

وكل ما سبق ذكره لم يكن بالأمر الغامض، فصاحب القرار الفلسطيني كان يرى الأزمة، ويتلمسها ولكنه لم يكن يملك الجاهزية لتحسين القلعة من داخلها والقيام بمراجعة جدية لبدائل

¹ مركز الميزان لحقوق الإنسان: الوضع الاقتصادي للأراضي المحتلة في ظل الحصار الذي تفرضه قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية المحتلة، ديسمبر 2000، ص7.

² الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين: نتائج الحصار وانعكاساته على الطبقة العاملة الفلسطينية، المكتب الإعلامي، غزة 2001/9/28، ص3.

³ عمر عبد الرازق: تقييم الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية الدولية، رام الله: ماس، كانون أول 2002، ص18

مختلفة في مجال السياسات التنموية والتجارية والاجتماعية وقضايا الإصلاح الإداري ومحاربة الفساد.

إن الحصار العسكري والاقتصادي الإسرائيلي على المناطق الفلسطينية في ظل انتفاضة الأقصى أدى إلى تقييد شديد لحركة الأفراد والسلع والأموال، وتضمن ذلك إغلاق الحدود كافة والمعابر والمنافذ الخارجية التي تربط المناطق الفلسطينية مع العالم الخارجي بما فيها إسرائيل، وتجزئة المناطق والمدن الفلسطينية عن بعضها البعض، ومنع عشرات الآلاف من العمال الفلسطينيين للوصول إلى أماكن عملهم في إسرائيل، وكذلك منع العاملين من القرى والمخيمات الوصول إلى أماكن عملهم في المدن الفلسطينية مما جعلهم يلتحقون بصفوف العاطلين عن العمل جزئياً أو كلياً، وفرض القيود المشددة على الصادرات والواردات من وإلى الأراضي الفلسطينية، كما هددت إسرائيل من وراء الإغلاق الشامل إلى التوقف عن تحويل مستحقات السلطة الفلسطينية من إيرادات المقاصة، وبالتالي انخفاض الناتج الفلسطيني المحلي الإجمالي بحوالي (65%) وارتفعت معدلات البطالة واتسعت دائرة الفقر من (23%) إلى (60%) وارتفع الدين العام من (607) إلى (791) مليون دولار أي ما نسبته (15%) من الناتج المحلي الإجمالي في العام (2001) ¹.

وما يقرب من (65%) من إيداعات البنوك هربت إلى الخارج وانخفض أداء السوق المالي الفلسطيني بحوالي (61%) نتيجة تخوف المستثمرين وارتفاع نسبة المخاطرة في العام الأول (2001) من انتفاضة الأقصى ².

ومن أهم العقبات أمام الاقتصاد الفلسطيني سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على الموارد الفلسطينية فقد أشار تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) حول الأوضاع الاقتصادية في دولة فلسطين المحتلة أن الاحتلال الإسرائيلي هو المعيق الأساسي لخلق تنمية اقتصادية مستدامة، وإحداث انتعاش للاقتصاد الوطني، ونمو حقيقي في إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني. حيث أن سيطرة الجانب الإسرائيلي على معظم الموارد وتهويد الأراضي، والسيطرة

¹الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين: مرجع سبق ذكره، ص5.

²الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين: مرجع سبق ذكره، ص6.

على المناطق (ج) أبقت الاقتصاد الفلسطيني رهن الهيمنة والتبعية للاقتصاد الاسرائيلي. وذكر التقرير أن العديد من قطاعات الاقتصاد الفلسطيني مثل الزراعة والسياحة والمياه والانشاءات والاتصالات تأثرت بهذه السيطرة، حيث قدر التقرير القيمة الاجمالية للخسائر التي يتكبدها الاقتصاد الفلسطيني بسبب سيطرة اسرائيل على الموارد الفلسطينية بحوالي 800 مليون دولار سنوياً¹.

2.1.2.2 اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على المساعدات الخارجية:

إن الجانب الاقتصادي يعد واحداً من مقومات بناء الدول، ولا بد أن يتمتع هذا الجانب بالاستقلالية والشفافية، إلا إن السلطة الفلسطينية ظلت بعد عشرين عاماً على نشأتها تعتمد على الدول المانحة في سد عجز ميزانيتها التي يذهب معظمها لدفع الرواتب الحكومية للموظفين، الذي وصل عددهم حوالي (170) ألف موظف في الضفة الغربية وقطاع غزة حتى العام (2013)².

ويبلغ عدد العسكريين منهم حوالي (64687) عنصراً ويستهلكون حوالي (28 %) من ميزانية السلطة الفلسطينية سنوياً³.

3.1.2.2 بروتوكول باريس الاقتصادي وأموال الضرائب:

إلى جانب النسبة العالية من ميزانية السلطة التي تذهب الى القطاع الامني فإن أسباباً أدت إلى تردي الوضع الاقتصادي في أراضي السلطة الفلسطينية إلى "بروتوكول باريس

¹ تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد): الأوضاع الاقتصادية في دولة فلسطين المحتلة، ص3.

<http://www.un.org/arabic/publications/ourlives/unctad.htm>

² الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، وسلطة النقد الفلسطيني، الاقتصاد الفلسطيني وسبل الخروج من الأزمة، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، عدد 26، أكتوبر، 2011.

³ أحمد عزات قباجة: الأجهزة الأمنية الفلسطينية، رام الله: معهد الدراسات والبحوث الاقتصادية 'ماس'، 2012، ص7.

الاقتصادي" الموقع في (1994/4/29) الذي أسهم في حرمان السلطة الفلسطينية من بناء اقتصادي تنموي مستقل عن الجانب الاسرائيلي¹.

وحسب برتوكول باريس فإن الاقتصاد الفلسطيني يقع ضمن نطاق الاتحاد الجمركي مع إسرائيل²، مما يعني بأنه من الصعب الحديث عن نظام تجاري وضريبي فلسطيني مستقل عن النظام الإسرائيلي، وبالتالي يتوجب على السلطة الفلسطينية أن تفرض نفس معدلات الضرائب الإسرائيلية سواء المباشرة أم غير المباشرة؛ لذا لقد حدد برتوكول باريس الضريبة على القيمة المضافة بين (15-16%)، وهو ما يعادل قيمة الضريبة المضافة تقريباً المفروضة في "إسرائيل" والتي تبلغ (18%)، مع الفارق الشاسع بين الطرفين في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ معدل دخل الفرد الإسرائيلي في العام (2011) ما يقارب (31.291) دولاراً بينما بلغ دخل الفرد الفلسطيني في نفس العام (1.614) دولاراً³.

كما جعل برتوكول باريس جمع وتحويل أموال المقاصة الجمركية في يد إسرائيل، الأمر الذي جعلها تستخدمها كأداة من أدوات الابتزاز السياسي ضد السلطة الفلسطينية الأمر الذي أدى إلى إلحاق الضرر بالاقتصاد الفلسطيني، فعلى سبيل المثال لا الحصر، قامت إسرائيل بوقف تحويل مبلغ (300) مليون شيكل حوالي (88 مليون دولار أمريكي) إلى السلطة، بسبب اتفاق المصالحة الذي تم توقيعه في القاهرة بين حركتي حماس وفتح في القاهرة بتاريخ (2011/4/27)، ومن الجدير ذكره أن العوائد الضريبية التي تجبها إسرائيل لصالح السلطة الفلسطينية بموجب اتفاق (أوسلو) تقدر بنحو مليار و(400) ألف مليون دولار أمريكي، بما يشكل نحو (35%) من ميزانيتها السنوية⁴.

¹ إبراهيم جابر: "التمويل الأجنبي، الواقع والتحديات"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة " المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية في الفترة من 8 - 9 مايو 2005م، ص 487.

² إبراهيم جابر: المرجع السابق، ص 488.

³ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، وسلطة النقد الفلسطيني، مرجع سبق ذكره، ص 24

⁴ صحيفة المصري اليوم، "إسرائيل توقف تحويل أموال الضرائب الفلسطينية بسبب المصالحة"، العدد 12885، بتاريخ الأحد 2011/5/1، ص 1.

4.1.2.2 سوء الإدارة المالية والفساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية:

إلى جانب هذه الممارسات فقد أدى سوء الإدارة المالية الذي انتشر في معظم مؤسسات السلطة، وقلة الموارد والإمكانات الذاتية للسلطة الفلسطينية، والشروط الخارجية للدول المانحة للمساعدات، والفرق بين ما تعهدت به الدول المانحة وما التزمت به فعلياً، وحجز إسرائيل لأموال السلطة الفلسطينية، الأمر الذي ساهم في مفاقمة المشاكل الاقتصادية للسلطة الفلسطينية. هذا إلى جانب الفساد المالي الذي شهدته السلطة الفلسطينية، حيث شهدت منذ بدايتها الكثير من البذخ وتفشي ظاهرة الاحتكارات الاقتصادية والشركات المملوكة للحكومة، فقد أصدرت هيئة الرقابة العامة تقريراً أكد اختفاء أموال ضخمة بلغت حينها ما يقارب (315) مليون دولار. وفي الخامس من شباط/ فبراير العام (2006) كشف النائب العام في السلطة الفلسطينية أحمد المغني أن عدد ملفات الفساد المالي التي وصلت إلى النيابة العامة تزيد عن (50) قضية، وأن أكثر من (700) مليون دولار أهدرت في قضايا فساد خطير، وقد شملت القضايا التي أعلن النائب العام الفلسطيني التحقيق فيها، الاختلاس وإساءة الائتمان والنصب والاحتيال والتزوير في أوراق رسمية لأشخاص ذوي مكانة مرموقة¹.

إن الوضع الاقتصادي للسلطة الفلسطينية عانى من خلل هيكلي مزمن أسبابه بشكل كبير الفجوة الواسعة بين الإنفاق الجاري والإيرادات المحلية، واعتماد الجزء الأكبر من إيرادات السلطة على مصدرين غير موثوق بهما، وهما أموال المقاصة التي تحولها إسرائيل للسلطة، والمساعدات الخارجية، الأمر الذي أدى إلى أن تعيش السلطة الفلسطينية دائماً على حافة الأزمة الاقتصادية الخائفة وهذا أدى إلى تأخير أو تقليص دفع رواتب الموظفين في القطاع العام بشكل متكرر منذ قيام السلطة وازداد هذا الأمر بعد انتفاضة الأقصى بشكل واضح².

¹ تقرير البنك الدولي، تقرير المراقبة الدولية بعنوان: "أزمة المالية العامة، الآفاق الاقتصادية: الحاجة الملحة إلى الترابط الاقتصادي بين المناطق الفلسطينية"، سبتمبر، 2012، ص6.

² نصر عبد الكريم، "أثر ممارسات الاحتلال وانعدام الأمن على فعالية المساعدات الدولية في الحالة الفلسطينية"، ورقة عمل تم تقديمها في مؤتمر فاعلية المساعدات المنعقد في البحرين في 24-27 مايو، 2005.

3.2 المساعدات المقدمة من الدول المانحة للسلطة الفلسطينية:

تعهدت الدول المانحة في مؤتمر واشنطن في (19) أيلول (1993) بتقديم ما مجموعه (2.3) بليون دولار أمريكي خلال فترة الخمس سنوات الأولى لإنشاء السلطة الفلسطينية، حيث اجتمعت (45) دولة ومؤسسة دولية بهدف تقديم المساعدات المالية والفنية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والسلطة الفلسطينية، واستمر بعد ذلك اجتماع الدول المانحة بشكل دائم ومستمر وذلك لمساعدتها في إعادة تأهيل البنية التحتية، ولتنفيذ مشاريع الصحة والتعليم وبناء المؤسسات وتغطية المصاريف اللازمة لإدارة الحكم وحفظ النظام.¹

وقد ارتفعت هذه المساعدات لتصل إلى (3.42) بليون دولار أمريكي في العام (1997)، فيما تم الالتزام بما مجموعه (2.84) بليون دولار أمريكي من التعهدات حتى أكتوبر (1997).²

وكانت الأهداف المعلنة من وراء هذه المساعدات دعم عملية السلام بين إسرائيل وبين منظمة التحرير الفلسطينية، عن طريق دفع عملية التنمية الاقتصادية في المناطق الفلسطينية، بالإضافة إلى إنشاء نظام شرق أوسطي قائم على أساس الأمن الجماعي والاستقرار والتقدم لشعوب المنطقة.³

ومن الأهداف المعلنة للجهات المانحة أيضا إزالة واحتواء أسباب النزاع و التوتر و العنف وتشجيع اقتصاديات السوق لتحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة للفلسطينيين.⁴ وتتعدد أشكال وأنواع المساعدات الخارجية التي أفرزها اتفاق أوسلو ولعل أبرزها ما يلي: وتمثل هذه الأموال التزامات الدول المانحة للسلطة الفلسطينية لمساعدتها على القيام بالأنشطة الرئيسية لها، وتأتي هذه الأموال ضمن آلية منظمة تجمع الأموال وتعيد ضخها لمالية السلطة

¹ Palestine National Authority: "The 3 rd and 4 The Quarterly monitoring report donors assistance of the year 2001" ministry of fanning and international cooperation. December 2001 p 12

² Ibid. p 12

³ البنك الدولي، "التقرير السنوي"، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 1997

⁴ إبراهيم جابر: "التمويل الأجنبي، الواقع والتحديات"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة " المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية في الفترة من 8 - 9 مايو 2005م، ص 492.

الفلسطينية إذ بلغ مجموع هذه الأموال في العام 2012 حوالي مليار وسبعمائة وأربع وخمسون مليون دولار¹.

وتنظم عملية تقديم المساعدات آلية محددة، حيث ارتبطت المساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني بالعديد من طرق وأشكال الدعم المالي من أهمها ما يلي:

أ- **التعهد:** وفي هذه المرحلة تعلن الدولة المانحة عن إجمالي المبلغ أو قيمة المساعدات وشكلها، وفي هذه المرحلة لا يكون هناك أي التزام رسمي من قبل الدولة بذلك، لأن التعهد يكون مشروطاً بمشاريع معينة ضمن شروط وتفاصيل يتم تحديدها لاحقاً، ويتم ترك ذلك لمرحلة لاحقة يجري النقاش حول الأمور المتعلقة بالمساعدة، وأهم الأمور التي يتم التفاوض حولها هو الغرض النهائي من تقديم المساعدة، والقطاع الذي سوف يستفيد منها، والمشروع الذي سيتم تمويله، والجهة التي سيعهد إليها إدارة المساعدة من الدول المانحة والدول المتلقية، وفي ختام مرحلة التعهد، يتم كتابة اتفاقية حول المساعدة التي تحدد بموجبها كيفية تلقي المساعدة والإجراءات المالية والإدارية لصرفها².

ب- **الالتزام:** وهي المرحلة الثانية من مراحل تقديم المساعدة، وتكون بشكل مباشر بعد توقيع الاتفاقية التي تلي مرحلة التعهد، وفي هذه المرحلة تحرص الدول المانحة على أن تتلقى من الدول المتلقية للمعونة مشاريع وخطط مدروسة ومكتملة الشروط، ووثائق تدعمها كدراسات الجدوى، ومن المفترض أن يتم ذلك ضمن إطار ورؤية سياسية بعيدة المدى تأخذ بعين الاعتبار كافة الظروف والمعطيات المحلية والخارجية، وسياسات الدول المانحة ودوافعها الداخلية والخارجية لتقديم الدعم والمعونات³.

ج- **الصرف الفعلي:** وتتبع مرحلة الالتزام ويتم فيها الإنفاق الفعلي من الدول المانحة للمعونات سواء كانت مادية أو عينية، عبر صناديق مالية مخصصة لذلك، ويشرف البنك الدولي على عدد كبير منها، وفي بعض الأحيان تقوم بعض الدول المانحة بفتح

¹ وزارة المالية الفلسطينية، رام الله، 2013

² عماد لبد: "تجربة السلطة في استغلال المساعدات الدولية (1994-2003)"، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد (12)، العدد (2)، 2004، ص 472.

³ عماد لبد: مرجع سبق ذكره ص 473.

حسابات خاصة في بنوكها أو بنوك الدولة المتلقية للمساعدات للسحب منها لمشاريع أو لبرامج معينة¹.

4.2 المساعدات المقدمة من المنظمات الدولية:

يوجد العديد من المنظمات الدولية التي تمارس عملها داخل الأراضي الفلسطينية وتقدم مساعداتها عبر أنشطتها المختلفة، وهي إما أن تكون منظمات تابعة للأمم المتحدة أو مستقلة عنها، وتجمع هذه المنظمات التبرعات وتوجهها في مصارفها الضرورية وفق ما تراه مناسباً. وعلى سبيل المثال قام مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بجمع 575 مليون دولار في العام 2011 لتلبية الاحتياجات الإغاثية العاجلة للشعب الفلسطيني، كما قامت "الوكالة الأمريكية للتنمية" "USAID" بإنفاق ما يقارب (400) مليون دولار في الضفة الغربية وقطاع غزة في العام (2010)².

وهناك العديد من المنظمات الدولية التي تنشط في مجال اللاجئين الفلسطينيين مثل الأونروا وإئتلاف الخير و"الصندوق الفلسطيني للإغاثة والتنمية انتربال (Interpal)"، ولجنة فلسطين في الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية ومؤسسة القدس الدولية، ومنتدى رجال الأعمال الفلسطيني و"هيئة الإغاثة وحقوق الإنسان والحريات التركية" (Tika) ، والعديد العديد من منظمات الإغاثة الدولية³.

ويمكن تقسيم هذه المنظمات إلى ثلاثة أقسام وذلك على النحو الآتي:

أ- منظمات تابعة للأمم المتحدة: وهي منظمات تتمتع ببعض الحرية في المساعدات التي تقدمها للجهات المختلفة في الأراضي الفلسطينية، وتتميز هذه المنظمات بأنها تعلن بشكل واضح وشفاف عن المساعدات المقدمة للمتلقين.

¹ المرجع السابق، ص 474.

² ناهض أبو حماد: التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية في قطاع غزة 2000-2010، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، ص 2.

³ إبراهيم جابر: مرجع سبق ذكره ص 493

ب- منظمات حكومية: مثل "الوكالة الأمريكية للتنمية"، والتي تقدم مساعداتها بالتوافق مع موقف وسياسة دولتها، ويمر تمويلها ومساعداتها عبر وزارة الخارجية.

ج- منظمات غير حكومية: لا تتأثر هذه المنظمات بالمواقف الخارجية لبلدانها، وتكون علاقتها مع الجهات المحلية المستفيدة من مساعداتها في الدول المتلقية للمساعدات فقط¹.

1.4.2 الأعمال الإغاثية وقوافل الدعم الخارجي:

تعددت القوافل التي جاءت من مختلف قارات العالم مساندةً للشعب الفلسطيني، وذلك في إطار المساعدة الشعبية للشعب الفلسطيني، وخاصة في قطاع غزة بعد سيطرة حماس عليه وفرض الحصار، وتسعى هذه القوافل إلى توفير جزء من احتياجات السكان الصحية والغذائية، إضافة إلى الدعم المعنوي الذي تقدمه هذه القوافل لأبناء الشعب الفلسطيني. ومن الأمثلة على هذه القوافل "قافلة شريان الحياة" (5) التي ضمت (342) متضامناً جاءوا من ثلاثين دولة وتكونت القافلة من (137) شاحنة حملت الأدوية والمستلزمات الطبية والمدرسية ومواداً غذائية بقيمة خمسة ملايين دولار².

ومن قوافل الدعم أيضاً "قافلة الأمل الأوروبية" التي ضمت متضامنين أجانب معهم (30) سيارة إسعاف و (95) طناً من المساعدات والأدوية والمواد التعليمية، إضافة إلى قافلة "الهلال الأحمر الإماراتي" التي ضمت (35) شاحنة مليئة بالمواد الطبية والغذائية، إلى غيرها من قوافل المساعدة التي كانت تحمل بعداً إنسانياً وتلبي الاحتياجات الطارئة فقط ولا تستجيب للاحتياجات المستقبلية³، ومن الجدير ذكره أن هذه القوافل هي قوافل مرتبطة بظروف الحصار والحرب على غزة.

¹ ناهض أبو حماد: مرجع سبق ذكره، ص 59.

² نغم ناصر، "دموع وفرح بقافلة شريان الحياة" (5)، الجزيرة، الخميس 2010/10/14، تم الوصول إليه بتاريخ 2013/10/5 <http://www.aljazeera.net/news/pages/aacc2e8e-76b0-45c5-8c69-2013/10/5> 65005011d541

³ انظر: قافلة المساعدات الإماراتية تدخل غزة من معبر رفح، صحيفة الاتحاد في 28 نوفمبر، 2012.

ويرى الباحث أن هذه القوافل إلى جانب دورها الإنساني، كانت ذات دور سياسي حيث حملت زياراتها إلى قطاع غزة رسالة مفادها ضرورة كسر الحصار البري والبحري والجوي المفروض على القطاع منذ العام 2006م.

2.4.2 مساعدات مؤسسات المجتمع المدني:

تتعدد مؤسسات المجتمع المدني العاملة في الأراضي الفلسطينية، وهذه المؤسسات تهدف إلى تقديم خدمات مختلفة مثل الإغاثة الزراعية، والإغاثة الطبية، والأنشطة الشبابية، وتمكين المرأة ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، وإن هذه المؤسسات هي مؤسسات غير ربحية، وتحصل على تمويلها من الخارج، وتساعد في تلبية جزء من احتياجات المجتمع الفلسطيني التنموية¹.

وتشكل هذه المؤسسات جزء من المنظومة الفلسطينية من الناحية المالية والاجتماعية بصفتها مؤسسات غير ربحية فهي خدماتية تُعنى بالقضايا الاغاثية والاحتياجات الأساسية للشعب الفلسطيني.

¹ التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2010، مركز الزيتون للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010، ص377.

الفصل الثالث

3. المساعدات الدولية والموازنة العامة للسلطة الفلسطينية

1.3 تمهيد:

تعد المساعدات الدولية بالنسبة للسلطة الفلسطينية مورداً مالياً هاماً للقيام بأنشطتها المختلفة في ظل محدودية الموارد، وعدم سيطرتها على المتاح منها بسبب سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية، وفي ظل الاتفاقيات الاقتصادية وخاصة "اتفاقية باريس الاقتصادية" عام 1994 والتي عززت من تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي. تعتمد السلطة الفلسطينية في ميزانيتها بشكل خاص على المنح والمساعدات والقروض الدولية، التي تقدمها لها الدول والمؤسسات الدولية المختلفة مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومساعدات دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الأخرى.

2.3 مفهوم المساعدات الدولية:

تمثل المساعدات الدولية الهبات والمعونات الخارجية التي تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة، أو الدول التي تحتاج إلى مساعدة دولية مؤقتة، مراعاةً لأوضاعها الإنسانية، والأمنية والاقتصادية والاجتماعية¹.

ويعرفها شقير بأنها: "المنح والعطايا المادية وغير المادية والمنح التي لا تقل عن (25%) من القروض الميسرة كافة والمقدمة من قبل الدول والمنظمات الدولية"².

¹ سيف الدين عبد الفتاح: المساعدات الخارجية والتنمية في العالم العربي، رؤية من منظور عربي وإسلامي، القاهرة: دار الكتب، 2001، ص18.

² موسى شقير: المالية العامة، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2003، ص57

بينما يعرفها مقدار¹ بأنها: "أحد مصادر العملات الصعبة وهي مصادر وإيرادات حقيقية يتم تحويلها عبر الدول المانحة إلى الدول المتلقية للمنحة، وتشتمل على المنح والقروض الميسرة طويلة الأجل".

أما قانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية الفلسطيني رقم (7) لسنة 1998 فعرّف المنح بأنها "تشمل المنح المحلية والخارجية سواء كانت نقدية أو عينية"². مما سبق يمكن القول أن المساعدات الدولية عبارة عن الأموال النقدية أو العينية التي تحصل عليها الجهة المتلقية للمنح سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من جهات مانحة سواء داخلية أو خارجية، وقد تكون تلك الجهات أفراداً أو هيئات أو مؤسسات أو دول، وتكون هذه المساعدات بغرض سد العجز وموازنة الجهة المتلقية للمساعدات، ومن صفات هذه المساعدات أنها تكون دون تعهد من الطرف المتلقي للمساعدة بإرجاع أصل مبلغ المساعدات أو حتى جزء منه.

3.3 أهداف المساعدات الدولية:

تؤدي المساعدات الدولية في كثير من الأحيان أدواراً هامة في تنفيذ أهداف السياسات الخارجية والأمنية للجهات المانحة، ويكون لهذه المساعدات أهدافاً سياسية واقتصادية، وذلك على النحو الآتي:

أ- الأهداف السياسية³: إن السياسات الخارجية للجهات المانحة تسعى من خلال مساعداتها لتحقيق مصالح هذه الجهات ضمن إستراتيجية تهدف من خلالها إخضاعها أو التأثير عليها اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، وهذا فعلاً ما قامت به واشنطن عندما أوقفت المساعدات للحكومة العاشرة للسلطة الفلسطينية، فسحبت مبلغ (50) مليون دولار كانت قد قدمتها لوزارة المالية قبل نجاح حركة حماس في الانتخابات التشريعية التي جرت في 25 كانون الثاني/يناير من العام (2006)، لأن سياسات حركة حماس تتعارض مع سياسات ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط بشكل عام ومع عملية

¹ سامي مقدار: "الحصار الإسرائيلي والمساعدات الدولية"، مجلة رؤيا، العدد 14، 5/فبراير 2002، ص16

² قانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية الفلسطيني رقم (7) لسنة 1998

³ سيف الدين عبد الفتاح: المساعدات الخارجية والتنمية في العالم العربي، مرجع سبق ذكره، ص22.

السلام الفلسطينية الاسرائيلية بشكل خاص، وعلى النقيض من ذلك دعمت واشنطن السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية واعتبرتها -إلى حد ما -نظام صديق ولابد من دعمه كطرف حليف أو صديق للسياسة الأمريكية حسب هذه الاستراتيجية للمساعدات.

ب-الأهداف الاقتصادية: إلى جانب الدور السياسي الذي تقوم به المساعدات الخارجية في تحقيق الأهداف الاستراتيجية العليا للجهات المانحة فإن هذه المساعدات تقوم بدور اقتصادي هام في ضمان وتشجيع استثمارات الجهات المانحة في الخارج بما يفتح الباب دائماً لفرص كبيرة من النمو والتوسع أمام اقتصادها ورجال أعمالها في الدول المتلقية للمساعدات¹.

إن تقديم التمويل موضوع متعلق بالمصالح وليس بالعواطف، إذ أن له أسبابه وأهدافه ولا ينبع من وجود حاجة عند طرف ورغبة إنسانية عند طرف آخر لسد هذه الحاجة، وبما أنه لا يمكن فصل السياسة عن الاقتصاد وأن الاقتصاد يوظف لإغراض سياسية، فإن عمليات التمويل تخفي وراءها أهدافاً سياسية حيث أن المساعدات التي تتحرك من جهة مانحة إلى جهة متلقية، لا تستخدم بشكل عام لتحقيق التنمية وتعزيز استقلال الجهة المتلقية، وإنما لإيجاد علاقة اعتمادية وانتقائية للمحافظة على ارتباط المتلقي بالمانح².

وهناك عدة أنواع من برامج المساعدة التي تنقل الموارد من الدول الصناعية أو المتطورة إلى تلك التي لا تزال في طور النمو والتحديث، إذ تستطيع الدول المانحة اختيار واحدة من هذه الأنواع أو أكثر وفي أحيان أخرى تقوم مؤسسات غير حكومية بتقديم المساعدة والمعونة إلى مؤسسات غير حكومية في الدول النامية³.

¹ ابراهيم نوار: "المساعدات الاقتصادية الأمريكية إلى العالم العربي"، مجلة الأهرام العربي، من الموقع <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=215145&eid=13>، تم الوصول إليه بتاريخ 28-5-2014.

² نصر عبد الكريم: "أهمية وسبل جذب الاستثمارات العربية عن طريق اندماج الاقتصاد الفلسطيني بالمحيط العربي، المجلة العربية للتنمية الإدارية"، الجامعة العربية، القاهرة، حزيران، 2004.

³ رائدة قنديل: "المساعدات الدولية و المجلس التشريعي الفلسطيني"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين، 2003، ص15.

وفي الحالة الفلسطينية وبالرغم من كثرة المساعدات من قبل الدول المانحة إلا أنها كانت تهدف بشكل عام إلى تحقيق أهداف سياسية وليست أهداف تنموية حقيقية حيث أن معظم هذه المساعدات كان يتم إنفاقها في مشاريع ليست تنموية ولا تقوم على تشغيل الأيدي العاملة الفلسطينية، بل كانت تصب في صالح المشاريع الاستهلاكية أو تلك المشاريع التي تقوم بتشغيل المواطنين بشكل مؤقت.¹ في ضوء ذلك يمكن ملاحظة أن أياً من المساعدات أو المنح أو القروض لم يتم استثمارها في مشاريع دائمة يستمر الاستفادة منها لسنوات، وإنما مشاريع وقتية أو مشاريع لصالح إصلاح البنية التحتية كشق الطرق أو إصلاحها، ولم تكن هذه المشاريع تصب في صالح إنشاء بنية تحتية للاقتصاد الفلسطيني تكون صالحة للاستثمار بشكل عام.

4.3 مصادر المساعدات الدولية المقدمة للسلطة الفلسطينية

تعددت الجهات والأطراف المانحة للسلطة الفلسطينية، كمصدر لدعم الموازنة العامة لتغطية الالتزامات والمصروفات، والتي تعهدت الأطراف المانحة بتوفيرها من خلال الاتفاقيات الدولية مع السلطة الفلسطينية، كإتفاقية أوسلو، وغيرها من الاتفاقيات الأخرى، ويبين الجدول رقم (1) حجم الالتزامات والمصروفات للسلطة الفلسطينية والتي تعهدت بها الأطراف والدول المانحة.

جدول رقم (1) حجم الالتزام والمصروف حسب الدول والمؤسسات المانحة لغاية العام 2009

الدول / المؤسسة المانحة	نسبة الالتزام	نسبة المصروف	الالتزام بالمليون دولار	المصروف بالمليون دولار
دول الاتحاد الأوروبي	60.67%	59.78%	7.197.72	5.983.40
الدول العربية وصندوق التنمية العربي	18.22%	19.22%	2.161.99	1.923.92
الدول الآسيوية	5.46%	5.59%	647.93	559.71
الولايات المتحدة ودول أمريكا الشمالية	7.68%	7.49%	910.67	749.71
مؤسسات أخرى مثل البنك الدولي	7.96%	7.92%	944.59	792.66

المصدر: الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط والتعاون الدولي الفلسطينية، 2013

¹ أحمد السيد النجار: المساعدات الخارجية للسلطة الفلسطينية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ع(13)، مايو/ (1998)، ص6

ويلاحظ من الجدول السابق أن دول الاتحاد الأوروبي كانت صاحبة النصيب الأكبر في تقديم المساعدات للسلطة الفلسطينية، إذ بلغ مجموع ما تعهدت به حتى نهاية عام (2009) حوالي (7.2) مليار دولار، وقد التزمت دول الاتحاد الأوروبي فعلياً بمبلغ (5.98) مليار دولار وصل فعلاً للسلطة الفلسطينية، وعند احتساب قيمة ما قدمته دول الاتحاد الأوروبي مقارنة بما تعهدت به نجد أنه يصل إلى ما قيمته (83%) من إجمالي ما وعدت به هذه الدول. إن هذه المبالغ قدمتها المفوضية الأوروبية التي تعتبر الأكثر مساهمة في تقديم المساعدات الدولية للسلطة الفلسطينية، وعلى رأس دول الاتحاد الأوروبي تأتي النرويج التي قدمت ما يقارب (480) مليون دولار.

ومن ثم تأتي الدول العربية وصندوق التنمية العربي، التي تعهدت بمبلغ (2.16) مليار دولار، والتزمت فعلياً ما بنسبته (1.92) مليار دولار، وعلى رأس الدول في هذه المجموعة تأتي المملكة العربية السعودية التي ساهمت بمبلغ (0.79) مليار دولار.

ومن ثم تأتي الولايات المتحدة ودول أمريكا الشمالية التي تعهدت بمبلغ (910.67) مليون دولار، والتزمت بمبلغ (749.71) مليون دولار، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية هي صاحبة حصة الأسد من هذه المساعدات بمساهمة بلغت (610) مليون دولار.

يلاحظ من الجدول السابق أن المساعدات الدولية تتركز في مجموعة قليلة، الأمر الذي يؤدي إلى التأثير الأكبر على قرارات السلطة، مجبراً السلطة الفلسطينية المحافظة على العلاقات الجيدة مع هذه الدول وربط قراراتها في معظم الأحيان بقرارات هذه الدول في المحافل الدولية، وعلى سبيل المثال في العام (2005) شهدت المساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية تراجعاً غير مسبوق، حيث تعهدت دول أمريكا الشمالية بما فيهم الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم حوالي (260) مليون دولار إلا أنها صرفت (150) مليون دولار فقط، وذلك في أعقاب فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية وتشكيل حكومة برئاسة إسماعيل هنية أحد كوادر حركة حماس، والحقيقة أن خلافات خلافات السلطة الفلسطينية مع الأطراف المانحة بدأت قبل تشكيل الحكومة العاشرة بقيادة حماس وتحديداً في مؤتمر المانحين الذي عقد في نهاية 2005 ، حيث شهد خلافات شديدة بين الجانبين الفلسطيني والدولي، حيث قامت الدول المانحة بوقف الكثير من المساعدات بحجة أن الجانب الفلسطيني خالف ما تم الاتفاق عليه حول أوجه صرف

المساعدات الدولية، وخاصة فيما يتعلق برفع فاتورة الرواتب حيث التزمت السلطة الفلسطينية بعدم رفع هذه الفاتورة من خلال زيادة أعداد الموظفين في القطاع العام، الأمر الذي اعتبرته السلطة الفلسطينية تدخلاً صارخاً في الشأن الداخلي الفلسطيني من قبل الدول المانحة¹.

5.3 القطاعات الفلسطينية التي استفادت من المساعدات الدولية:

من خلال المساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية من قبل الدول والأطراف المانحة والتي استفاد عدد كبير من القطاعات مثل التعليم و الصحة و الصناعة والتمويل وغيرها من القطاعات المختلفة في المجتمع الفلسطيني، فقد تنوعت المساعدات بتنوع الأطراف المانحة، حيث التزمت الدول والجهات المانحة بتقديم (11.86) مليار دولار أمريكي، وكانت درجة الاستفادة من هذه المساعدات حسب الجدول التالي رقم (2) والذي يوضح توزيع هذا المبلغ على الأنواع المختلفة للمساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية منذ 1994 حتى العام 2009:

جدول رقم (2) القطاعات المستفيدة من المساعدات الدولية للسلطة الفلسطينية بالمليون دولار

القطاع	الالتزام	المصرف
التعليم للمستوى غير المحدد	308.73	183.25
التعليم الأساسي	25.07	25.39
التعليم الثانوي	54.75	40.92
في مرحلة ما بعد التعليم الثانوي	70.42	60.78
الصحة العامة	260.80	169.13
الصحة الأساسية	191.29	145.30
السياسات/ البرامج السكانية والصحة الإنجابية	33.22	29.73
إمدادات المياه والصرف الصحي	925.05	513.89
الحكومة والمجتمع المدني	880.47	696.67
منع الصراعات وحلها والسلام والأمن	116.03	82.49
البنية التحتية وغيرها من الخدمات الاجتماعية	1.230.98	1.179.66
النقل والتخزين	204.52	120.42
الاتصالات	4.45	2.19
توليد الطاقة والتموين	396.27	259.74

¹ ابراهيم نوار: مرجع سبق ذكره.

48.83	83.89	الخدمات المصرفية والمالية
35.84	56.28	الأعمال التجارية وغيرها من الخدمات
82.30	109.08	الزراعة
1.32	1.32	الصيد
86.64	135.27	الصناعة
0.01	0.01	الموارد المعدنية والتعدين
19.13	30.50	البناء
16.36	20.06	السياسات التجارية والنظام الأساسي
54.37	55.21	السياحة
43.15	50.68	حماية البيئة
58.182	730.64	قطاعات أخرى
2.763.81	2.750.17	دعم الموازنة العامة
130.91	140.39	المعونة الغذائية والتنمية
243.63	243.92	السلع الأساسية والمساعدات
4.24	4.24	الإجراءات المتعلقة بالديون
986.42	1.034.05	حالات الطوارئ
305.99	370.87	إعادة الإعمار والإغاثة والتأهيل
0.42	1.70	منع الكوارث والتأهب لها
113.90	113.88	التكاليف الإدارية للجهات المانحة
2.75	4.06	تقديم الدعم للمنظمات غير الحكومية
35.91	40.53	مساعدات غير محددة
941.90	1.283.91	التمويل الرئيس للأونروا
10.009.13	11.862.90	المجموع

المصدر: الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط والتعاون الدولي الفلسطينية، 2013

ويلاحظ من الجدول السابق أن أكثر القطاعات استفادةً من المساعدات الدولية كان قطاع الموازنة العامة بنسبة استفادة بلغت (23.18%)، تلاها التمويل الرئيس للأونروا بواقع (10.82%) من إجمالي ما تم الالتزام به حتى العام 2009.

6.3 المشاكل و التحديات التي تواجه الاستفادة من المساعدات الخارجية بشكل مناسب:

أولى هذه التحديات تخصيص المساعدات من قبل الدول المانحة بشكل لا يتفق كلياً مع الأولويات الفلسطينية، كما أن هذه المساعدات واجهت العديد من المشاكل والتحديات التي ساهمت في تقليل فعاليتها، والحد من قيمتها الحقيقية، وفيما يلي سرد لأهم هذه المشاكل:

1.6.3 المشاكل المتعلقة بالإجراءات الإسرائيلية¹:

- ◆ الإغلاق المتكررة للأراضي الفلسطينية تعمل على الحد من حرية تنقل ممثلي الهيئات المحلية والدولية مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى تأخير تنفيذ المشاريع والبرامج لهذه الهيئات.
- ◆ المساعدات المشروطة باستيراد أجهزة ومعدات من الخارج، تتأخر غالباً نتيجة لإجراءات الفحص الأمني والجمارك والإغلاقات، مما يزيد من تكلفتها و يقلل من مدة صلاحيتها.
- ◆ عدم تقديم التسهيلات والترخيصات اللازمة لخدمة المشاريع التي تقع في الفئة (ب) تحتاج إلى مصادقة وترخيص إسرائيلي، والتي غالباً ما تتم المماطلة في إصدارها.
- ◆ التواجد الإسرائيلي الفعال في كافة هياكل تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني وفي الطواقم الاستشارية وفي اللجنة المحلية لتنسيق المساعدات.
- ◆ إحجام بعض الدول المانحة عن بعض المشاريع وذلك إرضاء للطرف الإسرائيلي.

2.6.3 المشاكل المتعلقة بالسلطة الفلسطينية²:

- ◆ ضعف التخطيط الفعال، وعدم وضوح الاستراتيجيات والخطط طويلة الأمد، لارتباطها بمفاوضات الوضع النهائي.
- ◆ غياب التراكم الإحصائي والبيانات اللازمة في السنوات الأولى للسلطة ساهم في إحداث خلل تعارضي في بعض المشاريع.

¹ محمد إشتية : الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية ، القدس : فلسطين 1999، ص ص 119-122.

² محمد إشتية : مصدر سبق ذكره: ص ص 119-122.

- ◆ التنافس بين المنظمات الأهلية والسلطة الفلسطينية أدى إلى تضائل التنسيق، مما أثر على تخصيص هذه المساعدات.
- ◆ غياب الدور الرقابي الفعال والجهاز القضائي الصارم.

3.6.3 عقبات وتحديات أخرى:

- هناك العديد من العقبات والتحديات الأخرى منها:¹
- ◆ تدني سقف الاتفاقيات الاقتصادية الفلسطينية الإسرائيلية المبرمة، ومحدودية الهوامش التي تتيحها لإحداث تحولات جوهرية في الواقع الاقتصادي الفلسطيني الموروث عن الاحتلال الإسرائيلي الطويل.
 - ◆ توسع نشاط القطاع العام بشكل كبير وقد جاء هذا التوسع بشكل أساسي في التوظيف بدلاً من أن يكون في الاستثمار و مشاريع البنية التحتية
 - ◆ سلبية الموقف العربي الرسمي من موضوع الإعمار وإعادة البناء الاقتصادي الفلسطيني واستمرار الافتقار إلى سياسة عربية واضحة لدعم مباشر لعملية التحول الفلسطيني وإعادة البناء، واكتفاء معظم الدول العربية المقدمة للعون المالي، بالإسهام المحدود عبر الدول المانحة وفي إطار البرنامج والتوجهات التي تحددها تلك الدول، وتنفيذها من خلال الأطر، والقنوات الدولية، وفقاً للسياسات والبرامج و الأولويات التي تقرها تلك المؤسسات.
 - ◆ عدم اكتمال الأطر القانونية والمؤسسات الرقابية لتقييم وتطوير عملية التنمية الاقتصادية.
 - ◆ انعدام السيادة الفلسطينية الكلية على أي من المنافذ والمعابر البرية أو البحرية، مما يعيق عملية التجارة الخارجية، ويقلل من فرص الاستثمار المتاحة.
 - ◆ تدني مستوى البنية التحتية، في الأراضي الفلسطينية (المواصلات، الكهرباء، الاتصالات، المياه، الصرف الصحي، الطاقة .. إلخ).

¹ اسحق ديوان ورضوان شعبان: "تنمية رغم الصعاب، المسار الانتقالي للاقتصاد الفلسطيني، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، والبنك الدولي، ص 3.

الفصل الرابع

4. الدور العربي والاسلامي في دعم القضية الفلسطينية

تمهيد:

يتناول هذا الفصل بالتفصيل الحديث عن الدور العربي والاسلامي في دعم القضية الفلسطينية، وخاصة الدعم المالي والاقتصادي، حيث يناقش هذا الفصل مواضيع الدعم العربي والاسلامي الاقتصادي والمالي للقضية الفلسطينية، والسلطة الفلسطينية، و الأزمات المالية التي مرت بها السلطة الفلسطينية على الرغم من المساعدات الخارجية، ومن ثم سيقوم الباحث باجراء تحليل للمساعدات العربية والاسلامية كما وردت في موازنات السلطة الفلسطينية في فترة الدراسة وهي من (2005-2013)، وذلك للإجابة على سؤال هل تستطيع المساعدات العربية والاسلامية أن تحل محل المساعدات الأجنبية؟، وذلك على النحو الآتي:

1.4 الدعم العربي الاقتصادي والمالي للقضية الفلسطينية تاريخياً:

1.1.4 الدعم العربي الاقتصادي والمالي للقضية الفلسطينية قبل أوسلو:

لم يتوان العالم العربي في السابق عن تقديم الدعم المالي والاقتصادي للقضية الفلسطينية، ووفقاً لبعض الدراسات¹ فإن ما ميز المساعدات العربية تاريخياً هو تضامنها مع القضية الفلسطينية، وحركة التحرر الوطني الفلسطيني، فمنذ أربعينيات القرن الماضي وحتى عام (1967) بقيت المساعدات العربية متفاعلة مع خطورة الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية، ولكنها كانت تقتصر إلى الإطار الشمولي، وبعد النكسة في العام (1967) تحولت أولويات المساعدات العربية من المساعدة في تحرير فلسطين إلى تخفيف آثار الحرب والعدوان على الأراضي الفلسطينية²، وفي أعقاب حرب (1973) تعهدت الدول العربية في

¹ غانية ملحيس: "المساعدات العربية الرسمية للفلسطينيين، الواقع والآفاق والمستقبل"، مؤتمر معهد ماس السنوي، رام الله، في 4-5 ديسمبر، 2007، ص2.

² المرجع السابق، ص3.

مؤتمر القمة العربية السابع في الرباط في الفترة ما بين (26-29 تشرين الأول/أكتوبر 1974) بدعم منظمة التحرير الفلسطينية بخمسين مليون دولار، يتم جمعها من الدول التي تنتج البترول. وتواصل الدعم العربي الرسمي بعدها، ففي مؤتمر القمة العربية التاسع المنعقد في العراق ما بين (2-5 تشرين ثاني / نوفمبر 1978)، اتخذت الدول العربية قراراً بدعم منظمة التحرير الفلسطينية بمبلغ (300) مليون دولار سنوياً ولمدة عشر سنوات قادمة، بدايةً من العام (1979)، حيث تقوم كل دولة بالالتزام بمبلغ معين يتم دفعه على ثلاثة أقساط متساوية¹. ولمزيد من التوضيح يورد الباحث جدولاً بالالتزامات المقررة على كل دولة من الدول العربية التي قدمت الدعم لمنظمة التحرير الفلسطينية.

جدول رقم (3) المساعدات العربية المقرر دفعها لمنظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر القمة

العربية التاسع 1978

الدولة	المبلغ بالمليون دولار أمريكي
الإمارات	34,3
الجزائر	21,4
العراق	44,6
السعودية	58,7
قطر	19,8
الكويت	47,1
ليبيا	47,1
إجمالي	300

المصدر: المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة 17، من 22-29 تشرين الثاني، 1984، "م.ت.ف"، عمان،

1984، ص 73

يتضح من الجدول السابق ارتفاع مساهمة السعودية إذ بلغت (58.7) مليون دولار أمريكي، يليها الكويت، وليبيا ومن ثم العراق، يليها الإمارات، وبعدها الجزائر، وأخيراً قطر،

¹ نعيمة أبو مصطفى: "المؤسسات المالية لمنظمة التحرير الفلسطينية 1964-1993"، مجلة رؤية، ع 29، شباط 2006، ص3.

وكانت هذه الأموال تذهب الى الصندوق القومي الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

واستمرت القمم العربية في تقديم الدعم المالي لمنظمة التحرير الفلسطينية وللمنظمات الأهلية في الأراضي الفلسطينية عاماً بعد عام، وذلك بعد اعتماد منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وعندما انطلقت الانتفاضة الفلسطينية الأولى في العام 1987 كانت المساعدات العربية تأتي لل الضفة الغربية وقطاع غزة عبر منظمة التحرير الفلسطينية من خلال الصندوق القومي الفلسطيني الذي كانت تموله دول الخليج العربي من ضريبة الـ (5%) التي كانت تفرضها على القوى الفلسطينية العاملة فيها، وكانت هذه الأموال توزع على مختلف فصائل منظمة التحرير العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة¹.

وبين عامي 1988 و1993 تعهدت جامعة الدول العربية أن تقدم دعم يصل إلى 128 مليون دولار أمريكي لفلسطين، إضافة إلى ذلك تعهدت بتقديم مبلغ شهري يُقدر بـ (43) مليون دولار أمريكي لمنظمة التحرير الفلسطينية².

إجمالاً يمكن القول أنه بين عامي 1988 و1992 قُدرت المساعدات العربية لفلسطين ما مجموعه (103) مليون دولار أمريكي، ذهب أغلبيتها إلى المساعدات الطارئة والأدوية، وهذا الرقم يعد بعيداً عن المخصص الشهري الذي تم التعهد به وهو (43) مليون دولار شهرياً³، إلا أن الدعم العربي المالي ازداد بشكل ملحوظ بعد التوقيع على اتفاقية أوسلو.

2.1.4 الدعم العربي الاقتصادي والمالي للسلطة الفلسطينية بعد أوسلو

شهدت المساعدات في الفترة الواقعة بين (1992-1996) تحولاً آخرًا في المساعدات العربية بتأثير اتفاقيات أوسلو، من أجل دعم السلطة الفلسطينية الناشئة حينذاك، ووصلت المساعدات

¹ نصر عبد الكريم: العلاقات الأوروبية الفلسطينية، الدور الاقتصادي الأوروبي، مؤتمر السياسات الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، الجلسة الرابعة، بيروت، 3-4 تشرين الثاني/نوفمبر، 2010، ص4

² نعيمة أبو مصطفى: مرجع سبق ذكره، ص5

³ فريق معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية ماس، تتبع الدعم الخارجي للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1999-2008، رام الله، 2009، ص 68

العربية بين عامي (1994) و (1996) إلى حوالي 393.4 مليون دولار أمريكي مما يشكل حوالي (15.6%) من مجموع المساعدات بشكل عام، وهي نسبة قليلة مقارنة مع الدعم الغربي. كما ازداد الدعم العربي في الفترة بين 2001-2007 حيث وصل إلى 3.96 مليار دولار أمريكي كتعهدات مباشرة لدعم الموازنة، فيما وصل مجموع الدعم الكلي المقدم للسلطة خلال الفترة ما بين 2001-2007 إلى حوالي 5.11 مليار دولار أمريكي¹. وهذا يعني أن الدعم العربي في هذه الفترة كان يمثل (77.49%) من الدعم الكلي، ويفسر الباحث هذا الارتفاع في الدعم العربي على أثر اندلاع انتفاضة الأقصى الثانية واقتحام القوات الإسرائيلية للضفة الغربية بشكل مستمر وإعادة انتشارها في مناطق كانت قد انسحبت منها، فبعد اندلاع انتفاضة الأقصى الثانية عقدت الدول العربية قمة طارئة في القاهرة في العام 2000، حيث أصدرت القمة القرار رقم (199) الخاص بإنشاء صندوقين هما "صندوق انتفاضة القدس" بميزانية قدرها (200) مليون دولار أمريكي، و"صندوق الأقصى" بميزانية وصلت إلى (800) مليون دولار أمريكي، وفي العام 2002 تم التعهد بمبلغ (150) مليون دولار إضافية لهذين الصندوقين، وهو الدعم الذي تم زيادة قيمته في قمة سرت في العام (2010) إلى (500) مليون دولار².

إلا أن الالتزام الفعلي يختلف عن التعهدات، حيث وصل إجمالي المساهمات الفعلية للصندوقين حوالي (761.8) مليون دولار أمريكي، وهذا يمثل 66.2% من مجموع ما تعهد به العرب لهذين الصندوقين، كما أن (89%) من الأموال التي تم دفعها جاءت من خمس دول عربية هي (السعودية وساهمت بنسبة 35.6%، والكويت وساهمت بنسبة 22.4%، والإمارات العربية المتحدة وساهمت بنسبة 19%، وقطر وساهمت بنسبة 7%، والجزائر وساهمت بنسبة 5%)³.

¹ فريق معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية ماس، تتبع الدعم الخارجي للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1999-2008، رام الله، فلسطين، ص 69.

² الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ورقة معلومات موجزة حول المساعدات العربية المقدمة للشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الفترة 2000-2009، قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة، إدارة شؤون فلسطين، القاهرة، ص2

³ فريق معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية ماس: مرجع سبق ذكره. ص 69.

وأصدرت قمة القاهرة في العام 2000 القرار رقم (200) الذي تضمن دعوة الدول العربية إلى دعم الاقتصاد الفلسطيني عبر إعفاء سلعه ومنتجاته من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل ومن أي قيود كمية أخرى عند دخولها الأسواق العربية واعتماد شهادة المنشأة الفلسطينية، وهو القرار الذي ظل مجلس الجامعة يؤكد عليه حتى قمة سرت في العام 2010، وحسب بيانات الأمانة العامة لجامعة الدول العربية فقد قامت ثلاثة عشر دولة عربية بتنفيذ هذا القرار بمستويات مختلفة وهي: المملكة الأردنية الهاشمية، الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، تونس، المملكة العربية السعودية، سوريا، الكويت، المغرب، اليمن، جمهورية مصر العربية، قطر، العراق، سلطنة عُمان¹.

والجدير ذكره أيضاً أنه ومنذ العام 2000 فقد تم توجيه ما مقداره (84.4%) من الدعم العربي لدعم الموازنة الحكومية وسد العجز فيها، أما الباقي ويبلغ (15.6%) من الدعم العربي فقد تم توجيهه إلى مشاريع إعادة الإعمار في الأراضي الفلسطينية.

وفي هذا الصدد يُذكر أن قمة بيروت في مارس من العام (2002) قد تبنت القرار رقم (224/أ) الذي نص على "دعوة الدول العربية لدعم ميزانية السلطة الفلسطينية بمبلغ 330 مليون دولار لمدة ستة أشهر ابتداءً من أول نيسان/أبريل 2002 قابلة للتجديد تلقائياً، لمدة ستة أشهر أخرى طالما استمر العدوان الاسرائيلي، واستمر احتياج أراضي السلطة الفلسطينية لهذا الدعم، ومنذ قمة بيروت في العام (2002) وحتى قمة سرت في العام (2010) فقد اعتمد مجلس الجامعة العربية إصدار القرارات المجددة لتقديم هذا الدعم حيث تعهدت الدول العربية بتقديم (330) مليون دولاراً كل ستة أشهر لدعم موازنة السلطة الفلسطينية².

¹ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ورقة معلومات موجزة حول المساعدات العربية المقدمة للشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الفترة 2000-2009، قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة، إدارة شؤون فلسطين، القاهرة، ص3. 2010.

² الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ورقة معلومات موجزة حول المساعدات العربية المقدمة للشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الفترة 2000-2009، قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة، إدارة شؤون فلسطين، القاهرة، ص2

وتشير الدراسات¹ أنه قد حصل تغيير كبير في الاعتماد على المساعدات الخارجية في ظل انتفاضة الأقصى الثانية خاصة عندما بدأت سلطات الاحتلال الإسرائيلية بإعادة احتلال الأراضي التي وضعت تحت ولاية السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، وفرض سياسة نظام الإغلاق وطرد العاملين الفلسطينيين من سوق العمل الإسرائيلي، مما أدى إلى تراجع الاقتصاد الفلسطيني والإيرادات العامة، وارتفاع النفقات العامة بشكل كبير لمواجهة الاحتياجات المتزايدة لتشغيل العاطلين عن العمل وتوفير الخدمات الصحية الأساسية للمواطنين والحفاظ على استمرارية الكهرباء والمياه والتعليم وغيرها من الخدمات الأساسية.

كما أدى الانقسام الذي جرى في منتصف حزيران/يونيو عام 2007 إلى خلق أعباء جديدة على السلطة الفلسطينية، التي تقوم بتحويل (45%) سنوياً من الموازنة العامة إلى قطاع غزة لدفع الرواتب والتحويلات الاجتماعية ومشتريات الأدوية ووسائل التعليم، بينما انخفضت مساهمة قطاع غزة من الإيرادات من 28% عام 2005 إلى نحو 2% بعد الانقسام².

وفي ظل هذا التغير ازداد اعتماد السلطة الفلسطينية على المساعدات الخارجية، في الوقت الذي ازدادت فيه تحذيرات الدول المانحة للسلطة بضرورة إجراء إصلاحات إدارية ومالية تتلخص أساساً بتخفيض عدد موظفي السلطة والبطالة المقنعة³.

وبخصوص المساعدات العربية فقد كانت السلطة الفلسطينية تتلقى ومنذ عام 2006 أموالاً بشكل شبه منتظم من الدول العربية من أجل دفع الرواتب للعاملين في أجهزتها، في ظل انقطاع بعض قنوات الدعم الخارجي نتيجة لنتائج الانتخابات التشريعية في يناير/كانون الثاني في عام 2006 والتي أتت بحركة حماس إلى سدة الحكم.

¹ أحمد قباجبة: الاستدامة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية، التجربة التاريخية والآفاق المستقبلية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس، رام الله، 2012، ص (i).

² ياسين عز الدين، "أزمة الرواتب والأزمة الفلسطينية للسلطة الفلسطينية، الأسباب والحلول"، منشور بتاريخ 2012/12/24، على موقع http://yaseenizeddeen.blogspot.se/2012/12/blog-post_24.html، تم الوصول إليه بتاريخ 2014/11/25.

³ ياسين عز الدين، "أزمة الرواتب والأزمة الفلسطينية للسلطة الفلسطينية، الأسباب والحلول"، منشور بتاريخ 2012/12/24، على موقع http://yaseenizeddeen.blogspot.se/2012/12/blog-post_24.html، تم الوصول إليه بتاريخ 2014/11/25.

ويمكن الحديث عن نوع آخر من الدعم العربي وهو دعم شعبي غير رسمي يتمثل في التبرعات الشعبية، حيث كانت هذه التبرعات نتيجة للأزمة الإنسانية الكارثية التي حلت بالشعب الفلسطيني بسبب انتفاضة الأقصى التي انطلقت شرارتها في العام (2000)، وتضاعفت وتيرة هذه التبرعات في مطلع العام (2009) بسبب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. واستجابة لهذه الحرب قامت الشعوب العربية ومؤسساتها الرسمية والخيرية بتقديم دعمها المادي والعيني وتسيير العديد من القوافل المحملة بمواد الإغاثة المتنوعة لدعم صمود الشعب الفلسطيني¹.

وهناك دعم عربي آخر غير حكومي يتمثل في دعم الصناديق والمؤسسات المالية والاقتصادية العربية، حيث عملت المؤسسات المالية والاقتصادية العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك على تقديم الدعم للشعب الفلسطيني.

وتشير الإحصائيات إلى أن إجمالي قيمة المساعدات المقدمة من هذه المؤسسات في الفترة ما بين 2000-2009 قد بلغ حوالي (370) مليون دولار على صورة دعم عيني وفني تقدمه هذه المؤسسات والصناديق للشعب الفلسطيني ومؤسساته، وكان مجموع المبالغ السابقة التي تقدمها الدول العربية قد بلغت ما مقداره (7.8764) مليار دولار امريكي، تأثر هذا الدعم العربي بعدة عوامل يمكن إيجازها بما يلي²:

1. دعم العملية السلمية استجابة للضغوطات الامريكية.
2. العدوان الذي تمارسه اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني والسلطة يجعل البلدان العربية تدعم السلطة الفلسطينية وتقديم المعونات والمساعدات الانسانية للشعب الفلسطيني.
3. تعزيز التوجهات السياسية للقيادة الفلسطينية القريبة من محور الاعتدال العربي الداعم ماليا بالدرجة الاولى للسلطة الفلسطينية التي تدور في فلك الاعتدال العربي لمحاصرة محور الممانعة الفلسطيني وبالذات الحركات الاسلامية.
4. المقاطعة الغربية للفصائل الفلسطينية المعارضة للعملية السلمية بسبب تهمة الارهاب الموجهة اليها ووضع العراقيل وإغلاق القنوات والوسائل المالية لديهم.

¹ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ورقة معلومات موجزة حول المساعدات العربية المقدمة للشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الفترة 2000-2009، م.س. 2010 ص4

² المرجع السابق:ص5

2.4 الدعم الإسلامي للقضية الفلسطينية:

1.2.4 الدعم الإسلامي الرسمي للقضية الفلسطينية

مما لا شك فيه أن الدول الإسلامية تعتبر فلسطين بما تحتويه من مقدسات وخاصة مدينة القدس وما تحمله من رمزية إسلامية لجميع المسلمين في مختلف أنحاء العالم، الأمر الذي جعلها تقدم يد العون والمساعدة في مختلف مراحل الصراع الفلسطيني الاسرائيلي.

وكثيرا ما احتلت القضية الفلسطينية جدول أعمال القمم الإسلامية حيث اهتمت قرارات مؤتمرات منظمة المؤتمر الإسلامي بأمر القضية الفلسطينية التي لها وجود متميز وحضور فاعل في مؤتمرات القمة الإسلامية، وفي اجتماعات وزراء خارجية الدول الإسلامية. وقد لقيت القضية الفلسطينية إجماعا إسلاميا في كل مؤتمر قمة إسلامي، ولقيت إجماعا كذلك في كل القرارات الصادرة عن اجتماعات وزراء خارجية الدول الإسلامية، وقد تركزت قرارات القمة الإسلامية وقرارات وزراء خارجية الدول الإسلامية على مطالبة إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، وعلى رأسها القدس الشريف، وتأييد الشعب العربي الفلسطيني في جهاده ونضاله من أجل تحرير أرضه، ودعم منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني بإجماع عربي وإجماع إسلامي، وتقديم الدعم المالي والمادي والمعنوي والإعلامي لهذا الشعب على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، وبخاصة في منظمة هيئة الأمم المتحدة.

وتجدر الإشارة هنا إلى قرار مهم جدا اتخذ على مستوى قرارات وزراء خارجية الدول الإسلامية يقضي بتشكيل لجنة خماسية يسميها الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي من فلسطين وبعض الدول الإسلامية الأعضاء في منظمة العالم الإسلامي، آخذا بعين الاعتبار التوزيع الجغرافي، تكون من الخبراء والمختصين في الدول الإسلامية تسمى لجنة مراقبة تحركات العدو الصهيوني، وذلك لخدمة الشؤون العربية الفلسطينية وخدمة القدس الشريف في مراقبة خطط العدو الصهيوني والتصدي لها¹.

¹ عبد الفتاح أبو علي، رفيق النتشة: المملكة العربية السعودية وقضية فلسطين، مكتبة الملك عبد العزيز

ومن الأمثلة على مؤتمرات القمة الإسلامية الداعمة للقضية الفلسطينية يأتي مؤتمر القمة الإسلامي الأول المنعقد بالرباط بالمملكة المغربية في الفترة بين 22 - 25 سبتمبر 1969 م في مقدمة المؤتمرات الإسلامية التي انعقدت على مستوى القمة الإسلامية في تاريخ المسلمين الحديث. وكان الدافع الأساسي للدعوة إلى هذا المؤتمر هو قيام اليهود بحرق المسجد الأقصى. وقد حضرت وفود من الملوك والرؤساء المسلمين يمثلون (26) دولة، بحضور وفد منظمة التحرير الفلسطينية. وقد صدر بيان مهم عن المؤتمر جاء فيه: إن الحادث المؤلم الذي وقع يوم 7 جمادى الثانية 1389هـ / 21 أغسطس 1969م قد سبب الحريق فيه أضراراً فادحة للمسجد الأقصى، وهم يعلنون ما يلي: "إن حكوماتهم وشعوبهم عقدت العزم على رفض أي حل للقضية الفلسطينية لا يكفل لمدينة القدس وضعها السابق لأحداث يونيه (حزيران) 1967م". كما قرر المؤتمر عقد اجتماع لوزراء خارجية الدول المشاركة في المؤتمر لبحث موضوع "إقامة أمانة دائمة يكون من جملة واجباتها الاتصال مع الحكومات الممثلة في المؤتمر والتنسيق بين أعمالها.¹

وفي مؤتمر القمة الإسلامي المنعقد بمدينة لاهور بباكستان في الفترة من 22 - 24 فبراير 1974م، أعلن ملوك ورؤساء الدول والحكومات وممثلو البلدان والمنظمات الإسلامية في هذا المؤتمر تقديرهم للدور البطولي الذي أدته دول المواجهة والمقاومة الفلسطينية في حرب رمضان. كما أعلنوا أن قضية الشعب الفلسطيني هي قضية كل الذين يؤمنون بأن من حق كل شعب أن يقرر مصيره بنفسه وإرادته الحرة. وأن استعادة الحقوق للشعب الفلسطيني في وطنه كاملة هي الشرط الجوهري الذي لا بد منه لحل مشكلة الشرق الأوسط، وإقامة سلام دائم قائم على العدل. وانهقد مؤتمر القمة الإسلامي الثالث بمكة المكرمة، في 25 يناير 1981م، واستمر حتى 28 يناير، وأصدر المؤتمر بلاغا سمي "بلاغ مكة"، أكد الملوك والرؤساء فيه وقوفهم في وجه العدوان الصهيوني الغاصب لأرض فلسطين، والأراضي العربية المحتلة الأخرى، عازمين على المقاومة الشاملة لهذا العدوان ومخططاته وممارساته، كما أعلنوا رفضهم للسياسات التي تمكن لهذا العدوان، وتمده بأسباب الدعم السياسي والاقتصادي والبشري والعسكري، ورفضوا كل مبادرة لا تتبنى الخيار الفلسطيني المتمثل في الحل العادل لقضية فلسطين، والقائم على

¹ عبد الفتاح أبو عليّة، رفيق الننتشة: مرجع سبق ذكره، ص 69.

استعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في العودة، وتقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على ترابه الوطني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد. كما عقد مؤتمر القمة الإسلامي الرابع بمدينة الدار البيضاء بالمملكة المغربية في الفترة من 16 - 19 يناير 1984م . وأصدر المؤتمر بيانه الختامي الذي تطرق فيه إلى مختلف قضايا العالم الإسلامي، وخص قضية فلسطين، وقضية القدس بقرارات مهمة ضمنها بيانه الختامي الذي جاء فيه: "يؤكد المؤتمر من جديد التزامه بالمبادئ والأسس التي ينبغي أن يقوم عليها حل قضية فلسطين والشرق الأوسط، وفي طليعتها الانسحاب من جميع الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك حقه في العودة، وتقرير المصير، وإقامة دولته في فلسطين." وعقد مؤتمر القمة الإسلامي الخامس في مدينة الكويت في الفترة من 26 - 29 يناير 1987م. وقد صدر عن المؤتمر بيان ختامي تطرق فيه إلى القضية الفلسطينية وقضية القدس جاء فيه: "اعتمد مؤتمر القمة قرارا بشأن قضية فلسطين والشرق الأوسط، يؤكد أن قضية فلسطين هي جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، وأن السلام العادل والشامل في المنطقة لا يمكن أن يقوم إلا على أساس انسحاب العدو الصهيوني الكامل وغير المشروط من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، واستعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه بالعودة وتقرير المصير، وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة فوق ترابه الوطني، وعاصمتها القدس الشريف، تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ممثله الشرعي الوحيد". وأصدر المؤتمر قرارا بشأن صندوق القدس مؤكدا فيه أهمية الأثر الحيوي والفاعل الذي يؤديه صندوق القدس في دعم صمود الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة، ودعا الدول الأعضاء إلى الالتزام بتغطية رأسمال صندوق القدس بمائة مليون دولار¹.

وبعد تغيير منظمة المؤتمر الإسلامي إلى منظمة التعاون الإسلامي في الدورة (38) لمجلس وزراء الخارجية بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في 28 يونيو 2011 استمرت القضية الفلسطينية في تصدر قممها ومؤتمراتها، وصولا إلى مؤتمر القمة الإسلامي الثاني عشر الذي عُقد في أذربيجان في 11-6-2013 الذي اعتمد فيه وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي ما يُسمى باعلان باكو لمؤتمر المانحين لدعم مدينة القدس الشريف" وانشاء شبكة امان

¹ عبد الفتاح أبو علية، رفيق النتشة: مرجع سبق ذكره، ص71.

مالية اسلامية لدعم دولة فلسطين، حيث عبر الاعلان عن الدعم المطلق للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للشعب الفلسطيني في نضاله العادل من أجل نيل حقوقه الوطنية. واكد الاعلان ان الاحتلال الاسرائيلي يشكل العقبة الرئيسية امام النمو الاقتصادي المستدام لدولة فلسطين، وطالب المجتمع الدولي اجبار اسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لوقف حجز اموال الشعب الفلسطيني، وفك الحصار عن المدن الفلسطينية. وتعهدت الدول لتقديم مساعدات مالية مباشرة لخزينة حكومة دولة فلسطين¹.

إن الباحث يسعى من خلال هذا الجزء أن يوضح الدعم الإسلامي الرسمي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الدول العربية هي دول إسلامية وقد تم تناولها فيما سبق، لذا اختار الباحث أكبر دولتين إسلاميتين في الشرق الأوسط هما الجمهورية الإسلامية الإيرانية وجمهورية تركيا كدولتين إسلاميتين تلعبان دوراً على الساحة الفلسطينية، مع العلم أن الأرقام الواردة في هذا الجزء ليست أرقاماً رسمية مصرح عنها، وإنما هي تقديرات وجهود لباحثين في هذا المجال.

إن الأموال التي تلقاها الفلسطينيون تحت بند المساعدات سواء على المستوى الدولي أو الاقليمي العربي والاسلامي كانت بمثابة مساعدات تدفقت عبر قنوات غير منظمة وفي فترات زمنية مختلفة، دون حصر هذه الأموال أو انفاقها ضمن رؤية واضحة وهذا بدوره أدى إلى اضعاف النظام المالي الفلسطيني وخضوعه للشروط والاملاءات الغربية.

كما انه يتم ادراج هذه المساعدات في بند خاص خارج الموازنة الفلسطينية، أي أنه لا يتم إدراج المساعدات الإغاثية الطارئة ضمن مشروع الموازنة الشهرية.

1.1.2.4 الدعم الإيراني للقضية الفلسطينية:

تباينت العلاقات الإيرانية الفلسطينية في مواقفها قبل الثورة الإيرانية في شباط/فبراير عام (1979) في إيران عما بعدها، حيث لاقت ترحيباً فلسطينياً كبيراً، واعتبر الفلسطينيون نجاح هذه الثورة دعماً للقضية الفلسطينية، في حين اعتبرت إسرائيل نجاح الثورة الإسلامية في إيران ضربة قوية لمصالحها. حيث بدأ علاقات جديدة بين إيران ومنظمة التحرير الفلسطينية وتم تحويل مقر السفارة الإسرائيلية إلى السفارة الفلسطينية في 18 فبراير/شباط 1979، حيث

¹ اعلان باكو: انشاء شبكة أمان مالية اسلامية لدعم فلسطين، موقع الشاشة الفلسطيني،

<http://www.shasha.ps/news/68612.html>، تم الوصول إليه بتاريخ 2015/3/28.

اعتبرت ايران القضية الفلسطينية هي القضية المركزية لها ولكافة المسلمين، واعتبرت وجود اسرائيل هو وجود غاصب ومحتل¹.

وقد تم تحديد الجمعة الأخيرة من شهر رمضان في كل عام يوماً للقدس، وأكثر من ذلك فقد أعلن الخميني في 20 نوفمبر (1980) عن تشكيل جيش المستضعفين وكان من أهم أهداف تكوين هذا الجيش تحرير القدس، إلا أنه حدث تحول كبير في السياسة الإيرانية تجاه منظمة التحرير منذ توقيع اتفاقية أوسلو عام (1993) سبقه تحول في العلاقات الفلسطينية الإيرانية بعد انحياز منظمة التحرير الفلسطينية للعراق في حرب الخليج، حيث قدمت ايران الدعم المالي والإعلامي والعسكري للحركات الإسلامية، واستبعدت منظمة التحرير من هذا الدعم بسبب الاختلاف في المواقف، ولقرب منظمة التحرير من العراق ومصر والأردن²، لكون هذه الدول تتخذ موقفاً سياسياً معبراً عن واشنطن التي تحاصر إيران وسياساتها الإقليمية في المنطقة العربية.

ولقد اعتبرت الجمهورية الإيرانية اتفاق أوسلو غير شرعي، وجاء هذا الموقف مسانداً للفصائل الفلسطينية الرفضة للاتفاقية، ومن هنا بدأ الدعم الإيراني المساند للحركات الإسلامية خاصة في مرحلة ما بعد توقيع اتفاقية أوسلو مع إسرائيل، وهذا يبين مدى اهتمام الجمهورية الإيرانية بإيجاد موقع لنفسها في المنطقة الإقليمية، مستغلة موقعها الاستراتيجي لتلعب دوراً أكبر على الساحة الفلسطينية³.

وفي إطار التفاعل مع القوى الإسلامية الفلسطينية، عقدت ايران في بداية التسعينات من القرن الماضي مؤتمرين لدعم فلسطين، الأول في الرابع من ديسمبر (1990) تحت عنوان "المؤتمر الإسلامي الأول حول فلسطين"، واتخذ مجموعة من القرارات أهمها تشكيل جيش لتحرير فلسطين قوامه مليون جندي، واقامة الدولة الفلسطينية على كامل التراب الفلسطيني، أما

¹ يحيى عياش: موقف ايران من القضية الفلسطينية بعد الثورة الإسلامية، مجلة شؤون شرق أوسط، العدد 10، ابريل 2004، ص 64.

² خالد هتهت: "موقف ايران تجاه القضية الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو"، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، معهد الدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية، كلية العلوم السياسية، 2010، ص 53.

³ ضاوي سرحان: "سياسة ايران الإقليمية تجاه دول الجوار الجغرافي وانعكاساتها على الوطن العربي"، رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2003، ص 47.

المؤتمر الثاني فقد عُقد في في أكتوبر (1991) أي في الشهر نفسه الذي عُقد فيه مؤتمر مدريد للسلام، واجتمعت فيه جميع الفصائل التي عارضت مؤتمر مدريد للسلام¹.

وعلى الرغم من أن الموقف الإيراني المعارض للتسوية السياسية في مؤتمر مدريد وأوسلو إلا أن المسؤولين الإيرانيين أكدوا أن إيران لن تقدم على فعل يعطل التسوية، حيث أعلن الرئيس الإيراني الأسبق هاشمي رافسنجاني في السابع من يونيو/حزيران عام 1993 أن بلاده لا توافق على التسوية، لكنها لا ترغب في التدخل عملياً ومادياً لوقفها².

غير أن إيران فعليا وقفت ضد عملية التسوية وسعت لتعطيلها، وذلك من خلال تقديم الدعم المالي والعسكري لحركتا حماس والجهاد الاسلامي لتنفيذ عمليات عسكرية ضد اسرائيل أثرت بالسلب على عملية التسوية السياسية بين السلطة الفلسطينية واسرائيل، وفي نفس الوقت اعتبر المسؤولون الإيرانيون أن انتفاضة الشعب الفلسطيني هي الأسلوب الأفضل لمكافحة الاحتلال، واجلاؤه عن الأرض الفلسطينية المحتلة.

في إطار ذلك أعلن الإمام الخامنئي أن كل الامكانيات يجب أن توفر للمجاهدين في فلسطين، كما وتكفل بتقديم الدعم المالي وجميع مستلزمات الحياة الكريمة لأسر الشهداء التي بلغ عددها في الانتفاضة الاولى (2320) أسرة، ومعالجة الجرحى الفلسطينيين في المستشفيات الإيرانية، وقد بلغ قيمة الدعم للحركات الاسلامية الفلسطينية (20) مليون دولار في الفترة 1992-1993م³.

وعندما اندلعت انتفاضة الأقصى في 28 سبتمبر/أيلول عام (2000) لاقت هذه الانتفاضة تأييدا إيرانياً قوياً، وعقدت العديد من المؤتمرات الداعمة لهذه الانتفاضة مثل مؤتمر دعم الانتفاضة في طهران من 24-26 ابريل عام (2001)، و كان من نتائج هذا المؤتمر تقديم

¹ عصام عبد الحميد: الخطاب الاعلامي للثورة الإيرانية وأثره على العلاقات الخارجية، القاهرة، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، 2006، ص230.

² ميشال نوفل: موقع العلاقات العربية الإيرانية في إطار العالم الاسلامي، والعلاقات الإيرانية العربية، الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص907.

³ منى حامد: قراءة وعرض كتاب إيران وقضية فلسطين لعلي أكبر ولايتي، "مجلة الشرق الأوسط"، العدد 3، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، القاهرة، يوليو 2002، ص177.

المساعدات المادية لدعم الانتفاضة الفلسطينية، لاسيما من خلال التبرعات المادية وايصالها للفلسطينيين عن طريق الأردن¹.

ومن الجدير ذكره أن علماء الدين الايرانيين في خطب الجمعة قد أفتوا بمشروعية العمليات الاستشهادية ضد اسرائيل، وبأن من يموت بهذه الطريقة هو شهيد، كما أفتوا بضرورة تقديم المساعدات للمناضلين في طريق تحرير القدس²، كما طالب الامام آية الله علي خامنئي الشعب الايراني بالتبرع المالي للفلسطينيين، وأعلن البنك المركزي الايراني سنة 2001 فتح حساب جاري للمتبرعين للمجاهدين في فلسطين، كما أعلن في العام 2002 عن تخصيص جزء من الموارد المالية الدينية لمساعدة الفلسطينيين³.

وبخلاف الكثير من الدول فقد كانت ايران اول من باركت لحماس فوزها، ودعت على الفور وفداً رفيع المستوى من حماس لزيارة طهران، في الوقت الذي جمدت فيه دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة مساعدتها للسلطة الفلسطينية بعد فوز حماس، فقد أعلن وزير الخارجية الايراني منوشهر متكي في فبراير/شباط 2006، عن تبرع ايران بمبلغ (50) مليون دولار امريكي لمساعدة حماس المنتخبة حديثاً⁴.

كما استقبل مرشد الثورة الايرانية الامام آية الله علي خامنئي في فبراير/شباط 2006 رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل، ودعا المرشد خلال الاجتماع الدول العربية والاسلامية لتقديم الدعم المعنوي والمادي للفلسطينيين، كما أعلن رئيس المجلس الأعلى للأمن القومي الايراني بعد لقائه مع خالد مشعل في هذه الزيارة بأن بلاده ملتزمة بتقديم الدعم المالي

¹ خالد هتهت: "موقف ايران تجاه القضية الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو"، م.س، ص 150.

² يحيى عباس: "موقف ايران من القضية الفلسطينية بعد الثورة الإسلامية"، م.س، ص 65.

³ عبير محمد ياسين: العلاقات الايرانية بدول المواجهة مع اسرائيل، التقرير الاستراتيجي السنوي، القاهرة، 2001، ص 187

⁴ محمد السعيد عبد المؤمن: " ايران وجيرانها والأزمات الاقليمية"، مجلة دراسات - ترجمات، العدد 24، 2006، ص 31.

والمعنوي لحكومة حماس لتقويتها على التصدي للحصار الذي فرضته عليها بعض الجهات المانحة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية¹.

كما قام رئيس الحكومة الفلسطينية إسماعيل هنية بزيارة لايران في مارس/آذار 2006 حيث تلقى وعدا الحصول على دعم يقارب من 250 مليون دولار، كما تبنت ايران مسؤولية صرف رواتب الموظفين في حكومة حماس في ثلاث وزارات في العام 2007 بقيمة 100 مليون دولار وهذه الوزارات هي وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة العمل، ووزارة الثقافة². اضافة إلى 45 مليون دولار كمكافآت لأسرى حماس في السجون الاسرائيلية، ومساعدة ثلاثة آلاف صياد فلسطيني ومائة ألف من العاطلين عن العمل، ولأن هذه المساعدات تأتي سرا إلى الفلسطينيين فمن الصعب رصد أرقامها بدقة، حيث كان مسؤولو حماس يعودون من زياراتهم لطهران حاملين أموالاً نقدية³.

وبعد العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة في 27 ديسمبر 2008، قامت ايران بدعم عائلات الشهداء في هذا العدوان بمبلغ 2 مليون دولار لعائلات شهداء غزة في العام 2008⁴. كما قامت بمساعدة أهالي غزة جواً عبر مطار العريش وبحرا من خلال ارسال سفينة روح الانسانية التي أبحرت من ميناء لارنكا غير أنها لم تصل بسبب عطل فني اصابها⁵.

هذا اضافة إلى الدعم العسكري غير المحدود الذي دعمت به ايران حركتي حماس والجهاد الاسلامي على مر العقود الماضية، والذي لا يمكن تتبعه نظرا لسريته وعدم وجود وثائق رسمية توضح مقداره بالتحديد.

¹ مها عبد الهادي: "النظام السياسي الفلسطيني بعد الانتخابات التشريعية" 2006، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 34، 2007، ص 97.

² جابر أبو ابراهيم: خارطة الطريق، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات الاستشارية، 2007، ص 190.

³ فريدريك كاجان: النفوذ الايراني في المشرق العربي والعراق، ترجمة صلاح نصر اوي، القاهرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2008، ص 15.

⁴ محمد أحمد أبو سعدة: السياسة الايرانية تجاه حركات المقاومة الاسلامية في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2012، ص 66.

⁵ خالد هتهت: موقف ايران تجاه القضية الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو، مرجع سبق ذكره، ص 236.

2.1.2.4 الدعم التركي للقضية الفلسطينية:

ارتبطت تركيا تاريخياً بالقضية الفلسطينية منذ وقت بعيد؛ حيث كانت فلسطين جزءاً من الدولة العثمانية حتى الاحتلال البريطاني لها عام 1918، وارتبطت تركيا بالقضية الفلسطينية في إطار الارتباط الإسلامي العام بالقضية الفلسطينية وهو الأمر الذي استمر حتى الآن. ولقد أيدت تركيا صراحةً جميع المبادرات السلمية الهادفة لتسوية الصراع بين بلدان الوطن العربي وإسرائيل بشكل عام أو بين أي بلد عربي يرغب في إقامة معاهدة سلام مع إسرائيل بشكل منفرد¹.

وبعد حرب الخليج في العام (1991) أعرب الرئيس التركي توجت أوزال عن رغبة تركيا في انعقاد مؤتمر دولي للسلام على أراضيها²، وبعد انطلاق مؤتمر مدريد للسلام في العام نفسه رأت تركيا في ذلك فرصة لتطويع علاقاتها بإسرائيل، حيث أزال نتائج المؤتمر عن تركيا الحرج من العرب الذين انتقدوها لإقامة علاقات مع إسرائيل، فالجميع جلس مع إسرائيل على طاولة المفاوضات وبعض البلدان العربية أقامت علاقات دبلوماسية معها، وحتى منظمة التحرير الفلسطينية العنصر الأساسي والممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني دخلت في مفاوضات أوسلو، وعادت إلى الضفة وغزة، وهنا يمكن القول أن مؤتمر مدريد ومن بعده اتفاقات أوسلو أراح صانعي السياسة الخارجية التركية من مشقة إجراء حسابات بشأن علاقاتها الخارجية مع دول الشرق الأوسط وفي مقدمتهم إسرائيل³.

ولقد حافظ الموقف التركي على خطوط لمساندة الشعب الفلسطيني سواء على المستوى الشعبي أو الرسمي، لكن لم يشهد الموقف التركي تحركات جدية من أجل توثيق وإعادة العلاقة بين حكومة حماس في غزة ومحمود عباس في رام الله، وكانت العوامل الداخلية التركية أحد

¹ ميشال نوفل: عودة تركيا إلى الشرق، دار الفكر، بيروت، ط2، 2008، ص56.

² Sukru Hanioglu, A Brief History of the Late Ottoman Empire (Princeton and Oxford, 2008), p. 151

³ Smith, Charles, Palestine and the Arab-Israeli Conflict: A History with Documents Seventh Edition, (Bedford/St. Martins, 2009), p. 27

الأسباب التي حالت دون ذلك وربما مع حزب العمال الكردستاني وغيرها من القضايا التي حدّت من هذا الدعم.

3.1.2.4 الدعم التركي الحالي للقضية الفلسطينية:

ينطلق الموقف التركي الجديد من القضية الفلسطينية وعملية السلام مع إسرائيل من استراتيجية حزب العدالة والتنمية التي صاغها وزير الخارجية السابق أحمد داود أوغلو ورئيس الوزراء الحالي والتي تقوم على مبدأ (تصغير المشاكل) الذي أعلنه في كتابه "العمق الاستراتيجي مكانة تركيا الدولية".

إن السياسة الخارجية التركية الجديدة تعتمد على ثلاثة محاور؛ الأول يتعلق بتركيا، وهو قائم على التوازن بين الأمن والحرية من أجل أن تأخذ تركيا موقعها بين أقوى دول العالم. أما المحور الثاني فيتعلق بالإقليم المحيط بتركيا، ويقوم على التأثير القوي في الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز، فتركيا لا تمثل (75) مليون تركي فحسب وإنما تركيا معنية بكل مكان يتواجد فيه الأتراك أو عاشوا فيه في السابق. أما المحور الثالث فهو المحور العالمي القائم على أن يكون لتركيا امتداد وكلمة مسموعة في القضايا العالمية المختلفة¹.

و في ضوء الرؤية السابقة لأحمد داود أوغلو يمكن تفسير موقف الحكومة التركية الحالية من القضية الفلسطينية من خلال مرحلتين متداخلتين هما²:

المرحلة الأولى: منذ وصول حزب العدالة والتنمية التي صاغها وزير الخارجية للحكم في نوفمبر 2002 حتى الهجوم "الإسرائيلي" على غزة ديسمبر 2008: إذ استمر الموقف التركي في عهد حزب العدالة والتنمية المؤيد لإعلان الدولة الفلسطينية عام 1988 ، والتي اعترفت بها تركيا مباشرة، ولم يحدث أي تغير يُذكر على هذا الموقف. وفي قضية القدس ظل موقف تركيا رافضاً لاحتلال الجانب الشرقي منها وممانعاً لاعتبارها عاصمة موحدة لإسرائيل.

¹ أحمد داوود أوغلو: العمق الاستراتيجي.. مكانة تركيا الدولية، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، ط2، 2010، ص ص12-27.

² ميشال نوفل: مرجع سبق ذكره ،ص54

المرحلة الثانية: الهجوم "الإسرائيلي" على غزة ديسمبر 2008 حتى 2014

بدأ الموقف التركي في هذه المرحلة رافضاً للحصار الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، واستقبلت الحكومة التركية رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس خالد مشعل بعد فوز الحركة بالانتخابات البرلمانية عام 2006، ومن الجدير ذكره أن هذا الاستقبال يأتي من منطلق رغبة تركيا في أن تلعب دوراً أكبر بين دول الشرق الأوسط. لعل موقف حكومة حزب العدالة والتنمية في التعامل مع الحصار المفروض على قطاع غزة انطلق من خلال السعي للعب دور إقليمي فاعل، إضافة إلى تعاطف الشعب التركي مع أهالي غزة، والقيام بمبادرات شعبية لفك الحصار.

ولقد تصاعدت حدة الموقف التركي تجاه الحصار الإسرائيلي نتيجة ثلاثة عوامل وهي:

1- العدوان الصهيوني على قطاع غزة ديسمبر/كانون أول 2008-يناير/كانون ثاني

2009 : لقد وصف رجب طيب أردوغان الاعتداء بعبارات مثل: "إن ما يحدث في غزة من قبل "إسرائيل" عدوان سافر"، "وإن من لم يدينوا الهجوم على غزة مزدوجو المعايير"¹.

2- المناظرة التي حصلت بين رجب طيب أردوغان وشيمون بيريز في مؤتمر دافوس:

وذلك بتاريخ التاسع والعشرون من يناير من العام (2009) بعيد انتهاء العدوان على قطاع غزة حيث قال أردوغان لبيريز: "أشعر بالأسف أن يصفق الناس لما نقوله، لأن عدداً كبيراً من الناس قد قتلوا، وأعتقد أنه من الخطأ وغير الإنساني أن نصفق لعملية أسفرت عن مثل هذه النتائج"، ثم انسحب من الجلسة اعتراضاً على عدم إعطائه وقتاً كافياً ومساوياً لبيريز².

¹ موقع البي بي سي العربي، "تركيا: إسرائيل يجب أن تمنع من دخول الأمم المتحدة"، الجمعة 16 يناير 2009، تم الوصول إليه بتاريخ 2014/12/1

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7834000/7834713.stm

² مركز الزيتونة للدراسات والمعلومات، قسم الأرشيف والمعلومات، تقرير رقم (17)، تركيا والقضية الفلسطينية، بيروت، لبنان، 2010، ص47.

3- الاعتداء الإسرائيلي العسكري على سفن كسر الحصار التركية المتجهة لغزة : خاصة

ما حدث يوم (31 مايو/آيار 2010) على ظهر السفينة مرمرة واستشهاد تسعة أترك على أيدي كوماندوز إسرائيلي ، وهي العملية التي أشاد بها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، حيث وصف أوردوغان الهجوم في خطاب له أمام البرلمان التركي قائلاً: "إن ضمير الإنسانية تلقى واحداً من أشد الجروح على مر العصور"، وأنه "يستحق كافة أشكال اللعن" و"سقوطاً من الناحية الإنسانية وتهوراً حقيراً" و"إرهاب دولة" محذراً "إسرائيل" من ألا تحاول "اختبار صبر تركيا أو مواكبتها"، وشدد أوردوغان على أن تركيا لن تدير ظهراً للشعب الفلسطيني أو لقطاع غزة¹.

كما قامت الحكومة التركية آنذاك باستدعاء السفير التركي لدى تل أبيب، وإلغاء ثلاث مناورات عسكرية متفق عليها مع إسرائيل، ودعت تركيا مجلس الأمن لاجتماع طارئ لمناقشة الهجوم على السفينة، وتم إلغاء جميع المباريات التي كان من المفروض أن يشترك فيها منتخب تركيا للشباب لكرة القدم والموجود في إسرائيل وقتها، ودعوة مجلس حلف الناتو إلى اجتماع طارئ².

كما قاطعت تركيا مؤتمراً لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول السياحة الذي عُقد في إسرائيل خلال شهر أكتوبر (2010) احتجاجاً على عقده في المدينة المقدسة. وقد وضعت تركيا شروطاً لعودة العلاقات إلى طبيعتها مع إسرائيل، على رأسها الاعتذار الرسمي عن حادثة الهجوم، ودفع التعويضات لأهالي الضحايا، والموافقة على تشكيل لجنة تحقيق دولية محايدة³.

ولقد كان الموقف التركي أكثر فاعلية في رفض الحصار والعمل على كسره، وأصبحت تركيا مسرحاً للعديد من النشاطات والفعاليات الإسلامية المساندة للشعب الفلسطيني، فعلى سبيل المثال:

¹ مركز الزيتونة للدراسات والمعلومات، مرجع سبق ذكره، ص3.

² المرجع السابق، ص4.

³ المرجع نفسه.

نظم الأتراك - وبتأييد رسمي علني - العديد من الفعاليات المناصرة للفلسطينيين، والمؤيدة لرفع الحصار عن غزة، من بينها مظاهرات ومهرجانات، وجمع تبرعات وإرسال مساعدات... إلخ. ولم يقتصر الدعم الذي أبدته تركيا تجاه الفلسطينيين في قطاع غزة على الجانب السياسي، بل تعداه إلى الدعم الإنساني، من خلال افتتاح أفرع لمؤسسات الإغاثة التركية في غزة؛ منها: جمعية "ياردمللي" في غزة، التي تقوم بكفالة 4500 أسرة غزية، وتقدم الخدمات الإغاثية التي تشمل تقديم المساعدات في المواسم والأعياد، وشهر رمضان والحوادث الطارئة، حيث أن هذه المشاريع بدأت مع بداية الحرب الإسرائيلية على غزة أواخر 2008. ومن هذه المؤسسات أيضاً مؤسسة هيئة الإغاثة الإنسانية التركية بغزة، حيث وصل مجموع ما قدمته هذه المؤسسة من مساعدات إلى 25 مليون يورو في سنة 2009¹.

يستنتج الباحث مما سبق أن دعم السلطة الفلسطينية من قبل الحكومة التركية تجسد في معظمه على الدعم الإعلامي المعنوي والدعم المادي غير الرسمي، ولم يوثق أن هناك نوع من المساعدات المادية الرسمية المباشرة لموازنة السلطة الفلسطينية، مع وجود مساعدات إنسانية عينية، تجسدت بتبرعات من الشعب التركي وبعض المؤسسات والجمعيات الأهلية، وهناك مساهمات ملموسة في مجال البنية التحتية خصوصاً في المجال الطبي والتعليمي، من خلال بناء بعض المؤسسات كالمستشفيات والمدارس على امتداد الضفة الغربية وقطاع غزة.

2.2.4 الدعم الإسلامي غير الرسمي للقضية الفلسطينية من خلال الهيئات والمنظمات

إلى جانب الدعم الرسمي، هناك العشرات بل المئات من المنظمات الإسلامية غير الرسمية، مثل الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية² التي تختص في العمل الخيري، ومن أهم لجانها

¹ أحمد حسين الشيمي، تركيا والقضية الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010، ص59.

² اللجان الخيرية في الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية،

² http://www.iico.org/iicolive/InnerPageContent.aspx?Pg_id=2&Pg_dtl_id=16، تم الوصول إليه بتاريخ 2015/3/28.

لجنة فلسطين التي أنشأت في 15-6-1988 لتقديم الدعم الخيري لأبناء فلسطين في كافة أوجه الحياة من خلال¹:

- تعزيز روح التضامن الإسلامي للشعب الفلسطيني في معاناته المعيشية.
- تنفيذ المشاريع الإنتاجية وبرامج التنمية الاجتماعية والصحية.
- وتقديم العون الأكاديمي والمادي لطلبة العلم في فلسطين.
- الاهتمام بالتراث والمقدسات الإسلامية والمعالم التاريخية للقدس الشريف.

وتقدم اللجنة برامجه ومشاريعها في فلسطين والدول التي يتواجد فيها الفلسطينيون ذوي الحاجة لدعم برامجهم التنموية: المملكة الأردنية الهاشمية - الجمهورية اللبنانية - اللاجئين الفلسطينيين في كالسودان واليمن والعراق، ومن أهم برامج ومشاريع اللجنة : بناء وترميم المساجد - ترميم وصيانة المصلى المرواني - تبليط ساحات المسجد الأقصى - سقيا الأقصى - شد الرحال للمسجد الأقصى المبارك - مشروع الأنصار لكفالة الأسر الفلسطينية الفقيرة - مشروع الرعاية الشاملة للأيتام - بناء المستشفيات والمراكز الصحية - توفير الأجهزة الطبية - دعم صندوق المريض الفقير - كفالة طلبة العلم الجامعيين - دعم إنشاء المدارس - تجهيز الفصول الدراسية والمختبرات العلمية وتوزيع الحقيبة المدرسية، وهناك أيضا منظمة الاغاثة الإسلامية التي تهتم بتقديم الدعم للشعب الفلسطيني في مجالات الصحة والتغذية والتعليم ودعم سبل العيش ورعاية الطفولة والاغاثة والطوارئ والمياه والصرف الصحي.

وهناك أيضاً لجنة زكاة المناصره للشعب الفلسطيني وهي مؤسسة أردنية تأسست بمبادرة خيرة من بعض رجال الأعمال وأهل الخير لتقديم العون والمساعدة للشعب الفلسطيني في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس.²

¹ موقع منظمة الاغاثة الاسلامية، <http://www.irpal.ps/irpal/ar-sector-28> ، تم الوصول بتاريخ 30-3-2015.

² موقع لجنة زكاة المناصرة للشعب الفلسطيني، <http://www.monasara.org/ar/who-we-are> ، تم الوصول إليه بتاريخ 29-3-2015.

ومن الجمعيات الاسلامية الداعمة للشعب الفلسطيني اللجنة السعودية لإغاثة الشعب الفلسطيني وهي جمعية اسلامية تنشط في دول الخليج العربي لجمع التبرعات ومتابعة وصولها إلى مستحقيها في فلسطين لإغاثة الشعب الفلسطيني¹.

وهناك أيضا جمعية الأقصى² التي تأسست بالجمهورية اليمنية في 1990/12/29م كأول جمعية يمنية تطوعية خيرية لخدمة الأقصى والقدس وفلسطين، وجدير بالذكر أن جمعية الأقصى تصنف عربياً وإسلامياً في المركز الأول من حيث الدعم الشعبي لفلسطين في تقديم الدعم الإغاثي والإنساني والتموي للشعب الفلسطيني. وتقوم الجمعية بتنفيذ حملات جمع التبرعات الثابتة والطارئة ودعم المشروعات الخيرية في فلسطين ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان والأردن، مثل:

– مشاريع المسجد الأقصى المبارك والقدس الشريف.

– مشروع كفالة الأيتام ومشروع كفالة الأسر الفقيرة واسر الشهداء.

– المشاريع الاغاثية والتنمية.

– المشاريع التعليمية والصحية.

– مشاريع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان والأردن.

¹ موقع اللجنة السعودية لاغاثة الشعب الفلسطيني

² موقع جمعية الأقصى الخيرية http://insanonline.net/charity_detail.php?id=89، تم الوصول اليه بتاريخ 2015-3-30.

² موقع جمعية الأقصى الخيرية <http://www.aqsaorg.com/index.php?page=intro&id=3>، تم الوصول اليه بتاريخ 2015-3-29.

إلى جانب ذلك فقد تأسست العديد من الحملات واللجان الشعبية لمساندة فلسطين ومنها على سبيل المثال الحملة الشعبية المغاربية لمساندة فلسطين التي تهدف إلى تسيير قافلات إلى قطاع غزة¹.

وفي الأردن أطلقت العديد من الحملات لاغاثة ودعم الشعب الفلسطيني منها على سبيل المثال حملة "أغيثوا غزة" التي أطلقها مجمع النقابات الأردنية حيث جمعت مبالغ مالية تصل إلى 600 ألف دينار وأدوية ومستلزمات طبية تصل إلى 1.5 مليون دينار، وتم التبرع بـ 1500 وحدة دم، جميعها وصلت للقطاع².

وفي السعودية نظمت الحملة السعودية لاغاثة الشعب الفلسطيني في العام 2010 وسيّرت قافلة إلى قطاع غزة تكونت من 32 شاحنة تحمل 750 طناً من الطحين وهي الشحنة الأولى من منحة قدرها 2,000 طن من الطحين تبلغ قيمتها 2 مليون دولار . وتشير البيانات أنه ومنذ عام 2009، ساهمت الحملة السعودية لإغاثة الشعب الفلسطيني في قطاع غزة بأكثر من 10 مليون دولار لدعم جهود الإغاثة في كل من غزة والضفة الغربية³.

وفي مصر كان هناك العديد من القوافل الاغاثية التي تنظمها الحملة الشعبية لدعم الشعب الفلسطيني بقطاع غزة. ففي العام 2014 توجهت قافلة تضم 5 شاحنات محملة بالأدوية والأجهزة الطبية تقدر قيمتها بأكثر من 2 مليون و 300 ألف جنيه (نحو 321 ألف دولار)⁴.

¹ موقع المقالات، العاهل المغربي يرعى حملة لدعم الشعب الفلسطيني،

<http://articles.islamweb.net/media/index.php?page=article&lang=A&id=3985>، تم

الوصول إليه بتاريخ 2015-4-1

² صحيفة الغد الأردني: النقابات تطلق حملات لعون الشعب الفلسطيني في غزة، بتاريخ 2014-8-15.

³ موقع وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين، قافلة من الطحين مقدمة من الحملة السعودية لإغاثة الشعب

الفلسطيني في غزة، موقع الاونروا <http://www.unrwa.org/ar/newsroom/features>، تم الوصول

إليه بتاريخ 2015-4-1

⁴ صحيفة رأي اليوم، انطلاق قافلة اغاثية مصرية من القاهرة إلى قطاع غزة، بتاريخ 2014-7-24.

ومن الجدير ذكره أن هذه الحملات وهذا الدعم غير موثق في الموازنات الفلسطينية المختلفة، وغير مشار إليه في أية تقارير حكومية وكل ما هو موجود عبارة عن أخبار ومقالات على شبكة الانترنت وفي الصحف اليومية.

3.4 الأزمات المالية للسلطة الفلسطينية

إن الأزمات المالية التي تعصف بالسلطة الفلسطينية هي أزمات قديمة جديدة تتجدد باستمرار، نتيجة لعوامل كثيرة، نوجزها في ما يلي:

أولاً- بروتوكول باريس الاقتصادي:

لقد كان من أول الأخطاء التي اقترفتها السلطة الفلسطينية توقيع بروتوكول باريس الاقتصادي، كملحق اقتصادي لاتفاقيات أوسلو عام 1993م، إذ ألحقت هذه الاتفاقية الاقتصادية الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، وجعلته خاضعا للقرار الإسرائيلي، وحرمت السلطة الفلسطينية من حق تحصيل الجمارك الخاصة بالبضائع الواردة إلى أراضيها¹.

بعد 21 عاما على توقيع البروتوكول الاقتصادي مع الاحتلال، يكشف لنا عن الآثار والنتائج التالية:²

1- إن الآثار السلبية التي تسببت بها اتفاقية باريس الاقتصادية لم تقتصر فقط على الجانب المالي والاقتصادي للسلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني، بل طالت مختلف جوانب الحياة الفلسطينية من خلال الارتباط القصري للاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الاسرائيلي.

2- إن اتفاقية باريس امتدت في آثارها الكارثية لتضع مستقبل السلطة الفلسطينية كله على المحك، وخصوصا في ظل اعتماد السلطة وأجهزتها الإدارية والأمنية بشكل تام على إفرازات ومخرجات الاتفاقية بعيدا عن أي قدرة ذات علاقة بالتمويل الذاتي.

¹ مركز الدراسات العالمية، الأزمة المالية للسلطة، اتفاقيات مجحفة.. إدارة خاطئة.. وحلول غائبة، فرع غزة، فلسطين، 2013، ص2.

² المرجع السابق، ص ص3-4

3- إن قيادة السلطة لم تضع في وارد قراراتها وسياساتها تعديل اتفاقية باريس، واستمرت في التعامل مع الاتفاقية رغم مساوئها البالغة وسلبياتها الكبرى، وكأن شيئاً لم يكن. من هنا يتبين أن التوقيع على بروتوكول باريس الاقتصادي شكل خطأً سياسياً واقتصادياً بكل معنى الكلمة وخلف أسوأ الآثار والانعكاسات على الاقتصاد الفلسطيني الناشئ وعلى مجمل الحياة الوطنية الفلسطينية.

ثانياً: الخضوع لشروط الدول المانحة:

ارتكبت السلطة الفلسطينية خطأً آخرًا، تمثل بوضع سلتها المالية بالكامل في أيدي الدول المانحة، التي أخذت على عاتقها تمويل النفقات الخاصة بالسلطة منذ نشأتها، ولم توفر لنفسها مصادر تمويل ذاتية وموضوعية ببناء اقتصاد فلسطيني مستقل تجنبها الحصول على أموال الدول المانحة التي يتم ضخها وفقاً لأجندة سياسية معينة. فإذا خضعت السلطة للاملاءات الأمريكية والإسرائيلية نجد أن الأموال تصل للسلطة لتمويل ميزانيتها، أما إذا كان هناك تعثر سياسي، فقد كانت الأموال تستخدم كورقة ضغط على السلطة للخضوع للإملاءات الأمريكية والإسرائيلية.

وتوالت المؤتمرات التي عقدتها الدول المانحة، واعتقد القائمون على السلطة الفلسطينية أن وضع السلطة المالية لن يتأثر واستكانوا للوعود والتطمينات الصادرة عن الدول المانحة التي تهيمن عليها الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وبنت السلطة خططها وبرامجها المختلفة على أساس ذلك¹.

وعند تقييم علاقة السلطة الفلسطينية بالدول المانحة يقود إلى النتائج الآتية:

1- إن السلطة تغاضت عن الدور السياسي الحقيقي الذي تلعبه الدول المانحة إزاء الوضع الفلسطيني والقضية الفلسطينية، وطبيعة المهام التي تؤديها على الساحة الفلسطينية لجهة إلزام وتقييد السلطة بالمحددات والوظائف المنوطة بها، والذي حدّد لها وفق اتفاقيات أوصلو وملحقاتها الأمنية.

¹ وائل سعد، دراسة: قراءة نقدية في تجربة السلطة الوطنية الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2013/2/19، بيروت، ص15.

2- إن السلطة تغاضت عن الأجندة الخاصة المرتبطة بالمال الذي تقدمه الدول المانحة، وحقيقة كونه مالا سياسيا يهدف إلى تحقيق أغراض محددة وأهداف خاصة على الساحة الفلسطينية، وأن هذا المال لا يصب إلا في خانة مصالح الدول المانحة التي تشكل الدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، عمودها الفقري، وسرعان ما يتوقف إذا ما حادت السلطة عن دورها الوظيفي ووجهتها السياسية المرسومة لها.

3- إن السلطة خضعت بشكل كبير لإرادة وأجندات الدول المانحة التي تعاملت مع الشأن المالي الفلسطيني من منظورها الخاص، وتولت تحديد أموال الدعم ومجالات الصرف والإنفاق المرتبطة بها، ولم تحاول تغيير المعادلة التي حكمت علاقتها المالية مع الدول المانحة، أو إرساء أسس وأصول وطنية لمنع تحكم المانحين في القرار المالي الفلسطيني الرسمي.

4- إن علاقة السلطة بالدول المانحة لم تقم على الندية أبداً، بل كانت علاقة تبعية بشكل كامل حيث كانت السلطة تستجدي الدول المانحة للوفاء بتعهداتها المالية كي لا تقع السلطة في أزمات مالية.

ثالثاً: إدارة السلطة الفلسطينية الخاطئة لأموال المساعدات الخارجية:

لقد أساءت السلطة الفلسطينية إدارة الأموال التي تدفقت عليها، وأهدرت الكثير من مواردها المالية في مجالات إنفاق غير سليمة لم تُعَرِّها قيادة السلطة أدنى اهتمام طيلة المراحل الماضية، ولم تدرك مدى الخطورة المترتبة عليها إلا بعد إقدام الدول المانحة على تقنين وصول الأموال إليها، بموازاة توقف حكومة الاحتلال عن تحويل أموال المقاصة إلى السلطة، ما أثقل كاهل ميزانية السلطة وأدخلها نفق الأزمة التي تعاني فصولها الحادة هذه الأيام¹.

¹ ماهر الطباع: " الأزمة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية إلى متى؟"، موقع دنيا الوطن، نشر بتاريخ 12-11-2012، <http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/2763662.html>، تم الوصول إليه بتاريخ 26-11-2014.

ومن خلال تقييم إدارة السلطة الفلسطينية لأموال الدول المانحة يمكن تشخيص مظاهر كثيرة للهدر المالي الذي وقعت فيه السلطة يتمثل فيما يلي:¹

1- قلة الرقابة على أوجه الصرف والإنفاق في وزارات السلطة ومؤسساتها الرسمية.
2- انعدام الشفافية: فلا زالت هناك الكثير من الأسئلة ذات الصلة بنقص المعلومات، وعدم الوضوح الكامن في البيانات التي تعرضها وزارة المالية في السلطة، ما يتعارض مع أسس المصادقية والشفافية .

3- الفساد المالي: يعتبر الفساد المالي الذي استشرى في جميع مؤسسات ووزارات السلطة أحد أهم الأسباب المفضية إلى الأزمات المالية التي عانت وتعاني منها السلطة الفلسطينية، ومما لاشك فيه أن مستوى الفساد المالي الذي أصاب معظم مؤسسات السلطة، وانعدام محاسبة الفاسدين الذين نهبوا الكثير من المقدرات المالية التابعة للسلطة، لعب دورا هاما في التأثير على الوضع المالي للسلطة وإحداث آثار تراكمية تضافرت مع بقية العوامل وصولا إلى الأزمة المالية، كما إن ديوان الرقابة المالية والإدارية التابع للسلطة الفلسطينية أصدر أكثر من مرة تقارير تبين بوضوح حجم ومستوى الفساد المالي داخل مؤسسات ووزارات السلطة المختلفة دون أن تتخذ السلطة بحقها أي إجراء يُذكر.²

4- تضخم موازنة الأجهزة الأمنية: يبدو تضخم حصة الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية من الموازنة السنوية سببا هاما من أسباب الأزمات المالية للسلطة الفلسطينية، إذ تشير الأرقام الرسمية التي عرضتها وزارة المالية التابعة للسلطة إلى أن الأجهزة الأمنية تستهلك قرابة 30% من أصل الموازنات السنوية، بما يزيد عن حصتي الصحة والتعليم مجتمعتين، وهي نسبة كبيرة للغاية تترك آثارها البالغة على الوضع المالي العام للسلطة الفلسطينية ومجالات الصرف والإنفاق الأخرى.

¹ وائل سعد: مرجع سبق ذكره، ص16.

² ماهر الطباع: مرجع سبق ذكره.

5- الإسراف في نثرات كبار المسؤولين: حيث لم تفلح كل دعاوى التقشف المالي في وضع حد لسياسة الإسراف المالي بشأن نثرات كبار المسؤولين في السلطة، فلا زالت النثرات الخاصة بكبار المسؤولين من وزراء ووكلاء مساعدين ومدراء عامين ترهق كاهل ميزانية السلطة ووضعها المالي رغم عمليات التحجيم والتقنين التي طرأت عليها مؤخراً عقب تصاعد حدة الأزمة المالية والصعوبات التي واجهت السلطة في صرف رواتب موظفيها.

6- التوسع في التعيينات والترقيات: أن توسع وزارات السلطة في سياسة التعيينات والترقيات منذ نشأتها وحتى اليوم قد شكل عنصراً هاماً محفزاً للأزمة المالية التي تجلت أكثر ما تكون في صعوبة توفير الرواتب لعشرات الآلاف من الموظفين المدنيين والعسكريين¹.

4.4 الدعم العربي والإسلامي للقضية الفلسطينية (2005-2013) :

يستعرض هذا الجزء من الدراسة التحليل المالي لفترة الدراسة للدعم العربي والإسلامي الذي تلقتة السلطة الفلسطينية، وذلك لمعرفة حقيقة الدعم العربي للسلطة الفلسطينية في فترة الدراسة.

وقبل البدء في تحليل هذه المبالغ ينوّه الباحث أن الأرقام الواردة هي أرقام وزارة المالية الفلسطينية، وبالتالي فإن أي دعم خارج إطار السلطة الفلسطينية لا يدخل ضمن هذا التحليل.

1.4.4 الدعم والمساعدات العربية في الفترة ما بين (2005 - 2006)

بدأت الأزمة المالية الفلسطينية في العام 2005 أي قبل فوز حركة حماس في الانتخابات في 25 يناير/ كانون الثاني 2006 وتكليفها بتشكيل الحكومة الفلسطينية برئاسة إسماعيل هنية، حيث ظهرت الخلافات بين السلطة الفلسطينية والدول المانحة في مؤتمر المانحين الذي عُقد في

¹ المرجع نفسه.

نهاية العام 2005، ولقد تحجبت الدول المانحة آنذاك بأن الجانب الفلسطيني خالف ما اتفق عليه بخصوص أوجه صرف هذه المساعدات، كما اعترض المانحون على ارتفاع فاتورة الرواتب في السلطة نظراً لالتزامها فيما سبق بعدم رفع هذه الفاتورة من خلال زيادة أعداد الموظفين في القطاع العام، ولكنها لم تلتزم بما وعدت به¹.

وحمل العام (2006) تطورات سياسية جسيمة أدخلت السلطة الفلسطينية في أزمات وتحديات، لذا جاءت نتائج الانتخابات لتعلن فوز مرشحي حركة حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي، الأمر الذي أدى إلى تشكيل الحكومة الفلسطينية العاشرة من أعضاء ومناصرين لحركة حماس وحدها بعد فشل المفاوضات الائتلافية، وبعدها نفذ المجتمع الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة سلسلة من الاجراءات أدت إلى مقاطعة ومحاصرة الحكومة الفلسطينية الجديدة، وقطعت المساعدات عنها، وتم تعليق كافة وسائل الاتصال معها من قبل المجتمع الدولي. كما قامت الإدارة الأمريكية بتهديد البنوك الفلسطينية والعربية والدولية كي لا ترسل الأموال إلى الحكومة الفلسطينية المنتخبة. ومن جانبه أقر الكونغرس الأمريكي قانوناً يمنع تقديم المساعدات إلى السلطة الفلسطينية في محاولة لدفع الشعب الفلسطيني للانقلاب على خياره الديمقراطي، بل وأعلنت الإدارة الأمريكية رفضها القاطع لقيام قطر بدفع رواتب الموظفين الفلسطينيين العاملين في وزارتي التربية والتعليم العالي والصحة، معتبرة ذلك خرقاً للاتفاقيات الدولية².

من جانبه فرض الاتحاد الأوروبي على حركة المقاومة الإسلامية حماس شروطاً لاستمرار تدفق المساعدات، ارتبطت بالاعتراف بالدولة الاسرائيلية، وإدانة الأعمال الارهابية، والتخلي عن المقاومة. ومع أن هذا الحصار على الشعب الفلسطيني وعلى حكومته لم يكن بقرار من مؤسسة دولية وإنما هو قرار اسرائيلي - أمريكي بالأساس، إلا أن الدول العربية خضعت له، فعلى الرغم من تبرع بعض الدول للجامعة العربية بمبالغ مالية لدعم السلطة الفلسطينية، إلا أن تلك الأموال بقيت في حسابات الجامعة العربية مجمدة بحجة عدم وجود آلية لنقلها للسلطة

¹ محمد أبو مصطفى: "دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية، دراسة تحليلية مقارنة عن الفترة من 1999-2008"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009، ص121.

² عبد الرحمن أبو عرفة وآخرين: التحول الديمقراطي في فلسطين، التقرير العام (9) لسنة 2006،، الملتنقى الفكري العربي، القدس، 2007، ص14.

الفلسطينية مبررة ذلك بعدم موافقة المصارف على تحويل الأموال لأراضي السلطة الفلسطينية خشية العواقب¹.

الجدول رقم (4) حجم المساعدات المختلفة التي تلقتها السلطة في الأعوام ما بين 2005-2006 (المبلغ بالمليون دولار)

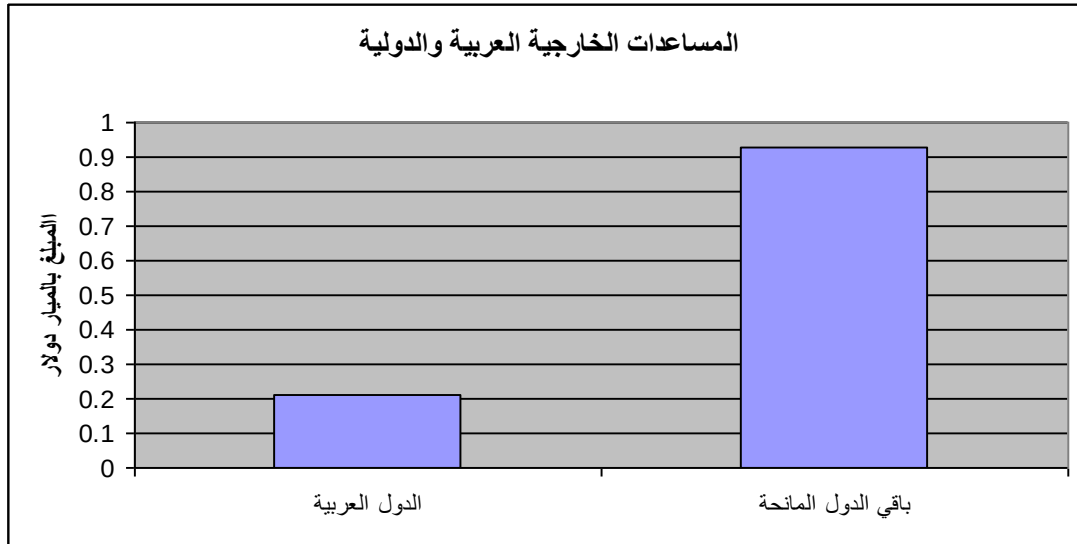
الرقم	السنة		البلدان الأوروبية	الدول العربية	البلدان الآسيوية	دول أمريكا الشمالية	جهات أخرى	المجموع السنوي
1	2005	الالتزام	777.46	205.382	101.82	260.28	79.97	1424.912
		المصرف	675.58	209.87	45.54	149.98	67.04	1148.02
2	2006	الالتزام	1338.44	386.38	68.47	33.83	148.38	1975.52
		المصرف	887.64	192.44	54.39	60.46	123.13	1318.06

المصدر: تم تجميع المبالغ الواردة في هذا الجدول من خلال الموقع الإلكتروني لوزارة المالية الفلسطينية.

يُلاحظ من الجدول السابق أن العام 2005 شهد تراجعاً في قيمة المساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية، إذ لم يتم تنفيذ التزامات الدول المانحة، فمثلاً دول أمريكا الشمالية (بما فيها الولايات المتحدة) التزمت بـ(260.28) بينما صرفت فعلياً (149.98)، وكذلك الأمر بالنسبة للدول الأوروبية التي التزمت بـ(777.46) مليون دولار وصرفت منهم (675.58) مليون دولار فقط، وحذت حذوها البلدان الآسيوية التي وعدت بـ(101.82) مليون دولار وصرفت منها (45.54) مليون دولار فقط.

أما الدول العربية فقد أشارت الأرقام أنها التزمت بمبلغ (205.382) مليون دولار، وما صرفته فعلياً كان (209.87) مليون دولار في زيادة ملحوظة عما التزمت به، وكان هذا يشكل دعماً من الدول العربية لتغطية الاحتياجات الفلسطينية الطارئة. والشكل رقم (1) الآتي يوضح التزامات الجهات العربية مقابل الجهات المانحة الدولية.

¹ صندوق النقد الدولي: إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، الضفة الغربية وغزة، أداء المالية العامة في عام 2006، مارس، 2007، ص2.



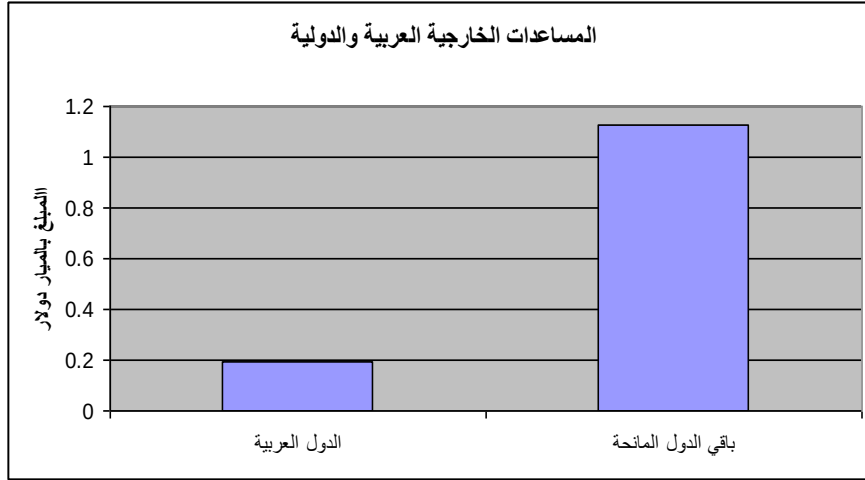
شكل رقم (1) مقارنة التزامات الدول العربية مقابل الجهات الدولية المانحة في العام 2005

المصدر: من إعداد الباحث

وبالانتقال إلى العام 2006 نلاحظ أن الدول المانحة قامت بالتعهد بدفع مبالغ تقدر بـ(1975.52) دولاراً، أما ما قامت بصرفه فعلياً لخزينة السلطة الفلسطينية فكان (1318.06) دولاراً، الأمر الذي زاد من الضغوطات على الحكومة الفلسطينية الجديدة. ومن الجدير ذكره أن قيمة ما التزمت به الدول العربية في العام (2006) هو (386.38) مليون دولار، وأن ما قامت بصرفه فعلياً لخزينة السلطة الفلسطينية كان (192.44) مليون دولار فقط، ويرجع الباحث هذا التراجع للضغط على حكومة حماس بشكل غير مباشر للاذعان لاتفاقيات السلام والمضي قدماً فيها وبالتالي امتنعت الكثير من الدول المانحة ومنها بعض الدول العربية عن تقديم المساعدات لوزارة المالية في حكومة اسماعيل هنية، واستمر الأمر كذلك حتى انتقل ملف المنح والمساعدات من وزارة المالية لتصبح إدارته من قبل مكتب رئيس السلطة الفلسطينية الذي قام بتشكيل حكومة تسيير أعمال في الضفة الغربية (الحكومة العاشرة)، ومن ثم حكومة الدكتور سلام فياض (الحكومة الحادية عشرة) وأعاد ملف المنح والمساعدات الى الإدارة العامة للعلاقات الدولية والمشاريع التابعة لوزارة المالية¹.

¹الأزمة المالية للسلطة: اتفاقيات مجحفة.. إدارة خاطئة.. وحلول غائبة، مركز الدراسات العالمية، فرع غزة، فلسطين، 2013، ص6.

والشكل رقم (2) الآتي يوضح التزامات الجهات العربية مقابل الجهات المانحة الدولية.



شكل رقم (2) مقارنة التزامات الدول العربية مقابل الجهات الدولية المانحة في العام 2006

المصدر: من إعداد الباحث

يلاحظ مما سبق أن الدول العربية خلال الأعوام (2005) و(2006) ساهمت في تقديم المساعدات الخارجية للسلطة الفلسطينية، بما نسبته (18.2%) في العام (2005)، وما نسبته (14.6%) من المساعدات في العام (2006)، وهذه النسب من وجهة نظر الباحث غير كافية ، ولا تستطيع أن تُغني السلطة الفلسطينية عن مساهمات باقي الدول المانحة.

2.4.4 الدعم والمساعدات العربية في الفترة ما بين (2007-2010)

يوضح الجدول التالي حجم المساعدات التي تلقتها السلطة الفلسطينية سواء من الدول العربية أو من دول العالم في الفترة ما بين (2007-2010)، مع تفصيل لحصة كل دولة عربية في هذه المساعدات.

الجدول رقم (5) حجم ومصادر المساعدات المختلفة التي تلقتها السلطة في الأعوام ما بين 2007-2010 (المبلغ بالمليون دولار)

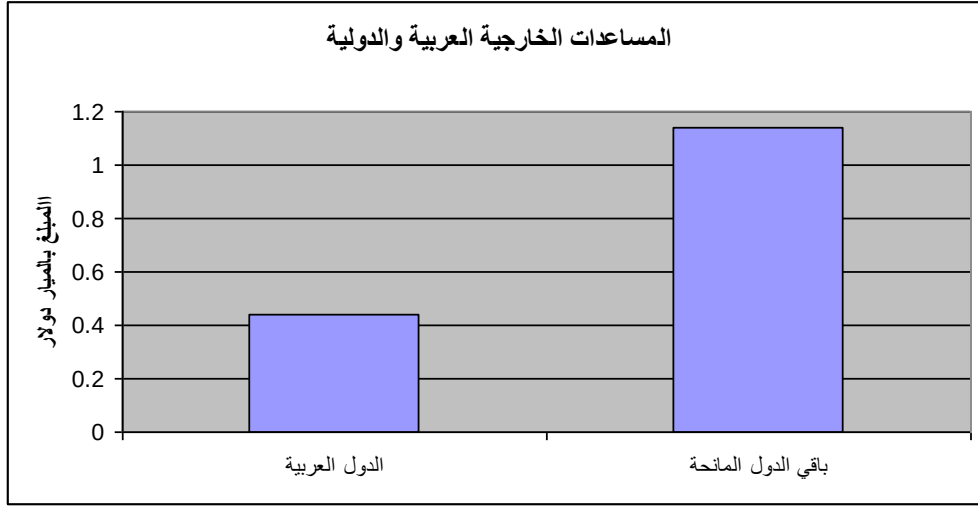
الدولة	2007	2008	2009	2010
السعودية	\$127,704,197	\$234,053,786	\$241,056,731	\$145,633,071
الإمارات	\$110,000,000	\$134,221,750	\$173,930,947	\$42,906,703
الجزائر	\$52,799,969	\$62,943,959	\$25,969,871	\$29,574,309
الكويت	\$33,415,814	–	–	–
العراق	\$10,000,000	–	–	–
قطر	\$110,076,873	–	–	\$9,658,120
مصر	–	\$14,628,676	\$17,831,750	\$7,895,200
عمان	–	–	\$2,909,431	–
الجامعة العربية	–	\$99,895	–	–
مجموع المساعدات العربية	443.997	\$445,948,066	\$461,698,730	\$235,667,403
مجموع المساعدات الخارجية	1654.18	1763.0	1355.0	1277.0

يُلاحظ من الجدول السابق أنه في العام (2007) الذي شهد وجود الحكومة الحادية عشرة برئاسة سلام فياض تم التعهد بمبلغ (1585.89) دولاراً، وتم الالتزام بمبلغ أكبر من هذا المبلغ (1654.18) دولاراً، وذلك رغبة من الدول المانحة في إنجاح الحكومة الفلسطينية الجديدة بقيادة سلام فياض ودفع عملية السلام للأمام.

ومن الجدير ذكره أن الدول العربية في العام (2007) التزمت بمبلغ (454.15) مليون دولاراً، وأن ما قامت بصرفه فعلياً كان قريباً مما التزمت به (443.997) مليون دولاراً.

يلاحظ أن ست دول عربية قامت بتقديم الدعم المادي للسلطة الفلسطينية في العام 2007، وهي السعودية والإمارات والجزائر والكويت والعراق وقطر، وقد احتلت المملكة العربية السعودية الصدارة في تقديم الدعم المادي للسلطة الفلسطينية بمبلغ قدره (\$127,704,197) دولاراً أمريكياً، أي ما نسبته (28.7%) من مجموع الدعم المقدم للسلطة، تلاها دولة قطر، ومن ثم الإمارات العربية المتحدة.

ولتوضيح ذلك قام الباحث بعمل شكل بياني لتوضيح التزامات الجهات العربية مقابل الجهات المانحة الدولية، وذلك على النحو الآتي.



شكل رقم (3) مقارنة التزامات الدول العربية مقابل الجهات الدولية المانحة في العام 2007
المصدر: من إعداد الباحث

يلاحظ مما سبق أن الدول العربية خلال العام (2007) ساهمت في تقديم المساعدات الخارجية للسلطة الفلسطينية، بما نسبته (27.18%) من المساعدات في العام (2007)، وهذه النسبة من وجهة نظر الباحث غير كافية ، ولا تستطيع أن تُعني السلطة الفلسطينية عن مساهمات باقي الدول المانحة، مع ملاحظة أن هذه النسبة ازدادت في عام 2007 نظراً لرغبة بعض الدول العربية في دعم السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية لمواجهة الانقسام الداخلي الفلسطيني.

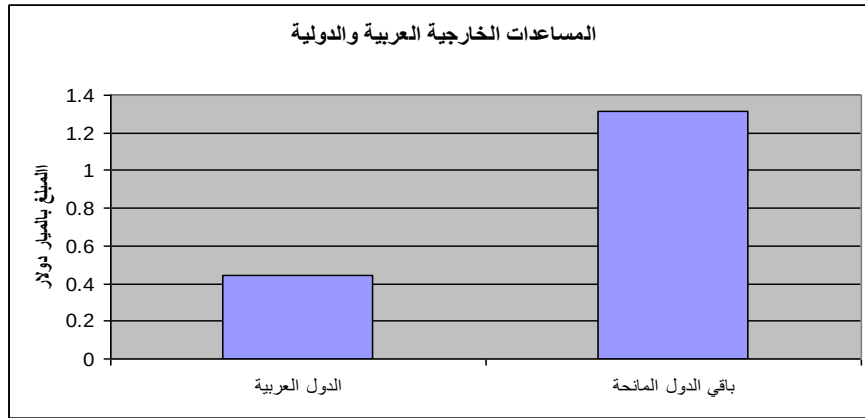
وفي العام (2008) استمر الدعم الخارجي لحكومة سلام فياض ووصل إلى مستوى قياسي من الدعم الخارجي للموازنة حيث بلغت (1.763) مليار دولار لدعم حكومة سلام فياض لتقويض المقاومة، حيث ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية بمبلغ (300) مليون دولار، تلاها البنك الدولي الذي قدم مبلغ (283) مليون دولار.

ولقد ورد في إحصائيات وزارة المالية الفلسطينية للعام 2008 أن الدعم العربي المقدم للسلطة الفلسطينية قد بلغ (\$445,948,066) دولاراً أمريكياً توزعت بين الدول العربية، حيث استمرت السعودية في صدارة الدول الداعمة والمساعدة للسلطة الفلسطينية بمبلغ قدره

(\$234,053,786) دولاراً أمريكياً بنسبة مئوية بلغت (52.5%) من مجموع الدعم العربي المقدم للسلطة الفلسطينية، تلتها الإمارات العربية المتحدة، ومن ثم الجزائر، ومن ثم مصر، وأخيراً جامعة الدول العربية.

ويلاحظ في هذا العام (2008) غياب كل من الكويت والعراق وقطر عن دعم السلطة الفلسطينية، وظهور مصر كطرف داعم للسلطة الفلسطينية. وكان الدعم القطري يصل إلى قطاع غزة في هذه السنة عبر المنح وليس لموازنة السلطة الفلسطينية في رام الله. وظهر الدور القطري في دعم حماس بشكل أكبر أثناء العدوان على غزة عام 2008 حين أقامت الدوحة مؤتمراً لدعم غزة، ومشاريع إعادة الإعمار، وحضره الرئيس السوري والرئيس الإيراني وأعضاء المكتب السياسي لحركة حماس¹.

ويلاحظ مما سبق أن حجم الدعم العربي للسلطة الفلسطينية يعادل (25.3%) من مجموع الأموال المقدمة للسلطة الفلسطينية كمساعدات خارجية في العام 2008. ولقد قام الباحث بعمل مقارنة بين التزامات الجهات العربية تجاه السلطة الفلسطينية مقابل الجهات المانحة الدولية في العام 2008، وذلك كما في الشكل التالي:



شكل رقم (4) مقارنة التزامات الدول العربية للسلطة الفلسطينية مقابل الجهات الدولية المانحة في العام 2008

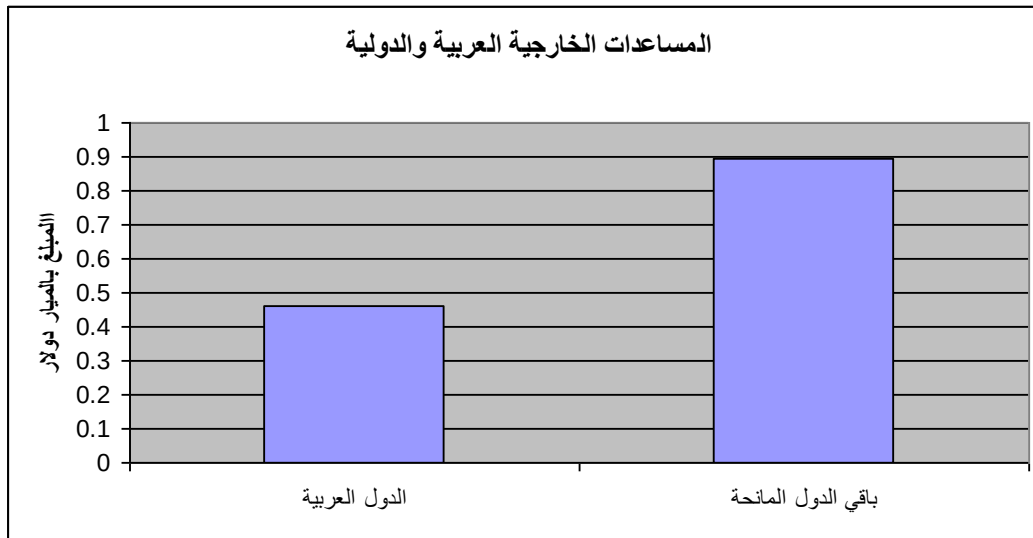
المصدر: من إعداد الباحث

¹ بسام صلاح، مستقبل العلاقات بين قطر وحماس، موقع البوابة نيوز، نشر بتاريخ 2014/3/2، <http://www.albawabhnews.com/11844>، تم الوصول اليه بتاريخ 2015-1-2.

أما في العام 2009 وصل حجم الدعم الدولي للسلطة الفلسطينية إلى (1.355) مليار دولار¹، وقد بلغ الدعم العربي المقدم للسلطة الفلسطينية وذلك حسب إحصائيات وزارة المالية الفلسطينية للعام 2009 ما يقارب (\$461,698,730) مليون دولار أمريكي توزعت بين الدول العربية، حيث لوحظ يلاحظ أن المملكة العربية السعودية احتفظت بالدعم الأكبر للسلطة الفلسطينية وهي الجهة الأكثر دعماً من بين جميع الجهات المانحة العربية بمبلغ إجمالي (\$241,056,731) دولاراً، ونسبة مئوية بلغت (52.2%)، تلتها الإمارات العربية المتحدة، ومن ثم الجزائر ومصر وأخيراً سلطنة عمان.

ويلاحظ أن الدول العربية ساهمت بما نسبته (34.1%) من مجموع الدعم الخارجي المقدم للسلطة الفلسطينية في العام 2009.

ولقد قام الباحث بعمل مقارنة بين التزامات الجهات العربية تجاه السلطة الفلسطينية مقابل الجهات المانحة الدولية في العام 2009، وذلك كما في الشكل التالي:



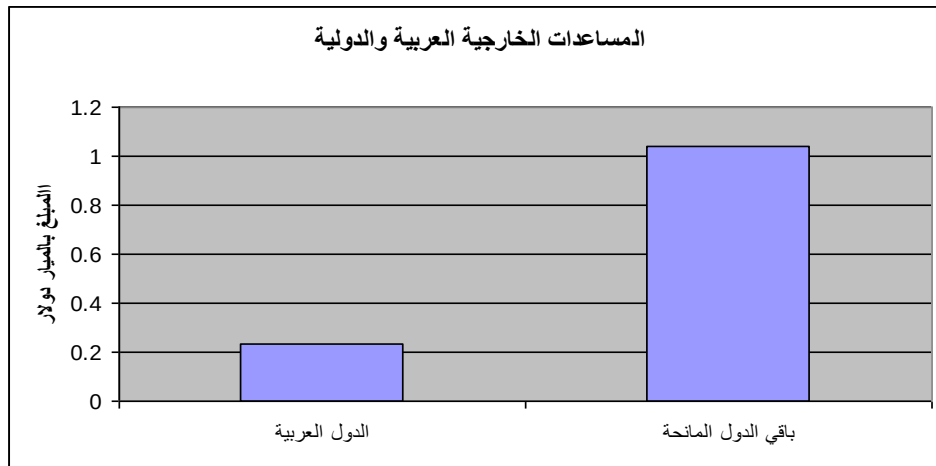
شكل رقم (5) مقارنة التزامات الدول العربية مقابل الجهات الدولية المانحة في العام 2009
المصدر: من إعداد الباحث

¹ أنظر: وزارة المالية الفلسطينية، التطورات المالية وتقرير الربع الرابع ومراجعة لأداء سنة 2009، صدر في 23 مارس 2010، ص 9-10.

وفي العام 2010 بلغ مجموع الدعم الدولي المقدم للسلطة الفلسطينية (1.277) مليار دولار1، ويعود النقص في الدعم الخارجي إلى الانخفاض في الدعم العربي لموازنة السلطة الفلسطينية، حيث انخفضت المساعدات العربية لتصل إلى 235.6 مليون دولار، إذ لم تجدد الدول العربية مساهماتها المالية2، وربما كان هذا الأمر يتعلق بالضغط الأمريكية عليها. وقد بلغ الدعم العربي المقدم للسلطة الفلسطينية وذلك حسب إحصائيات وزارة المالية الفلسطينية للعام 2010 ما يقارب (\$235,667,403) دولاراً أمريكياً توزعت بين الدول العربية، حيث لوحظ أن السعودية استمرت في تقديم حصة الأسد من الدعم للسلطة الفلسطينية بمبلغ إجمالي قدره (\$145,633,071) مليون دولار أمريكي أي ما نسبته (61.8%) من قيمة الدعم المقدم للسلطة، ومن ثم الإمارات العربية المتحدة، تلتها الجزائر، وقطر، وأخيراً جمهورية مصر العربية.

ويلاحظ أن الدول العربية ساهمت بما نسبته (18.45%) من مجموع الدعم الخارجي المقدم للسلطة الفلسطينية في العام 2010.

ولقد قام الباحث بعمل مقارنة بين التزامات الجهات العربية تجاه السلطة الفلسطينية مقابل الجهات المانحة الدولية في العام 2010، وذلك كما في الشكل التالي:



شكل رقم (6) مقارنة التزامات الدول العربية مقابل الجهات الدولية المانحة في العام 2010

المصدر: من إعداد الباحث

¹ ديفيد ماكوفسكي: تتبع النمو الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة (2007-2011)، معهد واشنطن، 27 ديسمبر، 2011، ص2.

² وزارة المالية الفلسطينية، التطورات المالية: تقرير الربع الثاني ومنتصف العام لسنة 2010، 25 أغسطس 2010، رام الله، ص2.

1.2.4.4 شبكة الأمان المالية العربية:

إن الفاتورة المالية الشهرية للحكومة الفلسطينية تبلغ ثلاثمائة مليون دولار شهرياً، من مبلغ مئة وثلاثين مليون دولار من أموال الضرائب التي تجبها إسرائيل لحساب السلطة الفلسطينية، إضافة إلى الإيرادات المحلية لموازنة السلطة، والتي لا تزيد على ستين مليون دولار شهرياً، أما الباقي فيأتي من المساعدات الخارجية التي غالباً ما تكون مرتبطة بالموقف الأمني وتطورات العملية السياسية، إلى جانب أن أموال الضرائب التي تجبها إسرائيل لحساب السلطة غالباً لا يتم تحويلها إلا بعد مفاوضات وحجج إسرائيلية بزعم دعم السلطة لما تسميه بالإرهاب¹.

وعليه فقد تدخلت جامعة الدول العربية، حيث دانت الإجراءات الإسرائيلية باحتجاز أموال الضرائب الفلسطينية، باعتبار ذلك القرار عقاباً جماعياً للشعب الفلسطيني، إضافة إلى أنه عبث بالقوانين والالتزامات الدولية، ولم تكتفي الجامعة العربية بإدانة هذا القرار الإسرائيلي، بل دعت أعضائها من الدول العربية إلى المصادقة على ما يسمى بشبكة الأمان المالية للسلطة الفلسطينية، وذلك في القمة العربية في سرت في العام (2010)، حيث أقرت جامعة الدول العربية آنذاك إنشاء ("شبكة أمان) عربية للفلسطينيين، في حال تعرضهم لأزمة مالية خانقة، ناتجة عن حجب إسرائيل لأموال المقاصة، بحيث تبلغ قيمة شبكة الأمان نحو 100 مليون دولار شهرياً وأكدت عليها القمم اللاحقة التي عقدت في العاصمة السعودية الرياض وكذلك القمة التي عقدت في الكويت.

ولكن للأسف فإن الدول العربية لم تلتزم بتقديم هذا المبلغ الذي التزمت به كشبكة أمان مالية للسلطة الفلسطينية، رغم مرور أكثر من أربعة سنوات على تبنيه. كما أنها لم تلتزم بتقديم ما وعدت به في نفس القمة حيث تعهدت بدفع مبلغ خمسمائة مليون دولار لدعم القدس والمقدسيين والمحافظة على المسجد الأقصى².

وتستطيع الدول العربية إن أرادت، تقديم شبكة الأمان المالية هذه على وجه السرعة، حيث أنها تمتلك احتياطات ضخمة من الأموال في البنوك الغربية، علماً أن دعم العرب للشعب الفلسطيني ليس منة ولا تفضلاً بل واجب، ذلك لأن هذا الشعب بصموده يدافع عن مقدسات

¹ راجع أبو عصب، أين شبكة الأمان العربية، صحيفة القدس الفلسطينية، بتاريخ 2015/1/24، ص7.

² المرجع نفسه.

العرب والمسلمين، ويحافظ على عروبة المدينة المقدسة ومسجدها الأقصى المبارك، الذي هو ليس للشعب الفلسطيني وحده، بل لكل العرب والمسلمين.

إن الأزمة الاقتصادية الخائفة التي تعيشها السلطة الفلسطينية بحاجة إلى تفعيل شبكة الأمان العربية، خاصة وإن الحكومة الفلسطينية عاجزة عن توفير الموارد المالية الضرورية لسد العجز في موازنتها، وهذا العجز مستمر منذ سنوات عديدة، ولا شك أن الإجراءات الإسرائيلية تشكل عائقاً أمام تحقيق أي تقدم اقتصادي، وتتمثل تلك الإجراءات فيما تفرضه إسرائيل من قيود على حرية التنقل والحركة، ومنع البضائع الفلسطينية من الوصول إلى الأسواق الخارجية، والقيود المشددة التي تفرضها على الفلسطينيين لمنعهم من استغلال الموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية، كذلك فإن حركة حماس برفضها تقديم فواتير المقاصة على البضائع التي يستوردها قطاع غزة عبر إسرائيل يؤدي إلى خسارة حكومة السلطة الفلسطينية مبالغ طائلة، حيث إن تلك الفواتير ما زالت متراكمة، وتذهب لصالح الحكومة الإسرائيلية بدلاً من أن تذهب إلى خزينة السلطة الفلسطينية¹.

إن حل الأزمة المالية الفلسطينية إنما هي تعود لأمر خارجة عن قدرة السلطة الفلسطينية، وقد قامت الحكومات الفلسطينية بعدة إصلاحات مالية، ولكنها لم تحل الضائقة المالية، ولا شك أن حل هذه الأزمة يقتضي إجراءات عربية تتمثل في تفعيل شبكة الأمان العربية للسلطة الفلسطينية.

2.2.4.4 خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية (2008-2010)

جاء التفكير بخطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية بعد المواجهات التي حصلت بين حركتي فتح وحماس في قطاع غزة في العام (2007) لذا وضعت حكومة الطوارئ الفلسطينية خطة لمدة ستة أشهر، ثم بدأ توسيع نطاق التخطيط لثلاثة أعوام في خطة التنمية متوسطة المدى التي أصبحت تعرف فيما بعد بخطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية، وكان الهدف من هذه الخطة تحقيق التنمية في المجتمع الفلسطيني وتحسين الخدمات المقدمة للمواطن الفلسطيني، وذلك من خلال القطاعات الفرعية (البنية التحتية، والاقتصاد، والقطاع الاجتماعي، والحكم الرشيد)، وخلال مؤتمر باريس في 17 كانون الأول من عام 2007 الذي كان حول (بناء دولة فلسطينية: نحو السلام والرخاء)، تعهدت الجهات المانحة بتقديم ما يزيد على (7.7) مليار دولار أمريكي لخطة

¹ راجع أبو عصب، مرجع سبق ذكره، ص7

الثلاث سنوات. وما يهمنا في هذا الصدد بيان الجهات الممولة لخطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية (2008-2010)، حيث يبين الجدول الآتي توزيع التعهدات لخطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية¹.

جدول (6) توزيع التعهدات لخطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية حسب مجموعة الدول المانحة

الدول المانحة	التعهدات (بالمليون دولار)	النسبة المئوية
الدول الأوروبية بما فيها الاتحاد الأوروبي	4093	53.1%
أمريكا الشمالية	839	10.9%
الدول العربية	1524	19.8%
الدول الأخرى	411	5.3%
المنظمات الدولية	843	10.9%
المجموع	7710	100%

المصدر: السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التخطيط، 2008.

يُلاحظ من الجدول السابق أن الدعم العربي بلغ 19.8% من مجموع الدعم المقدم في هذه الفترة (2008-2010)، كما يُلاحظ غياب الدعم الرسمي الإسلامي من الدول الإسلامية غير العربية.

3.4.4 الدعم والمساعدات العربية في الفترة ما بين (2011-2013)

يوضح الجدول التالي حجم المساعدات التي تلقتها السلطة الفلسطينية سواء من الدول العربية أو من دول العالم في الفترة ما بين (2011-2013)، مع تفصيل لحصة كل دولة عربية في هذه المساعدات.

¹ السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التخطيط الفلسطيني، خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010، 30 أبريل، 2008، ص3.

الجدول رقم (7) حجم ومصادر المساعدات المختلفة التي تلقتها السلطة في الأعوام ما بين 2011-2013 (المبلغ بالمليون دولار)

الدولة	2011	2012	2013
السعودية	175.78	105.23	254
الإمارات	41.20	85.40	46.15
الجزائر	50.560	26.19	29.10
الكويت	-	-	-
العراق	-	26.3	26.42
قطر	-	29.93	8.12
مصر	1.660	3.29	6.21
عمان	9.78	-	5
الجامعة العربية	-	-	-
مجموع المساعدات العربية	278.98	276.342	375
مجموع المساعدات الخارجية	951.324	943.842	1328.0

يُلاحظ من الجدول السابق أن مجموع الدعم الدولي المقدم للسلطة الفلسطينية في العام 2011 بلغ ما يقارب (951.324) مليون دولار¹، حيث توزعت المساعدات المالية ما بين مساعدات عربية ومساعدات دولية وتمويل تطويري وذلك على النحو الآتي:

الجدول رقم (8) المساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية في العام 2011

الجهة المانحة	المبلغ
المنح العربية	278.890
المنح الدولية	672.434
المجموع	951.324

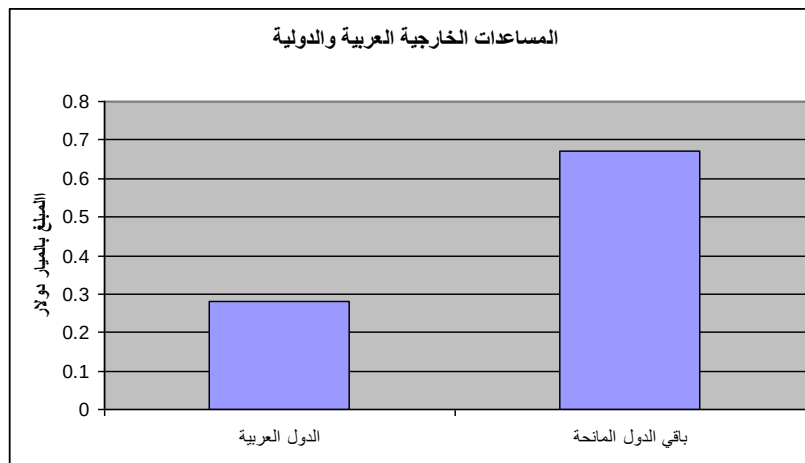
¹ وزارة المالية الفلسطينية، التقرير المالي الشهري لشهر كانون أول 2011، رام الله، فلسطين، ص8.

و يلاحظ أن الدعم الخارجي كان أكبر بكثير من الدعم العربي، إذ توزع الدعم الخارجي ما بين الولايات المتحدة الأمريكية (50) مليون دولار، والاتحاد الأوروبي ب(278.35) مليون دولار، والبنك الدولي بمبلغ (329.94) مليون دولار، كما ساهمت فرنسا بمبلغ (14.16) مليون دولار.

أما الدعم العربي المقدم للسلطة الفلسطينية وذلك حسب إحصائيات وزارة المالية الفلسطينية للعام 2011 فقد بلغ ما يقارب (278.890) مليون دولار أمريكي توزعت بين الدول العربية، حيث لوحظ أن السعودية استمرت في تقديم حصة الأسد من الدعم للسلطة الفلسطينية بمبلغ إجمالي قدره (175.78) مليون دولار أمريكي أي ما نسبته (63%) من قيمة الدعم العربي المقدم للسلطة، ومن ثم الجزائر فالإمارات العربية المتحدة، تلتها سلطنة عمان، وأخيرا جمهورية مصر العربية.

ويلاحظ أن الدول العربية ساهمت بما نسبته (29.31%) من مجموع الدعم الخارجي المقدم للسلطة الفلسطينية في العام 2011.

ولقد قام الباحث بعمل مقارنة بين التزامات الجهات العربية تجاه السلطة الفلسطينية مقابل الجهات المانحة الدولية في العام 2011، وذلك كما في الشكل التالي



شكل رقم (7) مقارنة التزامات الدول العربية مقابل الجهات الدولية المانحة في العام 2011
المصدر: من إعداد الباحث.

وفي العام 2012 فقد بلغ مجموع الدعم الدولي المقدم للسلطة الفلسطينية ما يقارب (943.842) مليون دولار¹، حيث توزعت المساعدات المالية ما بين مساعدات عربية ومساعدات دولية وذلك على النحو الآتي:

الجدول رقم (9) المساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية في العام 2012:

المبلغ	الجهة المانحة
276.342	المنح العربية
667.5	المنح الدولية
943.842	المجموع

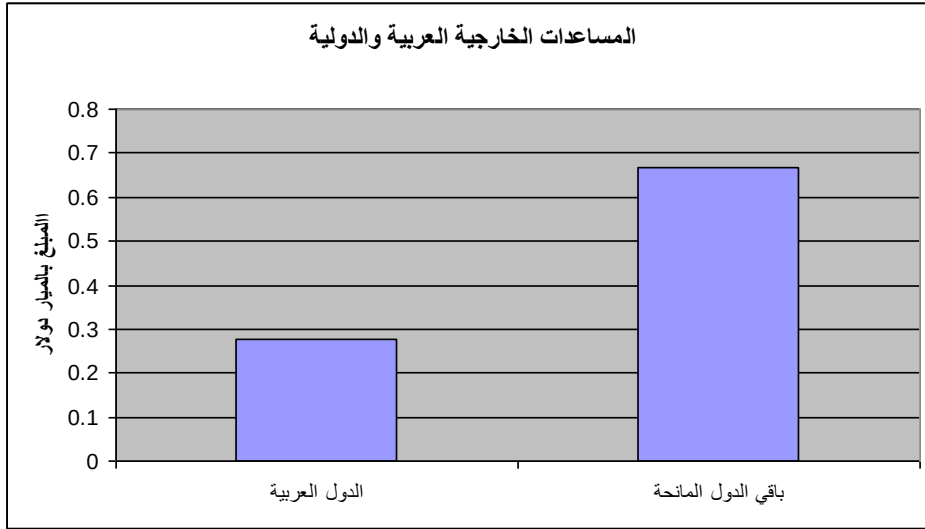
يلاحظ أن الدعم الخارجي كان أكبر بكثير من الدعم العربي، إذ توزع الدعم الخارجي ما بين البنك الدولي بمبلغ (427.71) مليون دولار، والاتحاد الأوروبي بمبلغ (215.131) مليون دولار، كما ساهمت فرنسا بمبلغ (24.657) مليون دولار.

أما الدعم العربي المقدم للسلطة الفلسطينية بحسب إحصائيات وزارة المالية الفلسطينية للعام 2012 فقد بلغ ما يقارب (276.342) مليون دولار أمريكي توزعت بين الدول العربية، حيث لوحظ أن السعودية استمرت في تقديم حصة الأسد من الدعم للسلطة الفلسطينية بمبلغ إجمالي قدره (105.23) مليون دولار أمريكي أي ما نسبته (38%) من قيمة الدعم العربي المقدم للسلطة، ومن ثم الامارات العربية المتحدة، تلتها قطر، فالجزائر، فالعراق، وأخيراً جمهورية مصر العربية.

ويلاحظ أن الدول العربية ساهمت بما نسبته (29.28%) من مجموع الدعم الخارجي المقدم للسلطة الفلسطينية في العام 2012.

ولقد قام الباحث بعمل مقارنة بين التزامات الجهات العربية تجاه السلطة الفلسطينية مقابل الجهات المانحة الدولية في العام 2012، وذلك كما في الشكل التالي.

¹ وزارة المالية الفلسطينية، التقرير المالي الشهري لشهر كانون أول 2012، رام الله، 2012. ص10



شكل رقم (8) مقارنة التزامات الدول العربية مقابل الجهات الدولية المانحة في العام 2012:

المصدر: من إعداد الباحث.

وأخيراً في العام 2013 بلغ مجموع الدعم الدولي المقدم للسلطة الفلسطينية ما يقارب (1.328) مليار دولار¹، فقد توزعت المساعدات المالية ما بين مساعدات عربية ومساعدات دولية وتمويل تطويري وذلك على النحو الآتي:

الجدول رقم (10) المساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية في العام 2013:

المبلغ	الجهة المانحة
375	المنح العربية
953	المنح الدولية
1.328	المجموع

يلاحظ أن الدعم الخارجي كان أكبر بكثير من الدعم العربي، إذ توزع الدعم الخارجي ما بين أمريكا (340) مليون دولار، والاتحاد الأوروبي ب(243) مليون دولار، والبنك الدولي بمبلغ (308.19) مليون دولار، كما ساهمت فرنسا بمبلغ (24.46) مليون دولار، ومن ثم روسيا بمبلغ (9.53) مليون دولار، وتبرعت الهند بمبلغ مليون دولار.

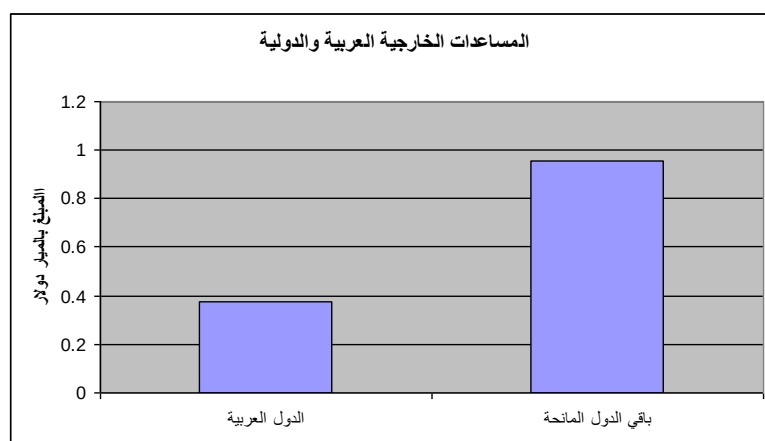
أما الدعم العربي المقدم للسلطة الوطنية الفلسطينية وذلك حسب إحصائيات وزارة المالية الفلسطينية للعام 2013 فقد بلغ ما يقارب (375) مليون دولار أمريكي توزعت بين الدول

¹ وزارة المالية الفلسطينية، التقرير المالي الشهري لشهر كانون أول 2013، رام الله، فلسطين، ص10.

العربية، حيث لوحظ أن السعودية استمرت في تقديم حصة الأسد من الدعم للسلطة الفلسطينية بمبلغ إجمالي قدره (254) مليون دولار أمريكي أي ما نسبته (67.73%) من قيمة الدعم المقدم للسلطة، ومن ثم الإمارات العربية المتحدة، فالجزائر ومن ثم العراق، ومن ثم قطر، ومن ثم جمهورية مصر العربية، وأخيرا سلطنة عمان.

ويلاحظ أن الدول العربية ساهمت بما نسبته (28.23%) من مجموع الدعم الخارجي المقدم للسلطة الفلسطينية في العام 2013.

والشكل الآتي رقم (9) يوضح التزامات الجهات العربية مقابل الجهات المانحة الدولية في العام 2013.



المصدر: من إعداد الباحث.

الجدول رقم (11) مساهمة كل دولة في المساعدات العربية للسلطة الفلسطينية في الفترة ما بين (2007-2013)¹

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	الجهة المانحة
254	105.23	175.78	145,633,071	241,056,731	234,053,786	127,704,197	المملكة العربية السعودية
46.15	85.40	41.20	42,906,703	173,930,947	134,221,750	110,000,000	الإمارات العربية المتحدة
29.10	26.19	50.560	29,574,309	25,969,871	62,943,959	52,799,969	الجزائر
-	-	-	-	-	-	33,415,814	الكويت
26.42	26.3	-	-	-	-	10,000,000	العراق
8.12	29.93	-	9,658,120	-	-	110,076,873	قطر
6.21	3.29	1.660	7,895,200	17,831,750	14,628,676	-	مصر
5	-	9.78	-	2,909,431	-	-	عمان
375	276.342	278.98	235,667,403	461,698,730	445,948,066	443.997	المجموع

ملاحظة: الأرقام في الجدول السابق من منزلة المليون وبعملة الدولار الأمريكي.

يتضح من الجدول السابق أن جميع الدول التي ساهمت في الدعم العربي كانت دول نفطية باستثناء جمهورية مصر العربية التي كانت تذهب معظم مساعداتها على الأدوية والأغذية. ويلاحظ من الجدول السابق أن السعودية احتلت المركز الأول في دعم السلطة الفلسطينية، ومن ثم الإمارات العربية المتحدة، بينما جاءت الجزائر في المرتبة الثالثة. وفيما يلي يورد الباحث ملخصاً لحجم المساعدات العربية والإسلامية التي تلقتها السلطة الفلسطينية مقارنة بالمساعدات الدولية خلال فترة الدراسة (2005-2013).

¹ لم يستطع الباحث الحصول على مساهمة كل دولة في العامين 2005 و 2006 نظراً لأنها غير متوفرة في وثائق وزارة المالية الفلسطينية.

الجدول (12) يبين حجم المساعدات المختلفة التي تلقتها السلطة في الأعوام ما بين 2005-
2013 (المبلغ بالمليون دولار)

السنة	الدول العربية	المساعدات الدولية	نسبة المساعدات العربية إلى المساعدات الدولية
2005	209.87	1148.02	%18.28
2006	192.44	1318.06	%14.60
2007	449.68	1654.18	%27.18
2008	445.948	1763.0	%25.3
2009	461.699	1355	%34.1
2010	235.6	1277	%18.45
2011	278.890	951.324	%29.31
2012	276.342	943.842	%29.27
2013	375	1328	%28.23
المجموع	2925.469	11738.43	%24.92

المصدر: من إعداد الباحث

يُلاحظ من الجدول السابق أن المساعدات الدولية ككل خلال فترة الدراسة من عام (2005-2013) بلغت (11738.43) مليون دولار. أما الدول العربية فقد قدمت مساعدات للسلطة الفلسطينية خلال فترة الدراسة (2005-2013) وصلت إلى (2925.469) مليون دولار أي ما نسبته (24.92%) أي ما يقارب ربع احتياجات السلطة الفلسطينية من الدعم الخارجي.

الفصل الخامس

5. مناقشة النتائج والتوصيات:

يستعرض الباحث فيما يلي أهم نتائج الدراسة بعد اجراء الدراسة التحليلية للمساعدات العربية والاسلامية الرسمية منها وغير الرسمية لمعرفة ما اذا كان بإمكان السلطة الفلسطينية الاعتماد على هذه المساعدات للاستغناء عن المساعدات الدولية.

1.5 النتائج:

- لقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، وذلك على النحو الآتي:
- فشلت السلطة الفلسطينية بعد عشرين عاماً على نشأتها في بناء اقتصاد وطني مستقل وشفاف. فقد عانى الوضع الاقتصادي للسلطة الفلسطينية من خلل هيكلي مزمن، كان أسبابه الفجوة الواسعة بين الإنفاق الجاري والإيرادات المحلية، واعتماد الجزء الأكبر من إيرادات السلطة على مصدرين غير موثوق بهما وهما أموال المقاصة التي تحولها إسرائيل للسلطة، والمساعدات الخارجية، الأمر الذي أدى إلى أن تعيش السلطة الفلسطينية دائماً على حافة الأزمة الاقتصادية .
 - إن محدودية الموارد لدى السلطة الفلسطينية، جعل من المساعدات العربية والإسلامية مورداً مالياً هاماً، للقيام بأنشطتها المختلفة، خاصة في ظل الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وفي ظل الاتفاقيات الاقتصادية وخاصة "اتفاقية باريس الاقتصادية التي عززت من تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي.
 - تستقبل السلطة الفلسطينية المساعدات العربية والإسلامية في أكثر من صورة، فهناك المساعدات النقدية التي تأتي إما على هيئة منح مالية مباشرة لدعم خزانة السلطة، أو عبر تمويل المشاريع التنموية، وهناك مساعدات غير نقدية مثل تقديم الأدوية والأغذية، أو تقديم التدريب وبرامج التطوير، وتوفير المتطوعين والخبراء في الوزارات والمؤسسات.

- تأتي المساعدات الخارجية بشكل عام إما مشروطة، أي لتحقيق أهداف سياسية معينة، أو مساعدات غير مشروطة، وفي الحالة الفلسطينية وبالرغم من كثرة المساعدات من قبل الدول المانحة إلا أنها كانت تهدف بشكل عام إلى تحقيق أهداف سياسية، وليست أهدافاً تنموية حقيقية، فمعظم هذه المساعدات كان يتم إنفاقها في مشاريع ليست تنموية ولا تقوم على تشغيل الأيدي العاملة الفلسطينية، بل كانت تصب في صالح المشاريع الاستهلاكية أو تلك المشاريع التي تقوم بتشغيل المواطنين بشكل مؤقت، ومن خلال البحث اتضح أن المساعدات العربية والإسلامية كانت في الكثير من الأحيان مساعدات لسد العجز في الموازنة الناتجة عن عدم وفاء الدول المانحة بتعهداتها المالية تجاه السلطة.
- اتسم الموقف العربي الرسمي بالسلبية من موضوع بناء الاقتصادي الفلسطيني واستمرار الافتقار إلى سياسة عربية واضحة لدعم مباشر لعملية التحول الفلسطيني وإعادة البناء، واكتفاء معظم الدول العربية المقدمة للعون المالي، بالإسهام المحدود عبر الدول المانحة، وفي إطار البرنامج والتوجهات التي تحددها تلك الدول، وتنفيذها من خلال الأطر، والقنوات الدولية، وفقاً للسياسات والبرامج والأولويات التي تقرها تلك المؤسسات.
- وبالرجوع إلى حجم المساعدات خلال فترة الدراسة يتضح ما يلي¹:
- في العام (2005) تعهدت الدول العربية بمبلغ (205.382) مليون دولار، وما صرفته فعلياً كان (209.87) مليون دولار في زيادة عما التزمت به، وكان هذا يشكل دعماً من الدول العربية لتغطية الاحتياجات الفلسطينية الطارئة في تلك الفترة. فيما كان الدعم الكلي المقدم من جميع الجهات المانحة (1148.02) مليون دولار ، وبالنظر إلى موازنة السلطة للعام (2005) يتضح أن إجمالي النفقات في هذا العام قد بلغ (2.2810) مليار دولار، أما إجمالي صافي الإيرادات فبلغ (1.3700) مليار دولار، أي أن هناك عجزاً مقداره (-911) مليون دولار ، وبالنظر إلى المساعدات العربية التي بلغت (209.87) مليون دولار أمريكي يتضح أن السلطة لن تستطيع الاستغناء عن المساعدات الدولية

¹ ملاحظة: مصادر النفقات والإيرادات من التقارير المالية الصادرة عن وزارة المالية (الموقع الإلكتروني)

التي بلغت (1148.02) مليون دولار لأن المساعدات العربية وحدها لا تكفي لسداد العجز في موازنة هذا العام (2005).

- وفي العام (2006) تعهدت الدول العربية بمبلغ (386.38) مليون دولار، وأن ما قامت بصرفه فعليا لخزينة السلطة الفلسطينية كان (192.44) مليون دولار فقط، ويرجع الباحث هذا التراجع للضغط على حكومة حماس بشكل غير مباشر للاذعان لاتفاقيات السلام والمضي قدما فيها، وبالتالي امتنعت الكثير من الدول المانحة ومنها بعض الدول العربية عن تقديم المساعدات لوزارة المالية في حكومة إسماعيل هنية. وبالنظر إلى موازنة السلطة للعام (2006) يتضح أن إجمالي النفقات في هذا العام قد بلغ (1.7070) مليار دولار، أما إجمالي صافي الإيرادات فبلغ (722) مليون دولار، أي أن هناك عجزاً مقداره (-985) مليون دولار ، وبالنظر إلى المساعدات العربية التي بلغت (192.44) مليون دولار أمريكي يتضح أن المساعدات العربية وحدها لا تكفي لسداد العجز في مسودة موازنة العام (2006) التي لم تقدم حتى إلى المجلس التشريعي الفلسطيني، وذلك بسبب استقالة السيد سلام فياض من منصبه وزيراً للمالية لخوض الانتخابات التشريعية الفلسطينية .

- وفي العام (2007) الذي شهد وجود الحكومة الحادية عشرة برئاسة سلام فياض تم التعهد من قبل الجهات المانحة العربية بمبلغ (454.15) مليون دولار، وتم صرف مبلغ (443.997) مليون دولار، نظرا لرغبة الدول العربية في إنجاح حكومة بقيادة سلام فياض ودفع عملية السلام للأمام. وبالنظر إلى موازنة السلطة للعام (2007) يتضح أن إجمالي النفقات في هذا العام قد بلغ (2.8770) مليار دولار، أما إجمالي صافي الإيرادات فبلغ (1.6160) مليار دولار، أي أن هناك عجزاً مقداره (-1.2610) مليار دولار ، وبالنظر إلى المساعدات العربية التي بلغت (443.997) مليون دولار أمريكي يتضح أن المساعدات العربية وحدها لا تكفي لسداد العجز في موازنة العام (2007)، مما يعني أنه لا غنى عن المساعدات الأجنبية.

- استمر الدعم في العام (2008) لحكومة سلام فياض ووصل إلى مستوى قياسي من الدعم الخارجي للموازنة حيث بلغت (1.763) مليار دولار لدعم حكومة سلام فياض لتفويض المقاومة، ولقد ورد في إحصائيات وزارة المالية الفلسطينية للعام (2008) أن الدعم العربي المقدم للسلطة الفلسطينية قد بلغ (\$445,948,066) دولار أمريكي، وبالنظر إلى موازنة السلطة للعام (2008) يتضح أن إجمالي النفقات في هذا العام قد بلغ (3.2727) مليار دولار، أما إجمالي صافي الإيرادات فبلغ (1.7798) مليار دولار، أي أن هناك عجزاً مقداره (-1.4929)، وبالنظر إلى المساعدات العربية في هذا العام التي قاربت (446) مليون دولار أمريكي يتضح أن المساعدات العربية وحدها لا تكفي لسداد العجز في موازنة العام (2008).
- وفي العام (2009) وصل حجم الدعم الدولي للسلطة الفلسطينية إلى (1.355) مليار دولار، وقد بلغ الدعم العربي المقدم للسلطة الفلسطينية ما يقارب (\$461,698,730) دولار أمريكي، وبالنظر إلى موازنة السلطة للعام (2009) يتضح أن إجمالي النفقات في هذا العام قد بلغ (3.1898) مليار دولار، أما إجمالي صافي الإيرادات فبلغ (1.5975) مليار دولار، أي أن هناك عجزاً مقداره (-1.5923) مليار دولار، وبالنظر إلى المساعدات العربية التي قاربت (461.7) مليون دولار أمريكي يتضح أن المساعدات العربية وحدها لا تكفي لسداد العجز في موازنة العام (2009). مما يعني أنه لا غنى عن المساعدات الأجنبية البالغ (1.355) مليار دولار.
- وفي العام (2010) بلغ مجموع الدعم الدولي المقدم للسلطة الفلسطينية (1.277) مليار دولار، ويعود النقص في الدعم الخارجي إلى الانخفاض في الدعم العربي لموازنة السلطة الفلسطينية، حيث انخفضت المساعدات العربية لتصل إلى (235.6) مليون دولار. وبالنظر إلى موازنة السلطة للعام (2010) يتضح أن إجمالي النفقات في هذا العام قد بلغ (3.1017) مليار دولار، أما إجمالي صافي الإيرادات فبلغ (1.9434) مليار دولار، أي أن هناك عجزاً مقداره (-1.1583) مليار دولار، وبالنظر إلى المساعدات العربية التي قاربت (235.6) مليون دولار أمريكي يتضح أن المساعدات

العربية وحدها لا تكفي لسداد العجز في موازنة العام (2010)، مما يعني أنه لا غنى عن المساعدات الأجنبية التي بلغت (1.277) مليار دولار مما يعني ان المساعدات العربية لم تغطي احتياجات السلطة الفلسطينية في العام 2010.

- أما في العام (2011) فقد بلغ مجموع الدعم الدولي المقدم للسلطة الفلسطينية ما يقارب (951.324) مليون دولار، أما الدعم العربي المقدم للسلطة الفلسطينية فقد بلغ ما يقارب (278.890) مليون دولار أمريكي، أي بما نسبته (29.31%) من مجموع الدعم الخارجي المقدم للسلطة الفلسطينية. وبالنظر إلى موازنة السلطة للعام (2011) يتضح أن إجمالي النفقات في هذا العام قد بلغ (3.2154) مليار دولار، أما إجمالي صافي الإيرادات فبلغ (1.9785) مليار دولار، أي أن هناك عجزاً مقداره (-1.2369) مليار دولار ، وبالنظر إلى المساعدات العربية التي بلغت (278.89) مليون دولار أمريكي يتضح أن المساعدات العربية وحدها لا تكفي لسداد العجز في موازنة العام (2011)، مما يعني أنه لا غنى عن المساعدات الأجنبية.

- وفي العام (2012) بلغ مجموع الدعم الدولي المقدم للسلطة الفلسطينية ما يقارب (943.842) مليون دولار، أما الدعم العربي فقد بلغ ما يقارب (276.342)، أي بما نسبته (29.28%) من مجموع الدعم الخارجي المقدم للسلطة الفلسطينية في العام 2012. وبالنظر إلى موازنة السلطة للعام (2012) يتضح أن إجمالي النفقات في هذا العام قد بلغ (3.5695) مليار دولار، أما إجمالي صافي الإيرادات فبلغ (2.2099) مليار دولار، أي أن هناك عجزاً مقداره (-1.3596) مليار دولار ، وبالنظر إلى المساعدات العربية التي بلغت (276.342) مليون دولار أمريكي يتضح أن المساعدات العربية وحدها لا تكفي لسداد العجز في موازنة العام (2012)، مما يعني أنه لا غنى عن المساعدات الأجنبية.

- وأخيراً في العام (2013) فقد بلغ مجموع الدعم الدولي المقدم للسلطة الفلسطينية ما يقارب (1.328) مليار دولار، أما الدعم العربي فقد بلغ ما يقارب (375) مليون دولار أمريكي، أي بما نسبته (28.23%) من مجموع الدعم الخارجي المقدم للسلطة

الفلسطينية في هذا العام. وبالنظر إلى موازنة السلطة للعام (2013) يتضح أن إجمالي النفقات في هذا العام قد بلغ (3.4057) مليار دولار، أما إجمالي صافي الإيرادات فبلغ (2.1648) مليار دولار، أي أن هناك عجزاً مقداره (-1.2409) مليار دولار ، وبالنظر إلى المساعدات العربية التي بلغت (375) مليون دولار أمريكي يتضح أن المساعدات العربية وحدها لا تكفي لسداد العجز في موازنة العام (2013)، مما يعني أنه لا غنى عن المساعدات الأجنبية.

- بالنظر الى ما سبق يتضح أن السلطة احتاجت في فترة الدراسة من (2005-2013) الى (26.619) مليار دولار لسداد احتياجاتها من النفقات، بينما كانت إيراداتها المحلية (15.381) مليار دولار، بعجز وصل إلى (11.237) مليار دولار، الأمر الذي أدى إلى احتياج السلطة للمساعدات الخارجية، ولقد كان مجموع الدعم العربي في نفس الفترة (2925.469) مليون دولار، وهذا يؤكد على أن الدعم العربي قد ساهم بشكل جزئي في تعزيز صمود الفلسطينيين وتمسكهم بأرضهم، ومساعدتهم في محاولة بناء الدولة الفلسطينية من خلال تمكينهم سياسياً واقتصادياً، انطلاقاً من خلفيات ومبادئ أخلاقية ودينية وتاريخية وسياسية، ولكنه لا يؤدي أبداً إلى الاستغناء عن الدعم الأجنبي بشكل كلي الذي بلغ (11738.43) مليون دولار، ولقد كان الدعم العربي يمثل (24.92%) من مجموع الدعم الدولي المقدم للسلطة لسداد احتياجاتها.
- كان الدعم العربي موجهاً للقيادة الفلسطينية لتظل ضمن محور الاعتدال العربي ومحاصرة محور الممانعة الفلسطيني وبالذات الحركات الإسلامية التي كان لها بعض الدعم الذي لم يدخل ضمن موازنة السلطة مثل الدعم القطري لحركة حماس الذي كان يصل عبر المنح والذي كان واضحاً أثناء العدوان على غزة عام 2008 حين أقامت الدوحة مؤتمراً لدعم غزة، ومشاريع إعادة الإعمار، وحضره الرئيس السوري والرئيس الإيراني وأعضاء المكتب السياسي لحركة حماس.
- أما الدول الإسلامية فهي أيضاً تدعم القضية الفلسطينية، ولكن الأرقام التي استطاع الباحث التوصل إليها ليست أرقاماً رسمية، وإنما هي تقديرات وجهود بحثية، فمثلاً

قدمت الجمهورية الإسلامية الإيرانية الدعم المالي والعسكري لحركات المقاومة الإسلامية في فلسطين، كما قدمت الدعم لأسر الشهداء ومعالجة الجرحى، كما عقدت العديد من المؤتمرات الداعمة للمقاومة الفلسطينية في مختلف مراحلها، وخصصت جزءاً من الموارد المالية الدينية الإيرانية لمساعدة الفلسطينيين. وعندما فازت حماس قامت إيران بصرف رواتب الموظفين في ثلاث وزارات بقيمة 100 مليون دولار. إضافة للعديد من أوجه المساعدات لأسر الشهداء والأسرى والعاطلين عن العمل وهذا قد يُفسر برغبة إيران في لعب دور على الساحة الفلسطينية وكسب حليف استراتيجي في غزة وهو حركة حماس وتعاطف الشعب الفلسطيني.

- أما المساعدات التركية فلا يوجد ارقام رسمية توضح القيمة الفعلية لها وإن كان الموقف التركي أكثر فاعلية في رفض الحصار والعمل على كسره، حيث تم افتتاح أفرع لمؤسسات الإغاثة التركية في غزة منها: جمعية "ياردملي" في غزة، التي تكفل 4500 أسرة غزية، وتقدم خدمات إغاثية ومساعدات في المواسم والأعياد، ومؤسسة هيئة الإغاثة الإنسانية التركية بغزة، حيث وصل مجموع ما قدمته هذه المؤسسة من مساعدات إلى 25 مليون يورو.
- وأخيراً يمكن القول أن هذه المساعدات لم تحدث التنمية الحقيقية المطلوبة في المجتمع الفلسطيني فقد انصبت معظم أوجه الصرف لهذه المساعدات على الرواتب، حيث شكلت الرواتب والأجور أكثر من 60% من النفقات الجارية، وليس على إنشاء المشاريع التنموية التي تساعد الاقتصاد الفلسطيني في الاستقلال والنمو والنهوض بعيداً عن الاقتصاد الإسرائيلي.

2.5 التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة يوصي الباحث بما يلي:

- دعوة الدول العربية والإسلامية لتقديم دعم مالي للقضية الفلسطينية، حتى تتخلص السلطة الفلسطينية من المساعدات الدولية المشروطة، ويتم ذلك بأن تقدم السلطة تقاريراً دورية ذات شفافية حول مناحي اتفاق هذه المساعدات وتقليل الهدر في النفقات.
- على السلطة أن تسعى لعقد التحالفات الاقتصادية مع الدول العربية والإسلامية، ودعوتها للاستثمار في الأراضي الفلسطينية، وحثها أيضاً على لعب دور أكبر في الضغط على الجانب الإسرائيلي لفك الحصار المالي والاقتصادي عن السلطة، والضغط عليه في حالة حجزه للإيرادات الضريبية والجمركية الفلسطينية، والضغط على إسرائيل للسماح للفلسطينيين باستخدام كافة مواردهم الطبيعية، الأمر الذي سيؤدي إلى تخليص الاقتصاد الفلسطيني من السيطرة الاقتصادية الإسرائيلية.
- ضرورة العمل على استثمار المساعدات العربية والأجنبية لتمويل النفقات الاستثمارية والتطويرية لإنشاء بنية تحتية مستقرة تساعد في زيادة الإيرادات المحلية الفلسطينية. وإنشاء مشاريع إنتاجية بالمشاركة مع القطاع الخاص الفلسطيني لتقليل نسب البطالة في المجتمع الفلسطيني وتوفير فرص العمل.
- ضرورة اتخاذ السلطة الفلسطينية لإجراءات تقشفية لخفض نفقاتها الجارية، خاصة في باب الرواتب والأجور من خلال تنفيذ قانون التقاعد المبكر وتقنين التوظيف العام، و القيام بالمزيد من الإجراءات لزيادة الإيرادات المحلية، كالقيام ببرامج توعية للمواطنين لتوضيح دورهم في دعم الاقتصاد الوطني عبر التزامهم بالضرائب، وزيادة كفاءة العاملين في الإدارات الضريبية لمنع عمليات التهرب الجمركي والتسرب المالي من إيرادات المقاصة، إضافة إلى تحويل موازنة السلطة من ما يُسمى بموازنة البنود إلى ما يُسمى بموازنة البرامج والأداء.
- إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث حول هذا الموضوع وخاصة الدعم الإسلامي نظراً لعدم توفر معلومات مستفيضة عن هذا الموضوع.

المصادر والمراجع

المراجع العربية:

- أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم: (الفيروز ابادي)، لسان العرب، ج24، بيروت، دار صادر، 1994.
- أبو نصر اسماعيل بن حماد الجوهري: الصحاح في اللغة، ط4، بيروت، دار العلم للملايين، 1987.
- أحمد الحيلة: صراع الصلاحيات بين الرئاسة والحكومة الفلسطينية، بيروت : مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2006.
- أحمد السيد النجار: " المساعدات الخارجية للسلطة الفلسطينية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام: مصر (1998).
- أحمد ثابت: الدور السياسي الثقافي للقطاع الأهلي، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 1999.
- أحمد داوود أوغلو: العمق الاستراتيجي.. مكانة تركيا الدولية، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، ط2، 2010.
- أحمد عزات قباجة: الأجهزة الأمنية الفلسطينية، رام الله: معهد الدراسات والبحوث الاقتصادية 'ماس'، 2012..
- جابر أبو ابراهيم: خارطة الطريق، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات الاستشارية، 2007.
- جميل صليبا: المعجم الفلسفي، بيروت، الشركة العالمية للكتاب، 1994.
- جميل هلال: النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1998.
- جورج جبور: البعد العربي للقضية الفلسطينية ، الموسوعة الفلسطينية ، هيئة نشر الموسوعة ، المجلد الخامس ، القسم الثاني .
- حسن سعيد الكرمي: قاموس الهادي، ج2، بيروت، دار لبنان للطباعة والنشر، 1992.
- سيف الدين عبد الفتاح:المساعدات الخارجية والتنمية في العالم العربي، رؤية من منظور عربي واسلامي، القاهرة: دار الكتب، 2001.

- عادل العلي: **المالية العامة والتشريع الضريبي**، ط2، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2008.
- عادل حشيش: **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000.
- عارف العارف: **نكبة فلسطين والفردوس المفقود (1947-1952)** المكتبة العصرية، بيروت 1956م .
- عبد الوهاب، المسيرى: **هجرة اليهود السوفيت، القاهرة**، دار الهلال 1990م.
- عبير محمد ياسين: **العلاقات الإيرانية بدول المواجهة مع اسرائيل**، التقرير الاستراتيجي السنوي، القاهرة، 2001.
- عصام عبد الحميد: **الخطاب الاعلامي للثورة الإيرانية وأثره على العلاقات الخارجية**، القاهرة، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، 2006.
- علي أسعد وطفة: **بين السلطة والتسلط، دراسة تحليلية**، مجلة الفكر السياسي، سوريا، 2003.
- علي الدين هلال ونيفين مسعد : **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير**، بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
- علي بدوان: **العنب والرصاص**، دمشق: دار أطلس للنشر والتوزيع، 2006.
- فريدريك كاجان، **النفوذ الإيراني في المشرق العربي والعراق**، ترجمة صلاح نصرأوي، القاهرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2008.
- محمد اشتية : **الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية . القدس : 1999.**
- محمد بن أبي بكر الرازي: **مختار الصحاح**، ج4. بيروت، مكتبة لبنان، 1986.
- موسى شقير: **المالية العامة**، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2003.
- ميشال نوفل: **عودة تركيا إلى الشرق**، دار الفكر، بيروت، ط2، 2008 .

- ميشال نوفل: موقع العلاقات العربية الايرانية في إطار العالم الاسلامي، والعلاقات الايرانية العربية، الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.
- هاني المصري: الإصلاح الأمني بين جدلية المهنية والشراكة، رام الله: المركز الفلسطيني للإعلام والأبحاث والدراسات، 2010.
- يزيد الصايغ: الكفاح المسلح والبحث عن الدولة ، ط1، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2002 ، بيروت .
- الموسوعة العربية العالمية، ج3، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، 1996.
- رسائل الماجستير:
- خالد هتهت: "موقف ايران تجاه القضية الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو"، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، معهد الدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية، كلية العلوم السياسية، 2010.
- رائدة قنديل: المساعدات الدولية و المجلس التشريعي الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2003.
- ضاوي سرحان: "سياسة ايران الاقليمية تجاه دول الجوار الجغرافي وانعكاساتها على الوطن العربي"، رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2003.
- محمد أبو مصطفى: "دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الفلسطينية، دراسة تحليلية مقارنة عن الفترة من 1999-2008"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة ، 2009.
- محمد أحمد أبو سعدة: السياسة الايرانية تجاه حركات المقاومة الاسلامية في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2012.

- ناهض أبو حماد: التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية في قطاع غزة 2000-2010، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
- نوال محمد عبدالغني خياط: الملك خالد بن عبدالعزيز آل سعود دراسة تاريخية وحضارية (1331-1402هـ / 1911 - 1982م). رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى. الرياض، السعودية. 2009.
- الصحف والمجلات والدوريات:
- إبراهيم إبراش: الثورات العربية وفلسطين: "استعادة البعد القومي أم تعزيز البعد الإسلامي؟". مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 22، عدد 87 (صيف 2011).
- أحمد السيد النجار : " المساعدات الخارجية للسلطة الفلسطينية، مجلة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، (العدد 23) (ربيع الاول 1998).
- سامي مقداد: "الحصار الاسرائيلي والمساعدات الدولية"، مجلة رؤيا، العدد 14، 2002.
- صحيفة رأي اليوم، انطلاق قافلة اغاثية مصرية من القاهرة إلى قطاع غزة، بتاريخ 24-7-2014.
- صحيفة المصري اليوم، "اسرائيل توقف تحويل أموال الضرائب الفلسطينية بسبب المصالحة"، العدد 12885، بتاريخ الأحد 2011/5/1.
- عماد لبد: "تجربة السلطة في استغلال المساعدات الدولية (1994-2003)"، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد (12)، العدد(2)، 2004.
- غازي الصوراني، "حول تطور م. ت. ف. من عام 1968-1974"، مجلة الحوار المتمدن، العدد 2662، بتاريخ 2009/5/30..
- قافلة المساعدات الإماراتية تدخل غزة من معبر رفح، صحيفة الاتحاد في 28 نوفمبر، 2012.

- محمد السعيد عبد المؤمن: " ايران وجيرانها والأزمات الإقليمية"، مجلة دراسات - ترجمات، العدد 24، 2006.
- محمد سعد أبو عامود: "العلاقات العربية - العربية في النصف الثاني من القرن العشرين: الظواهر - الإشكاليات- المستقبل"، مجلة السياسة الدولية، عدد 139، يناير/كانون الثاني 2000م.
- مصطفى اللباد: إيران والقضية الفلسطينية: "مشاعر التضامن وحسابات المصالح". مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 24، عدد 94 (ربيع الاول 2013).
- منى حامد: قراءة وعرض كتاب ايران وقضية فلسطين لعلي أكبر ولايتي، "مجلة الشرق الأوسط"، العدد 3، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، القاهرة، يوليو 2002.
- مها عبد الهادي: "النظام السياسي الفلسطيني بعد الانتخابات التشريعية" 2006، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 34، 2007.
- نصر عبد الكريم: أهمية وسبل جذب الاستثمارات العربية عن طريق اندماج الاقتصاد الفلسطيني بالمحيط العربي، المجلة العربية للتنمية الإدارية"، الجامعة العربية، القاهرة، حزيران، 2004.
- نعيمة أبو مصطفى: المؤسسات المالية لمنظمة التحرير الفلسطينية 1964-1993"، مجلة رؤية، ع 29، شباط 2006.
- وائل الداية: "قياس مدى قدرة العاملين في وزارة المالية على إدارة التمويل الدولي وتوجيهه نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، مجلة الجامعة الإسلامية، عدد (21) مجلد (3)، يناير/كانون الثاني 2006.
- يحيى عياش: موقف ايران من القضية الفلسطينية بعد الثورة الإسلامية، مجلة شؤون شرق أوسط، العدد 10، ابريل 2004.

التقارير:

- الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين: تقرير حول نتائج الحصار وانعكاساته على الطبقة العاملة الفلسطينية، المكتب الإعلامي، غزة 2001/9/28.
- أحمد حسين الشيمي، تركيا والقضية الفلسطينية، تقرير من اعداد مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010،
- أحمد قباجبة: الاستدامة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية، التجربة التاريخية والآفاق المستقبلية، تقرير صادر عن معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس، رام الله، 2012.
- الأزمة المالية للسلطة: اتفاقيات مجحفة.. إدارة خاطئة.. وحلول غائبة، تقرير صادر عن مركز الدراسات العالمية، فرع غزة، فسطين، 2013.
- اسحق ديوان ورضوان شعبان: " تنمية رغم الصعاب ، المسار الانتقالي للاقتصاد الفلسطيني " تقرير صادر عن معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ، والبنك الدولي .
- البنك الدولي، " التقرير السنوي " ، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 1997.
- التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2010، مركز الزيتون للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010.
- تقرير البنك الدولي، تقرير المراقبة الدولية بعنوان: "أزمة المالية العامة، الآفاق الاقتصادية: الحاجة الملحة إلى الترابط الاقتصادي بين المناطق الفلسطينية"، سبتمبر، 2012.
- تقرير البنك الدولي، تقرير المراقبة الدولية بعنوان: "أزمة المالية العامة، الآفاق الاقتصادية: الحاجة الملحة إلى الترابط الاقتصادي بين المناطق الفلسطينية"، سبتمبر، 2012.
- تقرير صندوق النقد الدولي: إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، الضفة الغربية وغزة، أداء المالية العامة في عام 2006، مارس، 2007.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، وسلطة النقد الفلسطيني، تقرير حول الاقتصاد الفلسطيني وسبل الخروج من الأزمة، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، عدد 26، أكتوبر، 2011 .
- ديفيد ماكوفسكي: تتبع النمو الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة (2007-2011)، تقرير صادر عن معهد واشنطن، 27 ديسمبر، 2011.
- راشد حميد، مقررات المجلس الوطني الفلسطيني 1964-1974، تقرير صادر عن مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت، 1975.
- سامي مقداد: أضواء على الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني الإسرائيلي، تقرير صادر عن الدائرة الاقتصادية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رام الله، مايو 1999.
- السلطة الوطنية الفلسطينية، خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010، تقرير صادر عن وزارة التخطيط الفلسطيني، 30 أبريل، 2008.
- عمر البرش: رؤية قانونية بشأن محاولة نقل صلاحيات المجلس التشريعي الفلسطيني للمجلس المركزي، تقرير من اصدار وزارة العمل الفلسطينية، رام الله، فلسطين، 2010.
- عمر عبد الرازق: تقييم الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية الدولية، تقرير صادر عن مركز ماس، رام الله، كانون أول 2002.
- فريق معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية ماس، تقرير حول تتبع الدعم الخارجي للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1999-2008، رام الله، 2009.
- محمد أبو شرح: الإصلاحات المالية في السلطة الوطنية الفلسطينية، تقرير من اصدار مركز الإعلام والمعلومات، فبراير، 2004.
- مركز الدراسات العالمية، تقرير حول الأزمة المالية للسلطة، اتفاقيات مجعدة.. إدارة خاطئة.. وحلول غائبة، فرع غزة، فلسطين، 2013.
- مركز الزيتونة للدراسات والمعلومات، قسم الأرشيف والمعلومات، تقرير رقم (17)، تركيا والقضية الفلسطينية، بيروت، لبنان، 2010.

- مركز الزيتونة، أسطول الحرية وكسر الحصار: التداعيات والاحتمالات، تقرير التقدير الاستراتيجي رقم (25) آب / أغسطس 2010.
- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، الانتخابات الرئاسية الفلسطينية، تقرير نتائج الرقابة على عمليات الاقتراع والفرز، 2005.
- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، الانتخابات الفلسطينية، تقرير تقييمي لمرحلة ما قبل الانتخابات، طبعة عام 2004.
- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، تقرير حول البناء في المناطق المصنفة (C) حسب اتفاق أوسلو، رام الله، 2009.
- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، قرارات تاريخية، وثيقة إعلان الاستقلال الفلسطيني، المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة 19، الجزائر، 15 نوفمبر 1988.
- مركز الميزان لحقوق الإنسان: تقرير حول الوضع الاقتصادي للأراضي المحتلة في ظل الحصار الذي تفرضه قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية المحتلة، ديسمبر 2000.
- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، تقرير حول الأراضي الفلسطينية المحتلة، مراقب الشؤون الإنسانية، نوفمبر، 2010.
- نصر عبد الكريم، وباسم مكحول: نحو توظيف أنجع للمساعدات الفلسطينية، تقرير من اصدار معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس"، رام الله، 2005.
- وائل السعيد، الفساد في دوائر منظمة التحرير والسلطة الوطنية الفلسطينية، تقرير من اصدار المركز الفلسطيني للإعلام، يونيو، 2006.
- وائل سعد: دراسة: "قراءة نقدية في تجربة السلطة الوطنية الفلسطينية"، تقرير من إعداد مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2013/2/19، بيروت.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي: تقرير مساعدات الدول المانحة، فلسطين : رام الله ، 2000.

- وزارة المالية الفلسطينية: التطورات المالية: تقرير الربع الثاني ومنتصف العام لسنة 2010، 25 أغسطس 2010، رام الله، فلسطين.
- وزارة المالية الفلسطينية، التقرير المالي الشهري لشهر كانون أول 2011، رام الله، فلسطين.
- وزارة المالية الفلسطينية، تقرير التطورات المالية في الربع الرابع للعام 2008 وأداء الموازنة، رام الله، فلسطين، صدر في 19 مارس 2009.

المؤتمرات وأوراق العمل:

- إبراهيم جابر: "التمويل الأجنبي، الواقع والتحديات"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول للاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة " المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية في الفترة من 8 - 9 مايو 2005م.
- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ورقة معلومات موجزة حول المساعدات العربية المقدمة للشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الفترة 2000-2009، قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة، إدارة شؤون فلسطين، القاهرة، 2010.
- عبد الرحمن أبو عرفة وآخرين: التحول الديمقراطي في فلسطين، التقرير العام (9) لسنة 2006، ورقة عمل مقدمة في الملتقى الفكري العربي، القدس، 2007.
- غانية ملحيس: " المساعدات العربية الرسمية للفلسطينيين، الواقع والآفاق والمستقبل"، مؤتمر معهد ماس السنوي، رام الله، في 4-5 ديسمبر، 2007.
- نصر عبد الكريم: العلاقات الأوروبية الفلسطينية، الدور الاقتصادي الأوروبي، مؤتمر السياسات الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، الجلسة الرابعة، بيروت، 3-4 تشرين الثاني/نوفمبر، 2010.

– نصر عبد الكريم، "أثر ممارسات الاحتلال وانعدام الأمن على فعالية المساعدات الدولية في الحالة الفلسطينية"، ورقة عمل تم تقديمها في مؤتمر فاعلية المساعدات المنعقد في البحرين في 24-27 مايو، 2005.

القوانين:

- قانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية الفلسطيني رقم (7) لسنة 1998

الانترنت:

- ابراهيم نوار، "المساعدات الاقتصادية الأمريكية إلى العالم العربي"، مجلة الأهرام العربي، من الموقع
<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=215145&eid=13>
تم الوصول إليه بتاريخ 28-5-2014.
- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، البطالة ، من موقع
<http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3424>
تم الوصول إليه بتاريخ 2-2-2014.
- بسام صلاح: "مستقبل العلاقات بين قطر وحماس"، موقع البوابة نيوز، نشر بتاريخ 2/3/2014، <http://www.albawabhnews.com/11844>، تم الوصول إليه بتاريخ 2-1-2015.
- شبكة فلسطين للحوار، تم النشر بتاريخ 8/4/2006،
<https://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=56217>، تم الوصول إليه بتاريخ 5-8-2014.
- منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون المفاوضات، السلطة الفلسطينية،
<http://www.nad-plo.org/arabic.php>، تم الرجوع إليها بتاريخ 27/12/2013

- نغم ناصر، "دموع وفرح بقافلة شريان الحياة" (5)، الجزيرة، الخميس 2010/10/14،
<http://www.aljazeera.net/news/pages/aacc2e8e-76b0-45c5-8c69-65005011d541>
 تم الوصول إليه بتاريخ 2013/10/5
- ياسين عز الدين: "أزمة الرواتب والأزمة الفلسطينية للسلطة الفلسطينية، الأسباب والحلول"، منشور بتاريخ 2012/12/24، على موقع
http://yaseenizeddeen.blogspot.se/2012/12/blog-post_24.html
 تم الوصول إليه بتاريخ 2014/11/25
- ماهر الطباع، "الأزمة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية إلى متى؟"، موقع دنيا الوطن، نشر بتاريخ 2012-11-12،
<http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/2763662.html>
 تم الوصول إليه بتاريخ 2014-11-26.
- محمد عبد العاطي، "السلطة الوطنية الفلسطينية"، ملفات الجزيرة، الأحد، 2004/10/3،
<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/fac2ac0d-fa3e-4c87-ae8b-1f7a52443bd9>
 تم الوصول إليه بتاريخ 2013/10/15
- موقع البي بي سي العربي، "تركيا: إسرائيل يجب ان تمنع من دخول الامم المتحدة"، الجمعة 16 يناير 2009، تم الوصول إليه بتاريخ 2014/12/1
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_783400/7834713.stm
- موقع اللجان الخيرية في الهيئة الخيرية الاسلامية العالمية،
http://www.iico.org/iicolive/InnerPageContent.aspx?Pg_id=2&Pg_dtl_id=16
 تم الوصول إليه بتاريخ 2015/3/28.
- موقع منظمة الاغاثة الاسلامية، 28-sector-ar/irpal.ps/www.irpal، تم الوصول بتاريخ 2015-3-30.
- موقع لجنة زكاة المناصرة للشعب الفلسطيني، <http://www.monasara.org/ar/who-we-are>
 تم الوصول إليه بتاريخ 2015-3-29.
- موقع اللجنة السعودية لاغاثة الشعب الفلسطيني

- http://insanonline.net/charity_detail.php?id=89، تم الوصول إليه بتاريخ 30-3-2015.
- موقع جمعية الاقصى الخيرية
- <http://www.aqsaorg.com/index.php?page=intro&id=3>، تم الوصول إليه بتاريخ 29-3-2015.
- موقع المقالات، العاهل المغربي يرعى حملة لدعم الشعب الفلسطيني، <http://articles.islamweb.net/media/index.php?page=article&lang=A&id=3985>، تم الوصول إليه بتاريخ 1-4-2015.
- موقع صحيفة الغد الأردني: النقابات تطلق حملات لعون الشعب الفلسطيني في غزة، بتاريخ 15-8-2014.
- موقع المركز الفلسطيني للإعلام، لإصلاحات المالية في السلطة الوطنية الفلسطينية، تم النشر بتاريخ 24 آذار/ ابريل، 2003، تم الوصول إليه بتاريخ 30-3-2015، <http://www.palestine-info.net/arabic/palestoday/reports/report2003/khasarah.htm>
- موقع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين، قافلة من الطحين مقدمة من الحملة السعودية لإغاثة الشعب الفلسطيني في غزة، موقع الانورا
- <http://www.unrwa.org/ar/newsroom/features>، تم الوصول إليه بتاريخ 1-4-2015
- موقع الشاشة الفلسطينية، اعلان باكو: انشاء شبكة أمان مالية اسلامية لدعم فلسطين ، <http://www.shasha.ps/news/68612.html>، تم الوصول إليه بتاريخ 28/3/2015.
- مؤمن بسيسو، "السلطة الفلسطينية بين الحل أو الانهيار"، قسم المعرفة، الجزيرة، الأحد 20/11/2011، <http://www.aljazeera.net/opinions/pages/4c461834-8ebe-497d-8465-e92c0b419e40>، تم الوصول إليه بتاريخ 16/10/2014
- وزارة الاقتصاد الفلسطيني، "الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي خلال سنة 2010"، رام الله،

<http://www.mne.gov.ps/resultsearch.aspx?id=1711&lng=2&tab=portouncements>، تم الوصول إليه بتاريخ 2013/10/10

المراجع الأجنبية:

- Palestine National Authority:" The 3 rd and 4 The Quarterly monitoring report donors assistance of the year 2001" ministry of fanning and international cooperation. December 2001 .
- Smith, Charles, Palestine and the Arab-Israeli Conflict: A History with Documents Seventh Edition, (Bedford/St. Martins, 2009.
- Sukru Hanioglu, A Brief History of the Late Ottoman Empire (Princeton and Oxford, 2008.
- William L. Cleveland, (2004),*A History of the Modern Middle East*, West view Press.

An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies

**The Role of Arab and Islamic Support to the
Palestinian Case in Dispensing with Foreign
Support**

By
Abed Al-Qadir Ali Abed Al-Qadir Bane Odeh

Supervisor
Dr. Othman Mahmoud Othman

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for
the Degree of Master of Political Planning and Development Faculty
of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.**
2015

The Role of Arab and Islamic Support to the Palestinian Case in Dispensing with Foreign Support

By

Abed Al-Qadir Ali Abed Al-Qadir Bane Odeh

Supervisor

Dr. Othman Mahmoud Othman

Abstract

This study aimed to clarify the Arab and Muslim support for the Palestinian Authority in the period between 2005 until 2013, through the identification of the type of aids in terms of conditions and the goals of each party from giving aids to the Palestinian, The problems and challenges faces the benefit of the aids properly.

It also aimed to identify the extent and the possibilities that the Arab and Muslim support in providing support to the Palestinian cause is a substitute for foreign and Western support.

Researcher used descriptive analytical approach to the interpretation of the role of the Arab and Islamic support to the Palestinian case in dispensing with foreign support, he used the theoretical sources of books and previous studies, journals, in addition to Websites, the researcher used figures from the Palestinian Ministry of Finance, and therefore any support outside the framework of the Palestinian Authority does not fall within this study.

The study found a range of results, as follows:

- The limitation of the Palestinian Authority resources, made the Arab and Islamic aids an important financial resource, to perform its different

activities, especially in the case of the Israeli occupation of Palestinian territories, thought the total of Arab aid was (24.92%) of all total the Palestinian Authority received in the period of the study between (2005-2013).

- The Palestinian Authority needed in the study period, between (2005-2013) for (26.619) billion dollars to pay its expenses, while local revenue (15.381) billion dollars, that inforced the Palestinian Authority in need for the foreign aids to recover all there needs in atotal of (11738.43) as foreign support. But as arab aids during this period was (2925.469) million dollars, and this confirms that the Arab support may partially contribute to strengthening the resilience of the Palestinians and their attachment to their land, and to help them in trying to build a Palestinian state through politically and economically empowered, from backgrounds and religious morals, historical and political principles, but it never leads to dispense for foreign support entirely.
- The Arab support influences by a range of factors, including the peace process and the desire to support in response to the Arab-American relations and the pressures of Washington. Add to affected aggression practiced by Israel against the Palestinian people and the authority, as it was directed at Arab support for the Palestinian leadership to remain within the axis of moderate Arab axis and enclosure the Palestinian opposition, particularly the Islamic movements. However, some support are reached to these Islamic movements from Qatar as ashape of donation and it as out of the Palestinian Authorites budget, offcourse that

was apparent in the Israelis attack on Gaza in 2008 when Qatar made a conference to support Gaza and schemes to rebuild the houses, which attended by the Syrian and Iranian presidents and the Hamas political leaders.

- This aid did not occur the real development required in Palestinian society most aspects of exchange focused for this aid on salaries, salaries and wages forms more than 60% of current expenditures, and not on the establishment of development projects that will help the Palestinian economy in the independence, growth and advancement away from the Israeli economy.

In conclusion, the researcher recommends the following:

- Ask Arab and Islamic countries to provide financial support for the Palestinian cause, to enable it to get rid from the conditioning international aid, and that can be done through reports from the Palestinian Authority shows its realable in expending.
- The Palestinian Authority should make new shared between it and the Arab and Islamic countries and ask them to invest in the Palestinian lands. Even more to strength the pressuer on the Israel side to release the economic and financial enclouser upon the Palestinian Authorities in case inprisonate the Palestinian taxes and customes.